

**دور الإعلام في التغيير
والحراك الاجتماعي العربي
(سورية نموذجاً)**

الحقوق كافة
محفوظة
لاتحاد الكتاب العرب

البريد الإلكتروني: E-mail unecriv@net.sy
aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت
<http://www.awu-dam.org>

الإخراج الفني: وفاء الساطي
تصميم الغلاف: يوسف إسمندر

د . محمد علي جمعة

**دور الإعلام في التغيير
والحراك الاجتماعي العربي
(سورية نموذجاً)**

سلسلة الدراسات (1)

2012

منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق

تقديم

ربما جاء هذا البحث استجابة للحدث ، فكثير من الظواهر الاجتماعية أسبق تكويناً من البحث فيها ، وهي من تفرض نفسها على علماء الاجتماع وباحثيه لدراستها. ونحن ممن فرضت عليهم الأحداث الجارية في البلاد العربية البحث فيها لاشتراكها في السمات العامة. رغم أننا كنا حتى أواخر عام 2010 نبحث في موضوع تحت عنوان: التربية والتغير الاجتماعي. ولكن انطلاق الحراكين التونسي المصري أخذانا للبحث فيهما ودراستهما. وما زادنا تصميمًا امتداد الحراك إلى الأقطار العربية كافة تقريباً ، وأدخلنا في سياقه رغبة وعنوة ، رغبة للبحث فيهما ودراستهما ، وعنوة بسبب التأثير الذي فرضه على كل من يمكنه قراءته قراءة علمية واقعية ومستقبلية ، خاصة وأن الإعلام عموماً والعربي خصوصاً كان له دور لا يُستهان به ، في الدعوة للتغيير وتقديم الخدمات والدعم الواسع للحركات العربية ، منها ما كانت منسجمة مع الحقيقة والواقع المهني ، ومنها ما خالفهما سعياً لتحقيق أهداف سياسية وشخصية من بعض وسائل الإعلام والمهيمنين عليها.

وبالرغم من اختلاف أنواع الحراك العربي طبيعة ونوعاً ، واختلاف أممية التأثير والتأثير البنينة العربية والخارجية الدولية ، وبخاصة أن الإعلام كان واسع الطيف في التأثير ، وجاء بعامله انعكاساً للسياسات الدولية ، والعربية منها بوجه الخصوص. وبذلك كان ووسائله وأدوات الاتصال الأخرى منضوية تحت مفهوم الحراك ومسلكه ، كتعبير عن الرغبة والسعي لإحداث التغير الاجتماعي ، سواء كانت طبيعتها سلمية أم عنيفة ، تعميرية أم تدميرية... وربما ليس عيباً تركيز البحث على الحراك والتحرك في سورية أكثر من غيره ، لأنه كان الأبرز عالمياً رغم أن الحركات العربية الأخرى مهمة وكبيرة.

وقد عبّر البحث عن محتويات موضوعه بخطوات سبع، جاءت بين هذه المقدمة والخاتمة، وحاولت - قدر الإمكان - الإحاطة بالتغيّر وتعبيره المحوري الحراك ودور الإعلام فيهما، وجاءت كما يلي:

الفصل الأول: مفاتيح استهلاكية.

الفصل الثاني: قراءة في أفق المصطلح.

الفصل الثالث: الحراك الاجتماعي والواقع العربي، لماذا وكيف؟

الفصل الرابع: دور الإعلام ووسائل الاتصال في الحراك العربي.

الفصل الخامس: الحراك الاجتماعي العربي وآثاره على الحراك السوري.

الفصل السادس: الاتفاق والاختلاف بين الحركات العربية والحراك السوري.

الفصل السابع: تصورات ونتائج محتملة.

ولن نتبع الطريقة المتبعة في أغلب الدراسات والبحوث باختلاف أنواعها، والتي تقوم بإثبات خطوط عامة تحتوي ملخصات مبتسرة لفصولها، أو أبوابها، كما سنجعل ثبت المصادر والمراجع حسب تسلسل العودة إليها في سياق البحث بتتالي فصوله. ونكون وإياه بذلك قد خضعنا لظاهرتي الإعلام والحراك الاجتماعي ببعده الفكري الذي هو في حقيقة الأمر أفضل وأسمى أنواع الحراك من حيث هو تأثير وتأثر عقلي ينتج عنهما موافقة ومعارضة سلمية وسليمة.

وكل ما نأمله أن نكون قد وفّقنا بوضع لبنة في بناء البحث في الحراك الاجتماعي العربي عموماً، والسوري منه بشكل خاص، ودور الإعلام ووسائل الاتصال فيه، وأن يكون قد حالفنا الصواب، وقدمنا ما يمكن أن ينفع، وأن ينال القبول من ذوي الاختصاص، ومن القراء. ونرجو أن لا نكون قد قصرنا كثيراً، وكان السداد طريقنا. وإذا كان هناك، وسيكون، من لا يرضيه ما ذهبنا إليه من وصف وتحليل، فله حقه، وحقنا عليه أن يهدينا عيوبنا، وله شكرنا. ويبقى الفرض الحق عليّ، التوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا معرفياً وقدم لنا ما أفادنا في إعداد هذا البحث حتى وصل إلى نهايته. وفي كل الأحوال حسبنا أننا قد استفدنا، وربما أفدنا.

الدكتور محمد علي جمعه

الفصل الأول:

(مفاتيح استهلاكية)

أولاً- فاتحة لا بد منها

إن هناك من يرى أن الأعمال الذهنية تتنوع بحسب المواضيع الخاضعة للبحث ، وتعتبر سهلة الأداء قياساً للأعمال العضلية. وغالباً ما يكون أهونها عند البعض تلك التي يكون الخيال منهجاً وإماماً لها ، أمّا تلك التي يكون الإنسان بتشخصه الفردي أو بتشكيله الاجتماعي ميدانها ، فعادة ما تعتربها بعض الصعوبات والمعوقات الكثيرة ، مما يستدعي بذل الجهود المتواصلة وتوخي الدقة والمنهجية والموضوعية حتى تبقى متصفة بالعلمية. وهناك من يرى الأعمال الذهنية عموماً أصعب من الأعمال اليدوية والعضلية بأنواعها المختلفة حتى ليقولون : أن أعمل ألف ساعة أهون من أن أفكر ساعة؟

والبحث الذي نتصدى له يفترض الدقة والحذر والعلمية والموضوعية ، ففيه تداخل واعتماد على معطيات علمين هما : علم الاجتماع من حيث هو علم يدرس سلوك الكائنات الاجتماعية الإنسانية وطرق تكون المجتمعات وكيفيات تكاملها وتبايناتها وتفاعلاتها وتوافقاتها وصراعاتها ، وعلم الإعلام الذي يدرس كيفية صناعة الكلمة وطرق نقلها وانتقالاتها مع ما يرافقها من صورة ووصف وتحليل ، وتأثير كل ذلك على الآخر وكيف يتلقاه ويشكل موقفاً منه. وكأن الإعلام هو الحال الناطق والمرئي من علم الاجتماع ، وكلا العلمين حديث الظهور ، وإن كان الإعلام كعلم أحدث ظهوراً ، وأكثر استفادة من العلوم الأخرى ، وبخاصة علوم التقانة التي أمدته بأذرع طويلة جعلته يصل إلى كل مكان وكل إنسان. أما علم الاجتماع فقد اختص بالوجود الاجتماعي وما يجري في هذا الوجود من تحولات وتبدلات تدرج تحت معنى : التغير الاجتماعي ، الذي حاولنا تحديده اتجاهه أكثر ، ليكون الواقع الاجتماعي والسياسي العربي الراهن ، وما كان للإعلام من دور في نمذجته ، وفي تأطير اتجاهاته وفي تكوين مواقف وآراء منه ، مركزه الأساس قراءة ووصفاً وتحليلاً ، ومن ثم عرض النتائج المحتملة. وبذلك سنتعامل مع نوعي العمل /الذهني والعضلي / تحت بندي الإعلام والحراك ،

معتمدين بحثياً على المحور الأساس في التغيير ألا وهو الحراك الاجتماعي الذي له صفتي العمل: العضلي والذهني. وجاء بحثنا استجابة لمثول ظاهرتين: الحراك الاجتماعي، والإعلام، وقد عبرت الحركات العربية في هويتها عياناً، والتي عبرت عن نفسها كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى التي يدرسها علم الاجتماع؛ الذي هو من حيث الأساس؛ علم دراسة التفاعل الإنساني، فالظواهر الاجتماعية لا تتكون إلا من خلال أشكال السلوك البشري المديدة نسبياً، والمتشكلة عن التفاعل والتباين والصراع، وتسبق تكويناً وحدوثاً البحث فيها، وتفرض نفسها على علماء الاجتماع وباحثيه للعمل على دراستها. ونحن ممن فرض عليهم الحدث العربي الجاري، والمتعدد الأنواع والصفات للبحث فيه؛ رغم أننا كنا حتى أواخر عام 2010 مأخوذين بالبحث في موضوع آخر عنوانه: التربية والتغيير الاجتماعي. ولكننا لم نستطع منذ ابتداء الحراك التونسي، وبعده المصري، إلا الاتجاه لدراستهما. وما زادنا تصميمًا، أن هذا الحراك امتدّت مساحته وتوسعت إلى أكثر الأقطار العربية كافة تقريباً، وإن برز في بعضها بشكل أوسع من بعضها الآخر، وأدخلنا في سياقه، رغبة للبحث فيه، وعنوة بتأثيره، حيث فرض نفسه على كل من يمكنه قراءته وصفاً وتحليلاً قراءة حاضرة ومستقبلية.

وبالرغم من اختلاف أنواع الحراك العربي طبيعة ونوعاً وحجماً، واختلاف أمدية التأثير والتأثير الداخلية والبيئية العربية، والخارجية الدولية، وكانت ذات أبعاد سياسية أكثر من غيرها من الأبعاد والصفات، فمنها ما كان مركزياً في موضعه الجغرافي، ومنها ما حاول إظهار نفسه في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والقرى، وكان للإعلام إشكالاً مختلفة من التواصل معها. وذلك ما يؤشر بقوة على أن الإعلام والاتصال بوسائلهما وطرقهما المتبعة، لم يعودا منفكّين عن السياسة، ولا السياسة منفكّة عن الإعلام ووسائل الاتصال. وبات الإعلام بخاصة، فضاء سياسياً رحباً منضوياً كلاً تحت تعبير الحراك من حيث هو واحد من أنواعه المتميزة، كتعبير عن الرغبة والسعي لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي، سواء كانت طبيعتها سلمية أم عنيفة، تعميرية أم تدميرية، كلية... أم جزئية، مثلها مثل الحركات الاجتماعية، كونه صار الآن ظاهرة اجتماعية إضافة لكونه ظاهرة تقنية.

فالظواهر الاجتماعية عموماً، تتداخل في تأثيراتها مع بروز واحدة أو أكثر في تأثيراتها في الحراك الدائرة رحاه في مكان ما؟

وربما ليس عيباً ولا غريباً أن يركّز البحث على الحراك والتحرك في سورية أكثر من غيرها من الدول العربية، وكيف كان للإعلام دور مركب فيه، فكان محركاً من جانب ومتحركاً من جانب آخر. فرغم أن الحركات العربية الأخرى مهمة وكبيرة، وتنضوي على أبعاد خطيرة داخلياً وعربياً ودولياً، فقد كان الأبرز فيها. وقد فرض علينا الحراك نفسه التفاوت في التجوال في داخلها، والتركيز على محتوياتها بحسب أهداف البحث التي تتجه في أكثرها إلى الحراك السوري، وكيف تعاطى معه الإعلام بأنواعه وجنسياته المتعددة، خاصة وأنه كان في حراك سريع جداً ومسرعاً أحياناً، وساهم بشكل ملحوظ في تغذية الحراك المادي ثقافياً وإعلامياً، بل وحتى عملياً، كما يقول العسكريون. هذا الحراك الذي جاءت فيه نقاط التقاء واتفاق مع الحركات العربية الأخرى، مثلما احتوى على نقاط اختلاف وافتراق وتناقض معها. وكلنا أمل أن نضع لبنة للاتكاء عليها في بناء أبحاث في الحراك الاجتماعي العربي عامةً، والسوري منه بخاصة. وبيان الأدوار التي كانت لوسائل الإعلام والاتصال فيها.

ثانياً. نافذة في التغيير الاجتماعي

من الخطوة الأولى هنا نتجه إلى جانبين معينين هما: الحراك والإعلام وما يتصل بهما من تفاعل وصراع وتواصل وشدة التأثير وضعفها... ولم نتجه إلى التغيير الاجتماعي كله كونه يشمل الجنس البشري برمته، وجعلنا هدفنا التعريف بالحراك الاجتماعي كظاهرة عملية لظاهرة اجتماعية تشاركها في إظهارها للعلن ظاهرة أخرى هي: الإعلام والاتصال أو التواصل، وربما يتساءل البعض؟ لماذا قلنا عن الاتصال والإعلام ظاهرة واحدة ولم نسم كل واحدة كظاهرة مستقلة، والإجابة تأتينا بأنهما ظاهرة واحدة من الدور الناتج عن الفعلين أو العملين من حيث أنهما متكاملان ولا ينفصلان، ففي الاتصال إعلام وإبلاغ وإخبار، وفي الإعلام ذات الأمر مع اختلاف كمي فقط وليس نوعياً. وفي الأحوال كافة، إن البحث العلمي

يفرض على الباحث العمل بمقولة تقول: ليست المشكلة فيما تقول، إنما المشكلة فيما تريد أن تقول؟ والذي سيقوله البحث، سيثير أكثر من مشكلة بالتأكيد. ولكن حتى إثارة المشاكل المعرفية تحتاج بالضرورة للموضوعية. وحتى نكون موضوعيين في أحكامنا التي سنصل إليها جراء بحثنا في التغيير الاجتماعي عبر نافذته المحورية المعبرة عنه، وهي الحراك الاجتماعي، علينا أن نكون من موقعنا كطرف ثالث للبحث والمباحث، حاكمين في البحث غير محكومين له، فكما قال كارل ماركس: إن لكل الناس عقول ولكن ليست كل أعمالهم معقولة. ونحن نريد أن يأتي بحثنا معقولاً ومحكوماً بالعقل من خلال النظر إلى الظواهر الاجتماعية كأشياء، كما طلب "إميل دوركهايم". وإذا كانت الموضوعية المطلقة صعبة، بل أشبه بالمستحيلة عند البحث في العلوم الإنسانية، كما يذهب علماء المناهج؛ لأن الذات تتسلل إلى ثنايا البحث فتتحاز قليلاً أو كثيراً إلى جانب دون آخر. والقارئ وبخاصة ذوي الاختصاص، يمكنهم كشف ذلك الانحياز إن كان إلى الإيجاب، أم إلى السلب. كما هو حال هذا البحث الإنساني الصفة كونه في الحراك الاجتماعي العربي، الذي سنحاول / قدر استطاعتنا / عدم التسلل إلى ثناياه، خاصة وإن بحثنا هذا، جزء من العلوم الإنسانية، والعمل الفكري المنتج لها؛ يعد واحداً من نماذج الحراك وتعبيراً من تعبيراته. وفي هذه العلوم مساحات ليست بسيطة تدخل إليها ذوات الباحثين والقراء، وبذلك تختلف عن العلوم المادية والعقلية البحت، كالفيزياء والرياضيات والكيمياء والميكانيك... التي يكون الباحث فيها حيادي تماماً، وبالتالي موضوعي بالضرورة. مستعينين بمقولة "دوركهايم" السابقة الذكر، لأنه يستوجب تحليلاً وتفسيراً كظاهرة اجتماعية، لأجل بيان طبيعته وتحديد أنواعه قبل المضي إلى بحثه في مكانه الجغرافي وبيان نوعه الديموغرافي. فالحقائق الاجتماعية الموضوعية موجودة بخصائصها بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها الباحث أو العالم إليها. وحتى نكون موضوعيين إلى حد بعيد، يفترض بنا أن لا نكون مداحين ولا أن نكون قداحين.

والحراك الاجتماعي العربي الراهن، هو كغيره، الأداة والجسر الذي ينتهي إلى التغيير بصوره المختلفة، فقد جرت أحداثه في تونس أولاً، ثم توالى في بلدان عربية أخرى، كمصر واليمن وليبيا والبحرين والمغرب... والآل في سورية. ومن

المؤكد أن هذا الحراك لم يأت من فراغ مطلق، أو أنه كان بتأثير خارجي فقط كما يخلو للبعض أن يفسر. فلولا وجود الاستعداد الداخلي لما تمكن الخارج من القيام بأي دور. إذ لا بد لكل فعل اجتماعي من أن تتوافر له أسباب ذاتية وموضوعية حتى يتشكل، ومن ثم ينتقل من حيز الإمكان إلى حيز الوجود، أو مما هو بالقوة إلى ما هو بالفعل، بحسب التعبير الأرسطي؛ من خلال متحرك يؤدي دوره فيه في زمان ومكان ما. وكما قال الجابري: التغيير يحتاج إلى كتلة تاريخية، وفي الحال العربية يجب أن تكون هذه الكتلة متجاوزة للنعرات القبلية والطائفية وتؤجل كل أشكال الصراع الأيديولوجي، وتسعى لتحقيق أهداف الشعب أو الأمة في التحرر من الهيمنة الخارجية بأنواعها المختلفة، والعمل للتنمية الشاملة وطنياً، وقومياً على الصعيد العربي. (1 - الجابري - المستقبل العربي) الشكل الذي وصفه الجابري، هو لما يجب أن يكون عليه العربي في فعله وطنياً وقومياً، وهذا الشكل يجعلنا نذهب إلى الحراك العربي الذي جرى، لمعرفة أنواعه وأحجامه وطبائعه بعد تحديد مكانه، ومن ثم الحكم له أو عليه؛ وبعد أن نتعرف على مدى الدور الذي كان له في غيره من الحركات العربية الأخرى. وبخاصة في سورية التي تخضع لحراك متعدد الأوجه والصفات والأنواع والأهداف، وأخذ المساحة الأوسع إعلامياً وسياسياً، وهو ما لا بد من بيانه ومن ثم، كيف كان العمل للتغيير عبر هذا الحراك، وما إذا كان صالحاً اجتماعياً وخيراً وإيجابياً، وهل كان كالحأ وسيئاً اجتماعياً وسلبياً.

وتقتضي الضرورة البحثية منهجياً أن نشير إلى أن التحليل والاستقراء والوصف منهجاً وطريقة ستفرض نفسها بالضرورة، فدراسة الواقع الاجتماعي وتحليله عبر أحداثه يقع تحت ما يسمى دراسة الحالة، والوصف والاستقراء سيفرضان نفسيهما بسبب اعتماد البحث مرجعيات حاضرة كالإنترنت والصحف والمحطات التلفزيونية الفضائية. وبسبب من أن الموضوع حاضر زمنياً، وكثير من مصادره آنية وشبه خبرية، وسريعة ومتغيرة رافقت الحدث منذ انطلاقة الأولى وفي تحولاته الدراماتيكية، ووصفاً ونشوءاً ومواقبته مكاناً. وذلك ما يخضع البحث نفسه لآليات الحراك ذاتها، وبخاصة الثقافية منها. وهو ما سيجعلنا واقعين/أحياناً /في شرك "علم الاجتماع الإمبريقي"، وخاصة شرك الوصف والتفسير المرتبطان به. بسبب عملية جمع البيانات والاستقراء في العلاقات الداخلة فيها، مع أن التفسير

يخبرنا عن شيء لم نكن نعرفه. (31/2 - 34) وهو ما يقودنا إلى القول: إن الحراك الاجتماعي يظل دائماً تعبيراً عملياً ودلاليّاً لظاهرة التغيّر. وهو وإن كان مصطلحاً حديث الظهور، ولم يتجاوز عمره الفعلي ثلاثة عقود، لكنه بحثٌ بعمق من حيث هو فعل اجتماعي وجد مع وجود الإنسان نفسه. وقد كُثر استخدام هذا المصطلح إشارة ووصفاً لأي حدث سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي في أي مكان، واقتصر كثير من مستخدميه على البعد السياسي له، وعلى الأحداث التي تتصف بجماعية الفعل وليس عموميتها، مع أن الحراك لا يقتصر حدوثه على الأوضاع السياسية والجماعات، وإنما يسري على أفراد بني الإنسان الواعين وأنشطتهم كافة.

إن الاهتمام والتركيز من أي كان على الحراك الجماعي، كثيراً ما يتقدم أكثر على الفردي، فالفردي يقترب من علم النفس أكثر كحالات لدراساتها. وبالوقت عينه يتوجه الاهتمام أكثر للحراك السياسي وتعبيراته، وعلى دور الدول وأدوات الاتصال وأجهزة الإعلام فيه، أكثر من المعرفي والاقتصادي وتعبيراتها، بالرغم من أنهما لا ينفكان عنه ويتأثران به. ومثال ذلك يأتي من التركيز الذي كان على الحراك العربي من بوابته التونسية. وكيف قام الإعلام بالتعبير عن وظيفته التي يتجه بأدائها إلى أهدافه الوظيفية المقصودة، وكان التحريك الاجتماعي في سورية واحداً من تلك المهام المهمة والوظائف والأهداف السياسية التي صارت واضحة وجلية.

وإذا كان من الأكيد معرفة نتائج أي تجربة على أي كتلة مادية، فإن الحراك تجربة، أو تجارب اجتماعية تخضع لاحتمالية النتائج، منها ما يصل إلى نتيجته المتوقعة مسبقاً، لأن المدخلات مكافئة تماماً للمخرجات ومحددة بدقة كيفية، يحتمل إحدى نتيجتين إما النجاح وإما الفشل. ففي التجارب الاجتماعية تختلف الأمور عن التجارب المادية التي تأتي مخرجاتها مكافئة للمدخلات كلها بدقة كمية، فحتى ما يُسمى بالبواقى في التجارب المادية تحتسب مع المخرجات التي تحدد دون زيادة أو نقصان. وبالتالي لا نُصدر حكماً قيمياً أخلاقياً، أو منطقياً أو حتى جمالياً في بعض الأحيان، كما بالنسبة للأفعال الاجتماعية التي تخضع لهكذا أحكام، فالحراك الاجتماعي والتغيّر الناتج عنه يخضع للأحكام الأخلاقية والجمالية والمنطقية معاً، من خلال بنياته وحيثياته وسيورته ونتائجه، وإذا ما جاءت إيجابية

أو سلبية، كلية أو جزئية، سيئة أم خيرة، ولصالح المجتمع أو ضده. والحراك العربي بعامتة، والسوري منه بخاصة، بأسبابهما وأدواتهما وكيفيات حدوثهما، ينضوي تحت الأحكام القيمية الأخلاقية أكثر مما ينضوي تحت الأحكام الأخرى المنطقية والجمالية.

إن علم الاجتماع يدخل دائماً إلى مجاهيل جديدة، فهو غالباً ما يقرأ أحداث الماضي والحاضر ويفسر ظواهرهما الاجتماعية، فهو علم وثيق الصلة بالحياة وبكل مقوماتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل. وعندما يتجه إلى المستقبل فلا يكون ذلك إلا من خلال ما قرأ وفسر، وهو بذلك يشترك مع علم التاريخ من حيث أن كليهما يقوم على الحدث الإنساني وتفصيلاته وسيورته. فالجماعات والمجتمعات عموماً تتطور وتتكاثر حجماً بشكل أكبر من حجم الظواهر الاجتماعية، التي تتشكل أصلاً، نتيجة للتكوينات الاجتماعية، هذه الظواهر لاحقة في ظهورها لتشكل المجتمعات وما يصدر عنها من أفعال، أو نتيجة للعمران البشري كما يقول ابن خلدون. فالظواهر والوقائع الاجتماعية هما اللذان يشكلان التاريخ البشري الذي لم يخلُ أبداً من ظاهرتين لا تتوقفان هما: الصراع الاجتماعي الذي مهما اختلفت صورته أو تباينت مستوياته، هو مقولة كلية الحضور، منذ الصراع بين ابني آدم قابيل وهابيل وحتى أيامنا هذه، والتغير يمثل نفس القدر من الحضور، مهما كان بطء سرعته حتى وإن خيل للبعوض - لقصور الحواس - أن المجتمع ثابت وراكد. (27/3)

وأما الإعلام كظاهرة اجتماعية لها قدمها المواكب لقدم العنصر البشري، ولكنها لم تكن بالأهمية التي صارت لها في العصر الحالي، مع ظهور الأدوات والوسائل الحديثة التي جاءت نتيجة للاكتشافات العلمية كالحاسوب والدارة التكاملية التي صار الإنسان يستخدمها، وصارت مرافقة لأي نشاط اجتماعي يتصف بالشمولية، فلم تعد وسائل الإعلام فردية الأثر، أو محدودة كما كانت سابقاً من مطبوعات وأدوات اتصال، مما يعني أنها جاءت نتيجة للظاهرة الاجتماعية الأوسع والأشمل وهي: ظاهرة التغير.

ولكن السؤال الأهم في بحثنا يقول: لماذا ظهرت الحركات في المنطقة العربية في أوقات متقاربة، وفي جغرافيات عربية متجاورة ثم توسعت الدائرة أكثر، وأظنها ستتوسع لتشمل كامل المنطقة العربية والمناطق المجاورة لها، وبخاصة إيران التي نجحت في تجارب عديدة باحتواء أي حراك فيها، مع أنها كانت كثيرة، وبأنواع متعددة اتفقت في الأهداف داخلياً وخارجياً من أجل إسقاط النظام السياسي فيها، ولكن الطرق والأساليب التي مارسها النظام وتوافق معه فيها كثير من شرائحه الاجتماعية حالت دون أن يؤثر ذلك عليها كدولة. وأظن أن ما تعرضت له إيران وتعرض له دائماً، أضخم وأقوى مما تعرضت له الدول العربية التي استعرت حركاتها فأسقطت نظمها السياسية. فالإعلام بأنواعه وانتماءاته المختلفة لم يتهاون في دعم أي حراك يجري في إيران، ومع ذلك نلاحظ نوعاً من المناعة خلق منها دولة لها وزنها ويؤخذ حسابها؛ بالرغم من أنها اجتماعياً متنوعة جنسياً وعقدياً دينياً مثلها مثل الدول العربية التي تعاني من ثقل الحركات.

إن التجربة الإيرانية تستحق الدراسة، ويمكن الاستفادة منها من قبل النظم السياسية العربية، ففيها تجربة ديمقراطية لها خصوصيتها المناسبة لمجتمعها، أو المخصصة، وربما أن تلك الخصوصية ساهمت في درء مخاطر الحركات التي نشأت داخلها، بينما لم تمتلك الدول العربية أي تجربة خاصة.

إن الحراك العربي بتوضعاته الجغرافية والديموغرافية المختلفة، وبتعدد أنواعه ومقوماته المختلفة، ما كان ليكون، لو كان هناك تجارب ديمقراطية تمارس شعبياً وتحقق الرضى من مجموعة واسعة من شرائح المجتمع، ولا كان للإعلام دور في إثارة الحركات فيها بنفس الزخم الذي كان له في دفعها أشواطاً إلى الأمام؟

الفصل الثاني:

(قراءة في أفق المصطلح)

سنحاول في هذا الفصل الذي يأتي كمفاتيح للبحث؛ أن نتجول في ثنايا المصطلح بمقدار النسبة التي سيعتمد عليه البحث وبمقدار حاجته إليها، لأنه لا يمكن للإنسان أن يكون باحثاً في قضايا المجتمع ومشكلاته؛ إلا إذا خُبر المصطلحات المحورية في علم الاجتماع كالتغير والحراك والتباين والتفاعل والصراع... إلخ. ولذلك ذهبنا إلى مصطلح التغير أولاً، من حيث هو المصطلح الأساسي لجميع المصطلحات والمفاهيم الاجتماعية والقضايا والمشكلات الاجتماعية، وأتينا بعده على المصطلحين الآخرين اللذين ارتبطا بموضوع البحث. ولن نتعرض تعريفاً لغيرها من المصطلحات، إذ من الصعب هنا القيام ببسطها جميعاً، بالرغم من ارتباط كثير منها بالتغير ودور الإعلام موضوع البحث، وتساقطها كلاً على الحراك المنبعث في المنطقة العربية؛ بشكل ربما كان أكثر من غيرهما، بدءاً من تونس، وحرّاكها الذي امتدت تأثيراته للمجتمعات العربية الأخرى، والسوري منها، وأدت إلى التغير السياسي أولاً، ومن المؤكد أنها ستؤثر إيجاباً وسلباً على كل جوانب الحياة وأنشطتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وستؤدي إلى حدوث تبدلات وتحولات في اتجاهات ومواقف أفراد المجتمعات بين بعضهم والبعض الآخر، منها ما قد يجيء تفاعلياً، ومنها ما قد يكون تناحرياً.

أولاً. التغير الاجتماعي

إن الظواهر الاجتماعية لا هوية لها كمصطلح ، بسبب ديمومة ظهورها في كل زمان ومكان ، وعلى أي فرد أو مجتمع. حتى المجتمعات نفسها عبارة عن ظواهر متغيرة باستمرار ، والهوية تكون فردية خاصة بالشخص يتميز بها عن غيره ، وتبين أنه مدرك لنفسه ومستقل عن غيره ، وكذلك الحال في المجتمعات والجماعات ، كما توضح طبيعة التكامل فيما بينها ، والإحساس بروح الجماعة والاستمرارية في شخصيتها. والهوية فردية أو جماعية كحامل يدل على هذا التكوين الاجتماعي الإنساني أو ذلك ، هي محمول أيضاً ، يشعر بها صاحبها متميزاً عن غيره ويدل بها على ذاته منذ تكوينه الأول حتى نهايته واضمحلاله ، والاسم والجنسية والانتماء من أهم مظاهرها المعبرة عنها. وللهوية عوامل تكوينية ترتبط بتاريخية الوجود الفردي والجماعي من حيث الانتماء ، وعادة ما تكون القيم والمعايير والمعتقدات والعادات والوعي بالذات وبالآخر من أهم عوامل تكوين الهوية ، وهي لا تتغير كلياً ، وإنما تخضع مكوناتها للتغير من غير أن تفقد الهوية ذاتيتها. والتغير من هم الظواهر التي يخضع لها الإنسان ، أو هو أم الظواهر الاجتماعية ، كظاهرة دائمة المثول ، وكفعل سار على كل ما في الوجود ، إلا أنه في سريانه على الإنسان يختلف عن بقية الموجودات ، وقوانينه كيفية وليست كمية ، وهو يحدث بوعي ويتجه إلى هدف. ويمكن إرجاعه كمصطلح إلى أي عالم اجتماع. فقد استخدم منذ العصر اليوناني ، لانبعاث حركات اجتماعية لتحقيقها. (402/4) والتغير كمصطلح ، حيادي دائماً ، لا يخضع للحكم بالإيجاب أو السلب إلا بعد تمامه كفعل ، بمعنى أن الحكم يكون عليه من نتائجه وطبيعتها ، ومفرداته العملية من صراع وتباين وحراك. وكل فرد أو مجتمع يخضع لذلك الحكم أيضاً ، فهو يبقى دائماً كالاسم الذي يحمله أشخاص كثيرون ، ولكل منهم شخصيته وطباعه وسلوكه. كذلك التغير الذي تكون أشكاله تاريخياً أكثر من أن تُحصى هي بالاسم واحدة (تغير) لكنها في الطريقة والطبيعة والنوع والزمن والمكان مختلفة ولا يمكن أن تتطابق أبداً.

وللذكر، فقد ظهر هذا المصطلح بشكل عرضي أول مرة في كتابات "آدم سميث" Adam smith". وهذا لا يعني أنه أوجد التغيير، وإنما أوجد إسماً أو الصفة المناسبة للفعل الإنساني الفردي والجماعي، ولكنه لم يحدده علمياً. أما ظهوره بشكله العلمي فكان أولاً على يد عالم الاجتماع الأمريكي "أوجبرن Ogberن"، الذي أبان أن التغيير ظاهرة عامة وفي النوع البشري بشكل خاص، والحراك والتفكير متلازمان، ويكاد يكون شرطاً لازماً لاستمرارية وجود الأفراد والمجتمعات. فالمجتمع الذي لا يتغير يكون مهدداً بالاضمحلال ثم بالفناء، ولكن درجة التغيير تختلف من مجتمع إلى آخر. (39/4) بمعنى: إن التغيير الاجتماعي لا يتطابق بنفس الهيئة تماماً حتى بين شخصين وإن جاءت النتائج شبه متطابقة، لأنه يرتبط بالتباين والتفاعل والصراع والحراك ونوع الإنسان، أو المجتمع وظروفه، كلها تقع تحت الاختلاف، وطالما أنني لست أنت، وذاك ليس هذا، فإن التغيير عنوان سار مثلما الوجود مسلّم علمية. وقد اتبع علماء الاجتماع رؤية عالم الاجتماع "أوجبرن" في رؤيته للتغيير معنىً واصطلاحاً. واتفق جميعاً مع عالم الاجتماع "ديفيد ريسمان" Deved resman بقوله: بأن السؤال الرئيس ليس: هل هناك خلل اجتماعي، لأن الجواب سيكون (نعم يوجد). إنما السؤال: ما هو مجاله؟ وما هي المناطق والمؤسسات والجماعات التي تتأثر به؟ ما مدى استراتيجية المناطق المتأثرة؟ وهل الخلل متسارع أم أنه يميل إلى الهبوط. (262/5) سؤال مركّب يشمل الاستفهام والاستفسار عن التغيرات الاجتماعية نوعاً وطبيعة وأدوات وأساليباً وأهدافاً ونتائج، ومن المستفيد منها وما غاياته. ولا شك أن التغيرات أينما حدثت بحاجة إلى التصورات العامة. وهذا يفيد بأنه ليس ضرورياً أن يكون كل المشاركين في الحراك واعين لأهدافه، إلا بقدر ما يحدده قادة الحراك المسيطرين عليه ويسمحون به! والحراك يخضع للتقسيم الطبقي اقتصادياً، وحتى تراتبياً فكرياً بمقدار القدرات العقلية ونسبة الوعي. لأن بعض من يساهموا في الحركات ليسوا غير أدوات فيها، وربما لا مصلحة لهم فيما يقومونه من أفعال؛ هي فيهم حركة لا حراكاً، بسبب جهلهم وتدني ثقافتهم بأهداف الحراك، فأغلبهم أدنى ثقافة، وهم الأدنى اقتصادياً واجتماعياً. فثقافة التغيير الحقيقية في أي حدث عادة ما يُعبّر عنها أفراد واعون لما يريدونه ويسعون له من تغيير، لتحدث دعوتهم قبولاً وأثراً في

الآخرين، وتؤدي إلى قيام أنواع تفاعل مختلفة المستوى بين الأفراد كتعبير عن تلك الثقافة، وهذه الثقافة لا بد أن تحمل دلالات محددة يتناولها أفراد مجموعة معينة أيضاً عبر هذه التفاعلات. (58/6)

إن أي تغيير اجتماعي يتصف أسلوب تنفيذه بإحدى صفتين رئيسيتين هما: الثورية أو الإصلاحية، سريع أو بطيء، عنيف أو سلمي، كما يمكن أن يخضع للأحكام الأخلاقية والجمالية بنوعيتها، أو بمتقابلتها فيقال: خير أو سيء، وجميل أو قبيح. وهذه الأحكام تأتي من الخاضعين لنوع الحراك والمتأثرين به. أما من جهة الفاعلين فيه فغالبا لا يحكم أخلاقياً وقيماً على فعلهم، وإنما من خلال الأوصاف المذكورة أولاً، وكيف يتجه من خلال إحداهما إلى هدف، أو مجموعة الأهداف المتمثلة بالرغبة في إنشاء علاقات متنوعة مركبة اجتماعية اقتصادية جديدة كلياً أو جزئياً، لتحل محل العلاقات القائمة، هذا ناهيك عن العلاقات السياسية المرسومة خطوطها العامة بالنسبة للمجتمعات قبل حدوث التغير المرغوب. وليس غريباً أن تأتي نتائج الثورات سريعة، ومنتسرة أحياناً! لأنها عادة ما تقلب الأوضاع رأساً على عقب، إما للأمام باتجاه مصالح المجتمع، وإما للوراء ضد مصالحه. وغالباً ما يكون الحراك بالثورة محدد الأهداف من الجهة التي تقوم به كالجيش، أو طبقة اجتماعية معينة! وذلك على خلاف الطريقة الإصلاحية الهادئة والوثيدة الحركة، والحالية من أي شكل من أشكال العنف. وقد تكبر الأهداف أو تضرر، لأنها تتم بالتدرج وليس دفعة واحدة، ويُدرس التغيير جيداً ليُجى مناسباً وناجحاً ويحقق أهدافه، كما يدعي أصحابه. وربما كانت الصفة الأخيرة أكثر قبولاً اجتماعياً بسبب إمكانية إقناع الآخرين بها، لأن العاملين على الإصلاح، غالباً ما يشعرون بأنهم مراقبون من معارضيههم. وذلك ما لا يحدث في الثورات العنيفة في ممارساتها الاجتماعية والسياسية، لأنها تفرض أهدافها التي قامت من أجلها، ولا يُسمح بمعارضتها من أحد! فالإصلاح يختلف عن الثورة معنى وممارسة، حتى أنه أنواع عدة، كما الثورات على أنواع عدة. ولذلك سنبتعد /قدر الإمكان/ عن الدخول في تحليل أكاديمي بخصوص التسمية الملائمة لما يحدث في العالم العربي. إذ من الطبيعي أن تختلف التسميات والتوصيفات التي أطلقتها وسائل الإعلام وبعض السياسيين والمتحريكين ك: ثورة، انتفاضة حراك، تمرد على الأوضاع، تطلع

مشروع إلى عيش أفضل؟ حراك سياسي تقف خلفه قوى حزبية منظمة؟ رفض للشروط الاجتماعية المحففة؟ صراع ثقافي وقيمي بين بنيات ثقافية وسياسية عتيقة، في مواجهة منظومات فكرية حديثة تكونت داخلياً أو بفعل خارجي كبير أو صغير؟ رفض لواقع طال زمنه. وأتفق مع محمد بن عيسى، في الابتعاد ولو جزئياً، عن التدقيق في التسمية الأكاديمية لما يحدث عربياً، فهناك من يسمّ الحدث ثورة، وهناك آخر يسمّه تمرداً؟ (14/7 - 27) ومن الأسئلة الجديرة بالطرح: هل يؤشر الحراك الاجتماعي على انتشار كاف للوعي في العالم العربي ليصبح مؤهلاً لإنجاز التغيير؟ ما نوع التغيير المرغوب؟ من المديرين والقادة فيه وما هويتهم الفكرية والسياسية؟ ما دور وتأثير النخب الفكرية ومنها الجماعات الدينية في الانتفاضات الشعبية؟ وهل لها من دور؟ وهل هو كبير أم محدود، أيجوز القول: إن الحراك نهج مستقل في التنظيم والإعداد يفرضه فكر نابع من الواقع يتوخّ تدبير الشأن الوطني بعيداً عن أي تبعية فكرية وسياسية للآخر؟ أم للخارج الدور الأساسي؟ ما درجة استعداد المجتمع المدني في الأقطار العربية ليصبح قادراً على الانخراط والفعل في التغيير؟ هل اكتملت شروطه الموضوعية وتهيأت أوضاعه للقيام بذلك؟ هل ما يحدث قفزة نحو المجهول. أسئلة كثيرة تُطرح من الإنسان العربي حول الحراك؛ الذي قد يدخل العالم العربي في مغامرات غير محمودة العواقب، وقد تؤدي إلى أوضاع شديدة الاضطراب كما حصل في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين وسوريا. (7/ موقع الصباح) إن ما أوردناه عن التغيير ركز على ما أفاد البحث، وليس كل شيء عنه. فكل شكل من أشكال التغيير يحتاج إلى مساحة بحثية أوسع من التي أدرجناها، ولكنها تبقى جميعاً معتمدة على الحراك بصفاته وأدواته المختلفة.

ثانياً. الحراك الاجتماعي

إن ما بيناه فيما سبق عن كيفية النظر إلى مصطلح التغيير، ينطبق على مصطلح الحراك، وقد تبين لنا أن التغيير حال جديدة للفرد أو الجماعة تنتج عن الحراك الاجتماعي من حيث هو واحد من التعابير العملية عن التغيير المؤدية إليه. ويعتبر مصطلح الحراك من أحدث المصطلحات الاجتماعية. فهو من حيث المركب

كفعل إنساني فردي أو جماعي يشترط توافر القدرات البشرية من نفسية وعقلية وجسدية. ويتفق علماء الاجتماع أن مفهوم الحراك "social mobility" مركزي ويرجعون الفضل في اختراعه وبعثه إلى الوجود واعتماده في الدراسات والبحوث الاجتماعية لـ "بتريم سوركين" "sorken" وفي تعميمه ليصبح مفهوماً عاماً ومشاركاً عند البشر، فقد رآه، وكذلك يُرى باختصار على أنه: حالة انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي/اقتصادي إلى طبقة أخرى، أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر. ويتم الانتقال بواسطة حراك يقوم به الفرد أو الجماعة بعد أن يكونوا قد كونوا ثقافتهم الخاصة بموضوع التغيير، أو عبروا عن ثقافة من يريد التغيير وهو يُطلق على كل أنواع النشاط الإنساني الهادف كالتعليم والتجارة وتكوين العلاقات الاجتماعية، فالحراك هو كل ما يقوم به الإنسان الواعي لما هو عليه ولما يجب أن يكونه في نفسه ومع الآخر وللآخر. والحراك في اللغة العربية يأتي من حركة، والحركة ضد السكون. (بفتح الحاء والراء). (/لسان العرب) وهو اسم لفعل لا ينعدم أبداً، وإن بدا كذلك في بعض الأحيان. والحركة إما أنها آلية فيزيائية أو فيزيولوجية، وعندها لا تكون حراكاً، بل حركة، وإما أن تكون ذات أثر وبعد اجتماعي تأثيراً وتأثيراً، وتكون فعلاً، وعندها كل فعل كذلك يوصف بالحراك. غير أن هناك من يقوم به إرادياً، وهناك من يقع عليه أي أن هناك محركاً ومتحركاً، فاعل وعامل منفعل متحرك كأداة للحراك فقط، حتى وإن كان يعرف نوع الحراك وغايته، لكنه لا دور له في الإعداد له ولطرق تنفيذه، ويبقى مفردة من مفرداته. والحراك يكتسب صفاته من التغيير التي ذكرنا: سريع أو بطيء، صاعد أو هابط، رأسي أو أفقي. والحراك يحد ذاته نتيجة حتمية للتفاعلات الاجتماعية من تباين وصراع اجتماعيين، ورغبة في التغيير والانتقال إلى وضع آخر. وقد ذهب "بتريم سوركين" إلى إعطاء الحراك الاجتماعي بعداً مهنيًا في تفسيراته له أكثر من غيره من الأبعاد الأخرى، وأيده في ذلك عالم الاجتماع الأمريكي لويد وارنر "Lued warner"، وأضاف أبعاداً وشروطاً أخرى عندما وضع مقياساً للحراك يتألف من ست خصائص هي: الثروة والدخل والمهنة والتعليم ونوع السكن ومصدر الدخل. ويتضح لنا من العناصر الست المذكورة أعلاه، أنها لا ترتبط بالمهنة فقط، فقد تكون هناك ثروات لأشخاص لا مهنة لهم ولهم حراك خاص

بهم ، بل حتى العاطلين عن العمل لهم حراكهم المناسب ، وأحياناً غير المناسب لهم ولغيرهم. ولكن الحراك يبقى عبارة عن محاولات للانتقال مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون مقبولاً من وجهة نظر المتحرك.

وللحراك عوامل لا بد منها ليتكامل تكوينياً ويتحوّل إلى فعل ، أو حراك جديد ، وهي : التحرك المكاني أو الهجرة ، والتعليم والثقافة ، والتحويلات السياسية والاقتصاد. وكما أنّ له عوامله المكونة ودعائمه ومحفزاته ، فإن له معوقات وأهمها : المصالح الذاتية إنّ بالنسبة للنظام الاجتماعي ، أو السياسي القائم ، ولأعضائهم والمستفيدين منهم والمؤيدين لهم ، أو لبعض العاملين على التغيير من خارجهم. كما أنّ العادات والتقاليد وأشكال السلوك المتأصلة ، تصبح أحياناً عوامل تعويق للحراك والتغيير. وإذا كان الجديد مرغوباً أحياناً ، فإنه في بعض الأحيان يتناقض مع الحاضر والماضي المؤلفين. والناس التقليديون يخشون التجديد ويظنّون للتقديم المعلوم والحاضر المؤلف ، وهذا يعني أنّ هناك حالة من الانشطار تطبع الواقع العربي ، الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، التي تجعل منه واقعاً يتنافس عليه ويصطدم فيه ويتصارع صنفان من المعطيات : صنف موروث من ماضينا... وصنف وارد من حضارة غيرنا. (56/8) وتلك من الصفات التي تخص وضع العرب الراهن في علاقته بالماضي لاعتقادهم أنّ الماضي أفضل من القادم المجهول ، وهو ما يدفع الكثير للوقوف دونه وإعاقة مساره. ولكن ما أنّ يبدأ الحراك حتى يشمل الحاضر المؤلف ، ويؤدي إلى تبديل الكثير من العادات والتقاليد ، ويأتي بالمجهول ليصبح مقبولاً؟ مع تشكّل هوية جديدة وإطاراً فكرياً جديداً ، يبدو أنّ على هيئة إيديولوجية تساهم ، كما قال المفكر القومي العربي نديم البيطار ، بدور توحيدي يعطي المجتمع الجزأ نفسية جديدة ، والفرد قاعدة تنظيم نوازعه وميوله في وحدة عامة. (344/9) وذلك في حال سيطرة نوع من الثقافة المؤالفة بين أفراد المجتمع ، والمساعدة على تشكيل ميول ومواقف واتجاهات إيجابية وخيرة.

ولا شك أنّ الحراك طبيعة ونوعاً ومستوى ، يتأثر وينوع ثقافة القائمين به ، وهويتهم ، وبموقعهم الاقتصادي وطبقتهم ، وبطبيعة علاقاتهم الاجتماعية ، سواءً

في وبين الأفراد، أو بين الجماعات بحسب انتماءاتها الوطنية والإثنية والسياسية، فلثقافة دور كبير في تشكيل أي حراك، سواء كانت أصيلة في المتحرك واكتسبها بنفسه، أو مزروعة فيه من خارجه، فهي عبارة عن منظومة اتصال "بيفردية" (بين الأفراد) كمجموعة من التفاعلات التي يتناولونها، لينتج عنها مجموعة من الدلالات. (6-5/6)

وليس من شك أن الثقافات على أنواع، فمنها ما يدعو إلى التآلف الاجتماعي بين فئات المجتمع، كما في الدعوتين الدينيتين: الإسلامية والمسيحية. وقد تتضارب ثقافات الأفراد والجماعات تضارباً يصل إلى حد التناقض لينتج عن ذلك صراع ثقافي. (6/13 وما بعد) وهذا ما يحدث أحياناً، بموجب دعوات مبنية على أسس فكرية وفلسفية كما في دعوات "هنتنغتون وأمثاله"، وهو صاحب القول المشهور بأن الحضارات وإن كانت قد تقاسمت البشرية إلا أن التلاقح الحضاري مستحيل بينها لوجود اختلافات وتناقضات بين الشعوب. وهذا يجد ذاته حراك يتصف بالتفاعل، الذي حتى وإن وصف بالسلمية، لكنه يمكن أن يؤدي إلى حراك عنيف في بعض تفاعلاته، بل ربما دموي أحياناً، كالذي يحدث من صدامات بين العرقيات الإثنية والطائفية، أو بين أتباع العقائد الدينية. والمنطقة العربية مضمار واضح الدلالة على ذلك. وأحداث لبنان والعراق وليبيا ومصر والبحرين وسورية أصدق دليل على ذلك! فقد نشرت المنظمة الصهيونية العالمية في مجلتها الفصلية "كيفونيم" "Kivunim" - الاتجاهات - العدد 4 - 1982، مقالاً إبان الحرب الأهلية اللبنانية فقالت: إن تفتت لبنان بصورة مطلقة إلى خمس مقاطعات هو سابقة للعالم العربي بأسره، بما في ذلك مصر وسورية والعراق وشبه الجزيرة العربية. إن دولاً مثل ليبيا والدول الأبعد منها - في المغرب - لن تبقى على صورتها الحالية، بل ستقتفي أثر مصر في انهيارها وتفتتها، فمتى تفتت مصر تفتت الباقون. (17/10) ولنراقب بعد ذلك ما يحدث في المنطقة العربية.

إن الحراك الاجتماعي كتعبير مادي لثقافة التغيير المحمولة لتلبية الحاجات شخصية مادية أو جسدية، أو حتى ذهنية، كثيراً ما تتم بالحقن والقسر، أو بالتكوين والتبني، أو تلبية الحاجات الاجتماعية واقتصادية وسياسية. وليس من

الضروري أن يكون الفاعلون في الحراك من مستوى ثقافي واحد، أو حصلوا على معطيات ومعرفية وثقافية واحدة، رغم ما يحدث بينهم من ثقافات مباشرة، أو غير مباشرة عبر أشخاص أو مطبوعات أو أجهزة إعلام واتصال، فالثقافات تنشأ عن علاقات اجتماعية غير متكافئة، وهناك تراتب فعلي بين الثقافات، ناتج عن التراتب الاجتماعي، والظن بعدم وجود تراتب بين الثقافات يعني افتراض أنها توجد بمعزل عن بعضها بعضاً ولا علاقة بينها. (77/8) وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه مسبقاً، بأن الحراك الاجتماعي لا بد أن يكون ثقافي السمات والنوع، اجتماعي الاتجاه، كما يكون اقتصادياً وفق ما ذهب إليه "بتريم سوركين".

وعليه فإن أي مجتمع وجد في القديم، أو يعيش في العصر الحديث، لم يكن، ولا كان من طبقة واحدة، وبسوية معرفية وثقافية واجتماعية واحدة، فمن المحال أن يكون أعضاء أي مجتمع كذلك، وما حدوث الحركات الاجتماعية المتنوعة في بنياتها وصفاتها وأهدافها إلا دليلاً كافياً على ذلك. وإذا كان للثقافة المتشكّلة من الأنا والآخر دور في الحراك، فإن هذا الآخر يتألف من الأفراد والجماعات ومعهم المؤسسات. وتعد المؤسسات والشركات الإعلامية والتقانية الحديثة من الأدوات المهمة والخطيرة، التي تساهم في تشكيل وعي وثقافة الأفراد والجماعات وتكوين اتجاهاتهم المختلفة.

إن علينا أن لا نهتم كثيراً للتسميات، لأن الأهم توصيف الحركات الجارية في المنطقة العربية، ومحاولة تحديد هوياتها الأيديولوجية والثقافية، فقد اختلط الأمر كثيراً على الإنسان العربي العادي والمتوسط الثقافة بسبب الكم المعلوماتي الضخم الذي يأتيه من غيره، وصار في أغلب الأحيان مجرد مستقبل ليس إلا، وأحياناً أداة لما يلقى إليه من توجهات سياسية لها غاياتها المتناقضة مع اتجاهات الثقافة التي نشأ عليها، وغداً مجرد أداة لها ليخدم أهدافها، وحتى المسلّمات العقيدية الدينية والعقائدية التي اكتسبها تصبح بالوقت ذاته كذلك.

إن دراسة مهما كان نوعها، ومهما كان موقف الباحث منها، يمكن أن تكون دراسة معمقة في شأوها، وفي تناقضاتها الداخلية، ولعملها الفعلي، بدلاً من عقائدياتها، هي وحدها التي تتمكّن من عزل الطبيعة الجديدة لنزاعات المجتمع وحركاته الاجتماعية.

إن أي حركة اجتماعية، عبارة عن جملة أفعال وانفعالات يؤديها الفرد، أو تقوم بها الجماعة بإرادتهم أو بالتكليف من الآخر، ومنها ما يكون متوافقاً، ومنها يكون متناقضاً عقائدياً واقتصادياً واجتماعياً. فالذي يحدث في مصر يختلف تعليقه وتفسيره عما حدث في ليبيا، وما يحدث في البحرين يضاد ويناقض إيصاله إعلامياً للإنسان العربي بشكل مختلف عما يحدث في اليمن أو سورية، حيث يرافق الغموض سير بعض الحركات الاجتماعية. وعلينا البحث والمحاولة لإزالة ذلك الغموض. وطالما أننا نحاول الاتصال بالكلمة مع القارئ عامة، فعلينا (جزئياً) النظر في توصيفات بعض الحركات بحسب ما يتوافر لنا من مرجعيات موضوعية، أو يمكن استخلاص الحقائق منها. ففي البحرين بذل جهد كبير سياسياً وإعلامياً لإظهار حراكها الاجتماعي كتمرد مذهبي ديني (الشيوعي ضد السني) ليس إلا، وتمت حماية الحكم الملكي عسكرياً خليجاً من السقوط، ولم تظهر أي دعوة عربية أو عالمية غربية لصيانة الديمقراطية وحرية التعبير والسلم الاجتماعي... إلخ بينما في ليبيا تدخل عسكري غربي لخلق نظام ديمقراطي! والقياس المغلوط يظهر بما يتفق مع مصلحة الداعي إلى التغيير والحرك للحراك! ومن الطبيعي والحال كذلك أن تختلف التسميات والتوصيفات للأحداث، لتضفي عليها غموضاً وتعمية في أحيان كثيرة، فهل ما وقع ثورة؟ انتفاضة ترمد، عصيان؟ أم...؟

لقد عبرت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وأدوات الاتصال عن ذلك بمواقف متناقضة، فنوع الحكم، ومدى قربه وارتباطه سياسياً واقتصادياً بالعالم الأوروبي الغربي، هو المقياس الأساسي في التوصيف الإعلامي والسياسي، وفي الوقوف تأييداً أو رفضاً، وليس طبيعة الحراك ولا نوعه ولا مكانه، ولا الديمقراطية والحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. وظهرت للعيان الرابطة القوية بين السياسة والإعلام، وفرضت نفسها على الكتابات السياسية، مثلما فعلت السياسة مع الكتابات الإعلامية، حيث يولي المتخصصون في العلوم السياسية اهتماماً كبيراً للمكونات الإعلامية، بل للنسق الإعلامي وتأثيره في العمليات السياسية، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. كما يعزو دارسو الإعلام والاتصال إلى أثر النسق السياسي الكبير في تقرير العمليات الإعلامية وفعاليتها. (11/ المستقبل) وقد صار واضحاً لمن يفكر، أن أغلب التوصيفات المُسقطه على

الحركات العربية ليست صادقة، ولا موضوعية، وغير حيادية، وغير محكومة بضمير فاعليها. وإنما تنسجم مع المصالح العامة للمؤيدين والداعمين لها. وعندما ننظر عقلياً ونقدياً لأجهزة الإعلام نرى أغلبها غير مهنية؟ وذلك ما يفرض طرح تساؤلات عديدة، ويبعث إلى السطح استفهامات كثيرة. وهو ما ستحاول الفقرات التالية الإجابة عليها بشكل، ربما سريعة. لأنها تحتاج إلى دراسات خاصة وموسعة نظراً لتحولاتها وخضوعها المستمر للتغير؟

وقبل أن ننتقل إلى الفقرة التالية، لا بد أن نذكر أن إطلاق مصطلح (الثورة) على ما يحدث في البلاد العربية لا يحمل بالضرورة معنى وفعل الثورات التاريخية كالفرنسية والأمريكية والسوفييتية والمصرية والإيرانية والصينية والجنوب إفريقية وغيرها، فتلك الثورات انطلقت من الداخل بأدوات وأهداف داخلية قبل كل شيء لتحقيق الأفضل لأبناء الداخل، ولم تكن وليدة ظروف راهنة وسريعة، ولا كان للخارج الدور الأكبر في نشوئها ونجاحها. والثورة لا بسبب تميز وسائلها العنيفة عن وسائل الإصلاح في التدرج السلمي فقط، وإنما لأن معنى الإصلاح في العلوم الاجتماعية البرجوازية هو التغيير السطحي، غير الجذري، غير الشامل، بينما الثورة هي التغيير الجذري والمفاجئ في الأوضاع والنظم الاجتماعية بوسائل تخرج عن التدرج المألوف. (7/10). كما أوضح محمد عمارة، حتى وإن استمر بعضها شهراً وسنوات، لم يُخس ويُوخس أسلوبها أو أهدافها. وكانت تعتمد على مرجعية فكرية لمثقفين ومفكرين من أبناء بلدها، واستناداً لخطة، أو خطط سار وفقها الثائرون، ولم تكن بلا قيادة معروفة للثائرين وللآخرين، ولا كان الشك بوطنيتها وارداً، ولم يتخللها تخريب أو تدمير في المؤسسات الاجتماعية، إلا في حالات استثنائية، وكانت عامة الأهداف وواضحة النظرية، وانتقلت إلى العمل على تطبيق تلك الأهداف تنفيذاً لمنطلقاتها الفكرية بغاية تحقيق الخير الداخلي الاجتماعي العام. وهناك صفات أخرى لا ضرورة لذكرها هنا.

والقارئ لتاريخ المنطقة العربية منذ أكثر من قرن من الزمان، يجد أن فعل الحراك الاجتماعي كان يبدو على سطح المجتمع من خلال ما يؤديه فرد يكتسب صفة ما، أو جماعة تملك صفة ما، وانتشار الظاهرة الحزبية منذ بدايات القرن

العشرين كان تقليداً للظاهرة الأوروبية. والمؤكد أن التجمعات الشعبية المنظمة كالنقابات والأحزاب السياسية بأنواعها، هي من كانت تقود الحراك الاجتماعي سعياً للتغيير من حال إلى أخرى، وكان العمل للاستقلال واحداً منها، واستمر العمل الحزبي وتوسّع باستمرار ليصل قمة هرم فعله في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم أخذت الظاهرة الحزبية وأدوار تجسيدها تميل إلى الضمور لتصل إلى حال شبه انعدام الوزن الاجتماعي، وإن بقي لها وجودها السياسي الهيكلي، لتأخذ الشرائح الاجتماعية كالشباب، دور الأحزاب وتحقق بعض أهدافها، كما حدث في مصر وتونس، الأمر الذي يزيد احتمال اضمحلال الظاهرة الحزبية، ربما ليس في المنطقة العربية، بل في العالم كله، خاصة وأن الأحزاب عموماً تحوّلت أدوارها، حتى صارت مقرونة الفعل والوجود بالانتخابات ليس إلا.

ومن يراقب ما يجري في الوطن العربي من أحداث ويدقق في تنوعاتها، لا يجد للأحزاب والتجمعات السياسية دوراً كبيراً؛ إذا قارنه بأدوار الحركات وما تتصف به الثورات الوطنية تاريخياً وقامت لأجله من أهداف. كالتي ذكرنا، فقد يُفاجأ المرء كثيراً ويصاب بالصدمة مما حدث، رغم أنه كانت فيه بعض اللمحات الإيجابية، وفي بعض أهدافه تجسيد لبعض المطالب الاجتماعية العامة! وهذا ما يقود إلى التساؤل عن الظواهر الاجتماعية، وهل عواملها داخلية بحت، أم أنها خاضعة في تشكّلها لعوامل داخلية وخارجية أيضاً، وتخضع لأحكام القيمة.

بيننا سابقاً أن الظواهر الاجتماعية بأنواعها تبقى حيادية دائماً؛ وتكون إلزامية وتلقائية وعامة، من حيث هي مصطلحات ومفاهيم بحثية ليس إلا. أما عندما نذهب إلى ما هو كائن تحتها، فإنها تصبح كأى فعل وسلوك اجتماعي، وتخضع للأحكام القيمية بأنواعها المتعددة من أحكام الحق والخير والجمال بعد أن تتجلّى الظاهرة بمظاهرها الفردية والجماعية. (80/12 – 81) والتاريخ الإنساني مليء بالدلالات على ما ذهبنا إليه، كما أن القارئ لمعطيات أي ظاهرة تتبدى ملاحظها وأسلوبها وأدواتها. فالعدوان الفردي والجماعي ظاهرة اجتماعية تخضع للحكم عليها، فلا يمكن بأي شكل كان وصفه بالحق بالقول عنه صح، أو بالخير

بالقول عنه خير، أو بالجمال بالقول عنه جميل، بل تُطلق فيه الأحكام المنطقية تماماً، وهي الخطأ والسوء والقبح. وكذلك الحال في ظواهر أخرى. ولكن الذي لا بد من بيانه وتوضيحه أن أي نوع من الأحكام لا يكتسب صفة الإطلاق مهما كان نوع انتمائه للظاهرة، ويبقى نسبياً بإطلاق الكلمة، فربما ما هو شر هنا يراه الآخر خيراً، وهذا الآخر لا بد أن يكون خاضعاً لسلم قيم مختلف قليلاً أو كثيراً. ومن الظواهر التي خبرتها البشرية وما تزال تعاني منها، الفساد والكذب و... والاحتلال والاستعمار كظواهر اجتماعية، والظاهرتان المذكورتان وجد تاريخياً وما يزال من يرى فيهما خيراً لنفسه. ففرنسا وبريطانيا وأمريكا لا ترى فيهما شراً أو خطأً أو قبحاً، لأنهما يأتیان بالحير لتلك الدول، وبالتالي فإن كل ما فيه فائدة هو صحيح وحق وخير وجميل! والحراك الدائر في المنطقة العربية يخضع للأحكام الواردة تواءً؛ من دول كثيرة منها بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وقوى سياسية وأفراد في الداخل العربي، ودول إفريقية وأمريكية شمالية وآسيوية وعربية تأتي في مقدمتها دولة قطر التي تجاوز دورها السياسي حجمها الجغرافي والاجتماعي كثيراً، بسبب من تسخيرها غناها المالي الناتج عن استئثارها من النفط والغاز الذي تعدّ البلد الأول المنتج له في العالم، ويحقق فائضاً جباراً للأمير المالك يُوظفه سياسياً، لأن عدد سكان الإمارة يمكن أن يبقوا أثرياء من ربع إنتاج النفط القطري، والباقي مع الغاز يُنفق بالطرق التي يراها الأمير! وإذا ما استمر هذا الدور طويلاً، وأظنه لن يطول كثيراً، فليس بعيداً أن يتصور أمراؤها ومالكوها انطلاقاً من الأمير المالك أنهم صاروا قوة عظمى في المنطقة.

ثالثاً- الإعلام والاتصال

عند القول: إعلام فإن ذلك يقودنا مباشرة إلى أن هناك معلومات تنتقل من إنسان إلى آخر عبر اللغة؛ التي هي من حيث الأساس ليست فقط الأداة التي يعبر بها الإنسان عن عواطفه وانفعالاته، والوسيلة التي تعبر عن إنسانية الإنسان من خلال الاتصال بالآخر بواسطة الكلمة، والإعلام والاتصال أفعال إنسانية فقط يتم بواسطتها التعبير ذاتياً فردياً وجماعياً باستخدام آليات وأدوات مختلفة. وتقوم كلها على اللغة كوعاء للفكر وتعبير عن التفكير. ولن نتوسع في هذين المصطلحين كثيراً

هنا، فالكثير من الباحثين في الإعلام والاتصال يربانهما أداتان تؤديان إلى هدف، أو إلى جملة أهداف. ومن الغايات الأساسية للإعلام تغيير واقع قائم أو مفروض. ومعروف أن الإعلام تنوع وسائله بدءاً من التداول الشخصي بين طرفين إبلاغاً وإخباراً بشكل مباشر أو غير مباشر، وهناك الملصقات والمنشورات والندوات والمحاضرات والدروس بطرقها المتعددة، والجرائد والمجلات، والإذاعات المسموعة والمرئية، وأخيراً الشبكة العنكبوتية التي ارتبط العمل الإعلامي بها كثيراً جداً، حتى صار البعض يسمي الإعلام الحديث والمعاصر بالإعلام الإلكتروني. والاتصال لا يبتعد عن هذه الصفة، بل ربما كان أوسع اعتماداً على علوم الإلكترونيات من الإعلام بمساحته الواسعة من مطبوعات وندوات ومحاضرات... إلخ ونحن في سياق البحث لن نفضل في مصطلح الإعلام والاتصال، سواء اعتمد كلياً أو جزئياً على علوم الإلكترونيات، وقد تظهر وسائل جديدة في المستقبل. وكل ذلك يؤمن للإنسان الاستعلام والتبليغ والعلم والتعلم لما لم يكن يعلم أو يعرف. فمن أين انطلقت وصلت إلى الآخر إبلاغاً وإخباراً وإعلاماً، وإن كان هناك اختلاف في الأبعاد الكمية بين نوعي الفعل، فهما يشتركان في الفعل من حيث أنهما أداة وقناة، قناة لسياسات معينة يرسمها الأشخاص والحكومات، وأداة لنقل المعارف والمعلومات والأساليب المتاحة من طرف إلى آخر، لتناسب بسهولة ويسر إمكانها من التأثير على طرف هو المتلقي فرداً كان أو جماعة لخلق المواقف والاتجاهات والتأثير على الآخر وترك الأثر فيه، وتكوين الرأي العام، بل في تشكيل الثقافتين الفردية والجمعية، وهو عادة ما يسمى ب: الغزو الثقافي، بحيث تصبح الثقافة المحمولة عند أكثر العرب نوع من الاجترار في إطار من الانسلاخ عن الذات، وربما أيضاً باستسلام وانبهار وتنكّر للهوية الوطنية والقومية. (75/8) وهذه الثقافة سيكون للإعلام ووسائل الاتصال الأخرى دور كبير في هيكلتها، ففي الاتصال إعلام وفي الإعلام اتصال، والغرض منهما واحد مع غلبة التعميم في الإعلام، وغلبة التخصيص في الاتصال، ويتحقق لهما التكامل في المتلقي من خلال كليهما في دائرة التواصل مع الآخر. وذلك ما حدا بنا لعدم التفريق بينهما بحثاً، فأدوات الاتصال لها دور مشابه لدور الإعلام، إذ بكليهما يتحقق التواصل. إلا أن دور أدوات الاتصال أقل تأثيراً من وسائل الإعلام المختلفة؛ التي تتميز بمخاطبتها الجمهور من

خلال حاستيه الرئيسيتين: البصر والسمع، ومخاطبته الذهن بالكلمات، ولا تجاهها إلى شرائح اجتماعية أوسع بكثير من أدوات ووسائل الاتصال التي تتصف بالفردية أكثر من اتصافها بالجماعية. بالرغم من أن بعض أدوات الاتصال الحالية صارت مرئية ومسموعة كالإنترنت. وفي كل الأحوال كلاهما ناقل ومبلغ للمعلومة والخبر. وهو ما سنفصل فيه في الفصل الخاص بالإعلام حيث يتمحور البحث.

الفصل الثالث

(الحراك الاجتماعي والواقع العربي،

لماذا وكيف؟)

أولاً- الحراك الاجتماعي العربي، لماذا وكيف؟

قبل أن نمضي قدماً في حراكنا ذي النوع الفكري، لا بد أن نعرف بشكل سريع، ما هو الحراك الاجتماعي كمصطلح كثر استخدامه في السنوات العشر الأخيرة في العالم كله، والبلاد العربية ضمنه، وبخاصة في العامين 2010 و2011 وصفاً وتحليلاً وتفسيراً للأحداث الاجتماعية والسياسية العربية، وظهوره عملياً بأشكال مختلفة.

والذي يتطلب البيان هنا، إن كل إنسان يعي ذاته ومحيطه بأي مستوى كان، يخضع للحراك، وتكون له نسبة منه كمحرك، ونسبة فيه كمتحرك. فكلما كان الإنسان أكبر في وعيه من الآخر أو مما يتعامل معه، كان محركاً بنسبة أكبر، فكل ما نعقله ونستوعبه نكون أكبر منه ونستطيع تسييره والسيطرة عليه، وكل ما نجعله يسيطر علينا ويقودنا. وعلى العموم فإن الأفكار التي تتحول إلى مبادئ واعتقادات، تصبح بنية فوقية تقود حاملها ذهنياً وتسيطر عليه، إلا في الحالات التي يبقى الإنسان متأكداً وواعياً بأن الأفكار محمولة في ذهنه، وذهنه كامن في جزء من بدنه، وعندها تصبح الأفكار أو العقيدة محمولاً له ويتمكن من قيادتها بالاتجاه الذي يريد. وعندما تكون الأفكار متبادلة بقناعة وتوافق، ومبنية على المعقولة بين طرفين متأثراً وتأثيراً. ونؤكد على مبدأ يقول: إن الأفكار إذا سبّرت سيطرت، وإذا سبّرت من حاملها استوعبت وتحولت إلى حراك بناء وإيجابي. والأمثلة كثيرة، فمن يكون انتسابه أوسع من انتمائه يكون متحركاً أكثر مما يكون محركاً، كالمراء الذي يرى دينه في مذهبه الديني، والذي يرى وطنه في قبيلته أو في عائلته. كذلك الحراك من حيث النوع والحجم يصغر أو يكبر ويتسع استناداً للفكرة التي تسيّره، أو التي يسر بموجها وتكون مرجعية له.

ويعرف الحراك " بأنه: انتقال الإنسان من وضع إلى آخر، أو الانتقال بفعل ما من حال إلى غيره إما أفضل وإما أسوأ. وفي ذلك دلالة على الجانب العملي في التغيير الاجتماعي، وهذا ما سنفصل به لاحقاً. وعندما نتابع ما حدث ويحدث في

الوطن العربي في العامين الأخيرين ، لوجدنا مصطلحي التغيير والحراك يُسقطان على كل ما يمور بالحركة بمختلف أنواعها الاجتماعية والسياسية ، أما الاقتصادية فكانت أشبه بالجمادة ، إلا بقدر ما تسمح به الشركات متعددة الجنسيات ، وربما كان جمودها أو بطؤها بسبب من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي هيمنت على العالم منذ عام /2009/ وكان تأثيرها على أوروبا وأمريكا بخاصة. وربما كان تأثيرها على الوطن العربي أكثر إيلاماً بسبب اندلاع أحداث دموية ، بالإضافة للأحداث الاجتماعية / السياسية ، في حين أن ذلك التأثير لم يؤد لإحداث تغييرات اجتماعية في أوروبا بنفس النوع الذي يحدث في المنطقة العربية. وذلك لا يعني انعدام أي من أشكال الحراك الاجتماعي في تلك المناطق ، وإن بدا ظاهراً كذلك ، لأنه ، النشاط الاجتماعي ، وصل إلى نوع من تكرار الذات لأنشطتها التقليدية في كل المجالات. أما عندما ينتبه لما هو فيه ويعيه ، فإنه يسعى لتغييره. وعندها يأخذ الحراك بُعداً اقتصادي ليتم التعبير عنه بأشكال مختلفة كالاحتجاجات والمظاهرات ، وأحياناً بطرق عنيفة وفيها حالات من التخريب والتدمير ، وتقابله أنظمة الحكم بحراك آخر ، يترافق باستخدام القمع في بعض الأحيان ، أو بإجراءات إصلاحية لامتنع الحراك في بعض الأحيان الأخرى. وكل ذلك لمنع الحراك الاجتماعي من الانتقال إلى التغيير بأنواعه المتعددة تحقيقاً لأهدافه ، كما حدث في مصر وتونس واليمن وليبيا وسورية وغيرها. وربما تكون مصر قد عانت أكثر من غيرها اجتماعياً بسبب وجود نسبة عالية من المصريين تحت خط الفقر ، حتى أن بعضهم قال : إن أكثر من نصف سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر ، ونذكر دراسة أجراها مركز بحوث الشرطة المصرية حول مشكلة البطالة وانعكاساتها الأمنية خلال الأعوام 1985 – 1996 تبين ارتفاع معدلات جرائم الجنايات التي يرتكبها العاطلون عن العمل من 7,6٪ إلى 19,7 ، أي بنسبة 12,1٪ وهذا معدل كبير جداً. (13/مورو)

إنّ التغيير وحراكاته ، قد لا يكون إيجابياً الصفات بشكل دائم ، فمنه ما يكون للأسوأ وفيه الضرر للفرد أو للمجتمع ، ومنه ما يكون للأفضل لهما. وفي أي من الحالين كان هذا العمل للتغيير ، فإنه يتجاوز قدرة السلطات الاجتماعية والسياسية

في أغلب الأحيان. وبخاصة الحركات السياسية المناهضة لأنظمة الحكم التي حافظت على نظرتها لمجتمعاتها منذ استلامها السلطة، إذ بقي أكثرها ينظر إلى مواطنيه كرعايا وأدوات وموظفين، لا كشركاء في الوطن. (301/14).

والتغيير لا يتم إلا بالحراك، إما بنجاحه، أو بإجهاضه وإفشاله، أو فشله، بدءاً من التفكير وانتهاءً بالتدبير، سواء ظهر على هيئة تعاون وتفاعل إيجابي، أو ظهر على هيئة صراع نتيجة للتناقض بين طرفين، والتغيير يتضمن ثلاثة جوانب هي، أولاً: إزالة الجمود في المستوى الحاضر / 1 / وثانياً: التحرك نحو المستوى الجديد / 2 / وثالثاً: تجميد حياة الفرد أو المجموعة في المستوى الجديد. حيث أن أي مستوى يتحدد بمجال قوته (من ثم) فإن الديمومة تعني أن مجال القوة الجديدة يصبح مأموناً ضد التغيير. (188/5) ولكن ليس لأمد طويل، بمعنى أنه لا يستمر ثابتاً، وإنما يهدأ زمنياً ما، ليتشكل أثناء هدوئه تباينات ينتج عنها تفاعلات اجتماعية جديدة، وليحدث حراكاً من نوع آخر. فالجدلية وقوانينها ماثلة في كل أشكال الوجود ومحتوياتها.

ويمكن أن يكون التغيير مرغوباً وإرادياً، أو مفروضاً وإلزامياً ويتحقق على الأفراد أو الجماعات أو على المجتمع بأسره، ويتم التعبير عنه ويتحدد بنوع حراكه وطرق تنظيمه وأهدافه المعلنة والمضمرة، والقريبة والبعيدة، وبنوع علاقات وثقافات فاعليه، وهويته وهوية الداعمين والمؤيدين له. بل وحتى مكانه الجغرافي، ونوعه الاجتماعي، ومذهبه الاقتصادي وبعده السياسي، ونوع العلاقات الداخلية والخارجية وطبيعتها. وهو عادة ما يوافق طرفاً أكثر مما يوافق طرفاً آخر أياً كانت أنواعه وصفاته. ويحقق مصالح هذا أكثر مما يحقق مصالح ذلك.

وقد اهتم علماء الاجتماع كثيراً بدراسة التغيير الاجتماعي، وبأنواعه وصفاته بكيفيات حدوثه سلماً أو عنفاً. واتفقوا على أن التغيير هو المصطلح المركزي لعلم الاجتماع، وكل المصطلحات والمفاهيم الأخرى تنفرع عنه وتأخذ منه جزءاً من معانيها، لأنها تعدّ أدواته التنفيذية، والتغيير بالنسبة لأي فرد أو مجتمع، هو مبدأ ونتيجة، أداة وهدف، ويرافق الحراك الناتج عن التباين الاجتماعي الاقتصادي والفكري والسياسي، وعن أشكال الصراع المختلفة، البينية الأفقية أو العمودية،

أو بينها وبين السلطات كافة أو جزئياً. والتغيير وحراكه يحتاجان إلى من يقودهما، وإلى التخطيط والتنظيم الضروريين للحركات الاجتماعية لتحديد أهدافها وتأطير سلوكها، ويعتمد على الواقع ويرتبط بالتوجه نحو المستقبل. وذلك هو الإطار الأساس لظهور الحركات لإحداث التغيير. وقد تبقى الحركات الاجتماعية الفردية أو الجماعية؛ مجرد مواصلة لفاعليات اجتماعية وسياسية موجودة للفرد أو في المجتمع محل التغيير. بمعنى أن التغيير يكون من داخل الأفراد أو البناء الاجتماعي والسياسي القائم، وهو يتم سلمياً تحت معنى الإصلاح. وإذا دققنا في الواقع السياسي العربي، فإن ما يسجل على أثر الأنظمة السياسية العربية تجنبها المستمر للإصلاح، وقمعها لأشكال الاحتجاج، ولأنواع المعارضة الاجتماعية والسياسية التي تظهر في بلادها. ولكن في هذه المرة حصل توافق ضمني عند الشرائح المشكلة من الطبقات الفقيرة ومن الطبقة المتوسطة والمؤسسة العسكرية. (15/ المستقبل - لعروسي) ومن قسم لا بأس به من الطبقتين: البورجوازية والمتوسطة، ومن بعض المثقفين. وهو ما كان سائداً في كل من مصر وتونس واليمن وبلدان أخرى.

إن البحث في الحراك الاجتماعي وآليات حدوثه، ومساراته في التغيير كنتيجة للحراك الناتج عن التباين والصراع الاجتماعي أياً كانت أنواعها وأماكنها. إما كلياً أو جزئياً، لا يكون وليد لحظته. وعندما يكون جماعياً يحتاج إلى عقود حتى يصل إلى النضج، أما إذا كان فردياً، فيحتاج إلى زمن مناسب وبيئة مناسبة لحدوثه أقل مما يحتاجه في المجتمعات، وهو ما يتطلب التعرض له والبحث فيه كمصطلح، وللبعض المصطلحات الوثيقة الصلة به كالتغيير الاجتماعي. فما هو الحراك وما التغيير؟ وكيف يحدثان؟ ومتى وأين ولماذا؟ وهذا ما لم تقدره بعض الحركات الإسلامية العربية، فكما يقول محمد مورو: فإن مسؤولية هذا الاتجاه عن العنف لا شك موجودة، وعلى أبناء هذا الاتجاه مواجهة الأسباب التي تؤدي إلى مواجهة العنف والآراء المتطرفة والمنحرفة أو التي تقطع النص عن الظروف، ولا تراعي الواقع المستجد أو ما يستجد من ظروف مجتمعية ودولية، داخلية أو خارجية، وهذا بالطبع جزء لا يتجزأ من دور الفقيه والمفكر والمثقف. (13/ مورو) وبالوقت نفسه كانت في المجتمع العربي حركات تعتمد العنف في مسعاها للتغيير، ومنهم بعض الماركسيين المتطرفين.

أمّا متى وأين يكون الحراك بالنسبة للحركات العربية، فكثير من الحركات الاجتماعية والسياسية أوقعت نفسها في مطبات خاطئة. ومنها من أعلنت عن بعض أمكنتها الجيوسياسية، وكان لبدئها إعلان بدء زمانها، كما منحت حق الإعلان عن بعض أهدافها. ومنها من لم تُعلن عن أهدافها ولا أمكنتها بالتحديد، والتي أعلنت كان السؤال: هل ما ظهر وأُعلن عنه، هو كل شيء في الحركات ومنها؟ والجواب من السلطة العربية يقول / لا / فهناك حركات عرفت أماكنها وهوياتها وبعض أهدافها، وهناك أهداف ما تزال مجهولة وتحتاج إلى زمن للكشف عنها، وما تزال مبهمّة بسبب ظهور حركات رافقتها وأساءت إليها، كما أنّ هناك حركات أخرى ستظهر في أزمنة أخرى.

ثانياً. الواقع العربي بين الذات والآخر

إن قراءة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي كذات، تُبدية للمعادين لبنياته الداخلية والبيئية، امتلاؤها بالتناقضات الطبقية والسياسية؛ الداخلية في المجتمع الواحد، وبينه وبين المجتمعات الأخرى، فكلها تتألف من طبقات. ومما يلحظه كثرة المناقشات حول الحاضر والماضي وتفضيل الماضي على الحاضر، والعكس صحيح جزئياً، فقد ذهب بعض المفكرين إلى القول: إن زمن الفكر العربي الحديث زمن ميت أو قابل لأن يعامل كزمن ميت، أو أنه على الأقل لا شيء يغير من مجريات الأمور فيه إذا نظر إليه كذلك. (194/17) وما أبانه الجابري انعكاس لنظرة قسم كبير من المجتمع العربي تقراً الواقع العربي الراهن، فتراه أكثر المواقع العالمية تخلفاً ليس على مستوى الفكر فقط، بل في كل مواضع ومواقع المجتمع العربي، وعادة ما تدور مناقشات كثيرة حول ذلك، وغالباً ما تحمل السلطة العربية مسؤولية ذلك الموت، أو شبه الحياة في المجتمعات العربية. وهي مناقشات تعكس في الواقع خلافات حول الحاضر وما ينبغي أن نفعل حياله، وأن الماضي إذا استمر فارضاً نفسه على النحو الذي يفعل، فلأن في الحاضر شيئاً ما شديد التشبث بالبقاء يمنع الناس من تجاوز الماضي ويحرص دائماً على بعثه لكي يحارب به بذور المستقبل الكامنة في الحاضر. (16 / - 50) وهو الوضع الذي بحث

فيه الكثير من المفكرين العرب ، واستغلته قوى سياسية لكسب أنصار لها ، مثل الأخوان المسلمين والتيار السلفي بشكل عام ، **الأولى** : هي الطبقة العاملة أو (المنتجة) وهي الأكبر عدداً والأقل فاعلية اجتماعياً وسياسياً ، باختصار : هي مجموع الكادحين من عمال وفلاحين وعاملين بأجر يومهم .

الثانية : هي الأقل عدداً والأكثر فاعلية ، والمالكة للسلطة السياسية والقرار ولأكثر وأهم وسائل الإنتاج وأدواته ، والمهيمنة على المجتمع وعلاقاته كافة .

الثالثة : هي الطبقة الوسطى ؛ وتأتي عددياً بعد المنتجة ، كما يأتي دورها الاجتماعي وقوته في المقام الثاني بعد الحاكمة المالكة ، لتحالف كثير من أفرادها مع العليا ، ووصل بعضهم لمواقع سلطوية أهلتهم كأعضاء في الطبقة المالكة ، وتتألف من التجار الصغار والشريحة ذات الوظائف العالية في الدولة وجزء من المثقفين وأهل (الفن) .

إن الواقع الاجتماعي - والسياسي العربي كان بينهما حال من الافتراق ، وبدقة أكبر ، كان الافتراق بين السلطة والمجتمع ، فالخطاب السياسي العربي كان خطاباً ضحلاً ، فيه موضوعات لا تنتمي إلى السياسة ، لأنه كما يقول الجابري لم تطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج مسألة السلطة ... صحيح أن السياسة حاضرة في الخطاب العربي الحديث والمعاصر بمختلف أنواعه واتجاهاته ، ولكن مواجهة السياسة بخطاب خاص شيء غائب ، أو يكاد . (17 / 65)

والمدقق في أوضاع الطبقة الثالثة يجد أنها ودورها يضمحلان تدريجياً ؛ كلما زاد استبداد السياسيين بالسلطة والاقتصاد ، ويقل عددها لصالح الطبقتين الرئيسيتين ، القليل إلى الأولى والكثير إلى الثانية ، ويتهمش دورها وفعاليتها الاجتماعية بالوقت نفسه . والباحث في الوضع الاجتماعي / الاقتصادي العربي يكاد يجزم بوجود طبقتين داخل الطبقة الأولى ، أو طبقة بوجهين ، كمرکز ومحيط هما : المالكة للسلطة والمهيمنة على الاقتصاد ، والبورجوازية . والثانية هي من كانت من الخمسينيات للبعينيات ، وبعضها ما يزال . إلا أن البورجوازية في العالم الثالث وأمثالها في أنحاء مختلفة من العالم ، فقدت قدرتها على القيام بدورها التاريخي ، بينما لم تبلغ الطبقات الشعبية النضج الذي يسمح لها بطرح بديل

حقيقي، فهي تكتفي حتى الآن بالرفض. (33/16) وإذا كانت تلك صورة ينقسم طبقياً بحسب الأنظمة السياسية، وبحسب مواقعها ونوع المنتج المسيطر على المجتمع العربي، فإنه أيضاً على اقتصادها، فالدول النفطية (وهي درجات) أعلى طبقياً من الدول ذات الاقتصاد الزراعي أو التجاري الهيمنة، وكما أن الدول النفطية منها الغني والأغنى، هناك الفقير والأفقر في الدول الأخرى. فالإمارات العربية المتحدة ليست كعمان، والسودان ليست كمصر، والأردن ليست كسوريا، وتونس ليست كليبيا ولا تقارن بها إلا بسيطرة الاستبداد، والمغرب ليست كالجزائر. ففي العالم المعاصر، ومن وجهة نظر السياسيين وعلماء الاقتصاد والاجتماع، يعد الدخل العام (دخل الدولة) واحداً من أهم المقاييس التي تُبنى عليها العلاقات الدولية، إذ بحسب ما توفر من استثمارات للولايات المتحدة وللدول الأوروبية الغربية، بقدر ما يُكبر ويضخم دورها.

ولا يختلف التصنيف السياسي كثيراً عن التصنيف الاجتماعي والاقتصادي، فالأقوى اقتصادياً والأغنى من الدول العربية، له دور سياسي أكثر استجابة، ولكنها استجابة وهمية غالباً، وقد عملت النظم العربية إحلال مبدأ السيطرة الاقتصادية محل مبدأ العلمانية في علاقاتها الداخلية والبيئية، على أن لا يكون الاقتصاد محكاً للسياسة والمجتمع، بل تبقى السياسة متحكمة في المجتمع والاقتصاد وموجهة لهما والسلطة وحدها متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع. (217/18)

وإذا فتشنا الواقع العربي، نجد أن الدول الغنية (النفطية) تُشهر سلاحها الاقتصادي - غناها المالي - في علاقاتها البيئية العربية، وتحاول بواسطته فرض سياساتها. ونجد أن الخطاب القومي لم يستطع أن يجد مساحة مؤثرة فيها، لأنه لم يستطع بالوقت ذاته بناء نظرية قومية، ولا تشييد حلم وحدوي مطابق، بل ظل مثل سجين، معادلة مستحيلة الحل. (17/197) فمن الاطلاع على نوع الخطاب في أكثر الدول العربية، نراه متبايناً، بل ومتناقضاً فمرة إلى الشرق ومرات إلى الغرب. وهو ما جعل العربي وخطابه تابع عموماً. ومن مسح للعلاقات الإقليمية والدولية نلاحظ أن دورها مقنن، ومقيد عالمياً إلى حد كبير، إلا بالقدر الذي

يطلب منها مساهمة مالية في أزمة ما، أو المشاركة في قضية ما، كالأزمة المالية الحالية في الغرب، أو تغطية نفقات قضية ما، كالحرب على ليبيا التي ساهمت دول الخليج، وخاصة قطر في جزء كبير منها، ولكن هذه الدول الغنية تابعة كغيرها بأشكال عدة، وتبعيتها شبه كلية، فهي تعتمد على الآخر الأقوى المغاير بالانتماء القومي والوطني، والالتزام به سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو في كلها معاً. (18 / 30) فكما أن معظمها تابع سياسياً، إضافة إلى التبعية الاقتصادية الكبيرة للخارج، فإن لها، جزئياً، مساحة من حرية الحركة بحسب الدور الموكل إليها من المسيطر، لتبقى داخل دائرة التبعية. فلا حرية للغني مادياً إلا بمقدار ما يسمح به القوي مادياً واقتصادياً وعسكرياً. وعلى حسب تعريف دوس سانتوس: التبعية هي بين اقتصادين يتوسع أحدهما (المسيطر) ويواصل نموه الذاتي، على حين لا يمكن للطرف التابع من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع، أي يتوقف نمو التابع على توسع المسيطر. (243/3 - 244) كذلك الحال العربية الداخلية نفسها، تحتوي على علاقة التابع والمتبوع، وهذه العلاقة محكومة بدرجة قوة المتبوع اقتصادياً، ومدى قوة ارتباطه بالمتبوع الأصل، كما الحال بين السعودية واليمن، وفي النهاية يتبع الكل / تقريباً / لدول العالم الغربي بحسب مكانتها العالمية وقوتها. وهناك في نظر بعض المفكرين والباحثين أخطار على درجات للتبعية:

- التبعية من الدرجة الأولى التي تزرع تحتها الأقطار النفطية الغنية ذات الفوائض.

- التبعية من الدرجة الثانية، أو التبعية المضاعفة التي تعاني منها الأقطار الفقيرة (اللانفطية) (وقد سميت كذلك لأنها بالإضافة إلى الأسباب المباشرة التي ولدتها تتفاقم وطأتها وتشتد بسبب التبعية الناجمة عن صلة النفط. والبلدان النفطية لا يمكن أن تنجو من مشاكل الرأسمالية التابعة الريعية، تعززها المشاكل الناجمة عن خضوعها لأنظمة حاكمة غير مهتمة وبالية واستبدادية. (180 / 19)

أما صيغة التبعية بأبعادها الثقافية وأنواعها، فتختلف من بلد إلى آخر، وترتبط بالهوية الثقافية للمجتمع ارتباطاً وثيقاً، فمنها ما تكون تبعيته محدودة،

ويمكن تفسيرها وتعليلها قياساً بأنواعها ومداهها، ومنها ما تكون أشبه بالاندماج بالقوي في كثير من القضايا، والسياسية في مقدمتها. فهناك دول ومجتمعات تتجه ثقافتها، أو اتجهت اتجاهها اشتراكياً، وهناك من تتجه اتجاهها إسلامياً، وهناك من تتجه ثقافتها إلى المذهب الديني، وأخرى تتفق مع الرؤية العامة للحاكم. وقد لا يكون للثقافة هوية، إذ يمكن للثقافة أن تعمل بدون وعي للهوية الاجتماعية. فالأخوان المسلمون كتنظيمات سياسية دينية، ليست الهوية القومية ولا الوطنية مبدأً لعملها، وكذلك الأحزاب الشيوعية الأممية ودول كالسعودية والسودان ولبنان مثلاً، ليست الهوية الوطنية أو القومية المبدأ الأول في سياساتها، حتى وإن أظهرت أحياناً، إذ تبرز هوية مواطنيها المذهبية الدينية قبل أي انتماء آخر. والعراق صار كذلك / غالباً / لا يعترف بالهوية الاجتماعية القومية العربية إلا جزئياً. كما أن أكثر الدول العربية لا تعترف بالمعارضة السياسية داخلها، ولا تسمح بتكوين أحزاب سياسية. وهي تنسجم مع إيمانها بأن سلطتها شبه الإلهية لا بد أن تجعل إرادتها الخاصة تنتصر في كنف أي علاقة اجتماعية، حتى ضد المقاومات، أياً كانت القاعدة التي تستند إليها. (94/3) فإذا كان مبدأ الحكم عند الأخوان المسلمين: لا حكم إلا لله، فإن الحكم عندهم: لا حكم إلا للملك أو الأمير!

وإذا قمنا بتحليل للمجتمع العربي ثقافياً، نجد أنه يتوزع إلى خمسة نماذج هي:

- 1 - النموذج التقليدي الجاهل. وهو الأكبر من حيث الكمية العددية، وأمي ثقافياً. والأضعف اقتصادياً، ويدخل طبقياً في الطبقة الأولى (الكادحة).
- 2 - النموذج السلفي الديني. وأنصاره أصناف، منهم البسيط ممن تلقى تعليماً أولياً، ومنهم المتشدد المتعصب، والجميع يقتصر وعيهم على الماضي الديني، وأن الأسلاف لم يتركوا شيئاً للأخلاف. وهذا النموذج يتوزع طبقياً بين الأولى والثالثة (الوسطى). وهذا النموذج يطرح العلاقة بين الدين والدولة بالنسبة لمجتمع الغد، مجتمع النهضة، لبحثها من خلال ما تم في الماضي، وليس ما يتم في الحاضر. وهنا وجد نفسه مضطراً إلى إعادة ترتيب العلاقة بين الدين والدولة في الماضي، تاريخياً وشرعياً، فيتحول النقاش داخل الدائرة السلفية إلى نقاش أكاديمي يبتعد عن السياسة، وبالتالي عن الحاضر بمسافات تزداد اتساعاً. (73/17)

3 - النموذج العصري الجامح. متوسط التعليم والثقافة، وفيه اتجاهان، اتجاه سلبي اجتماعياً، رغائبي، يهرب من هويته وواقعه إلى الغرب المبهر؛ مقياسه في كل شيء. وفي هذا النموذج جزء اتجاهه شبه إيجابي، يرى في تقليد الغرب طريقاً إلى الحداثة والمعاصرة، لكنه لا يهرب من هويته. وكلاهما ابن اللحظة الراهنة، استهلاكي السلوك وقليل الإنتاجية، وأغلب أعضاء هذا النموذج من الطبقة الثالثة (الوسطى).

4 - النموذج الثوري المتمرد. متعلم جيداً ومغرور، احتجاجي ومتعال، يرى في نفسه نموذجاً لكل شيء، ولا يرى في غيره الصفات التي عنده، والأيدولوجيا مبدأً وهدفاً للتغيير عنده، وأعضاء هذا النموذج من الطبقة الثالثة عموماً.

5 - النموذج التاريخي الأصيل. وهو يعيش تاريخه الاجتماعي ويعي تحولاته، يحترم ماضيه، ولا ينجل من حاضره، ثوري في سلوكه، واقعي في ممارسته، يعمل لتغيير حاضره بموضوعية، ويعمل للمعاصرة من غير انبهار. (20/57 - 88) وأعضاء هذا النموذج أناس ناضجون لا يعصون الحجارة، أو يجلدون الأمواج، كما قال "توينبي". فلهم حراكهم المنسجم مع ثقافتهم، ويعملون لمصلحة المجتمع رغم وجود ثقافات أخرى تختلف مع ثقافتهم، وأكثر أعضاء هذا النموذج من الطبقة الأولى، وهناك جزء منه ينتمون إلى الطبقة الثالثة. وكما يقول الجابري: الثقافة المهيمنة على كل نموذج تختلف بأهدافها وبنياتها عن ثقافة النماذج الأخرى، وإذا نظرنا إلى - النموذج - السلف الصالح في التفكير العربي أدركنا كيف أن الصراع في الساحة الفكرية المعاصرة بين سلطتين مرجعيتين في زمانين ثقافيين، بل في حقلين إيديولوجيين لا يربط بينهما شيء، السلفي يفكر داخل الحقل المعرفي الإسلامي القديم وضمن إشكالياته، والليبرالي العربي وكذا الماركسي العربي، يفكر داخل الحقل المعرفي الإيديولوجي. (17/201) وهكذا فإن الصراع كلياً أو جزئياً، يبقى مستمراً إلى حين تتواجد في الساحة إلى حين توافر سلطة معرفية واحدة. ومع ذلك توجد نقاط ثقافية مشتركة بين النماذج كافة. كما أنه تسيطر نماذج ثقافية عامة على شرائح واسعة في مجتمع ما مختلفة من مكان اجتماعي إلى آخر، ففي فلسطين ولبنان تعم ثقافة المقاومة جزئياً، وفي ليبيا حاول "القذافي" فرض ثقافة الأفرقة، وفي مصر

والأردن ودول الخليج، تسعى النظم لفرض ثقافة السلام وفق النموذجين الأمريكي / الأوروبي، ومع الإسرائيلي دون قصد مباشر. وأكثر النظم السياسية العربية حاولت وتحاول باستمرار تعميم ثقافة ملخصها: إننا بحاجة للديمقراطية ولكن لا يمكن تطبيقها كاملة، وبالتالي لا بد من السير بها تدريجياً وعلى خطوات إلى أن يصل الشعب إلى المرحلة التي يمكن له استيعاب ممارستها. وفي هكذا طرح كان التبرير لاستمرار السلطة القائمة، ونوع من تبني الادعاء الغربي بأن المجتمعات المتخلفة بحاجة لمن يأخذ بيدها لتتعرف على حقوقها، وبقدر ما كانت السلطة تتوسع في هذه السياسة، بقدر ما كان شعور العار والعجز يتعمق في الوعي الجماعي. (21/ المنصف) الذي أوصل الكثير من أبناء الشعوب العربية إلى أشكال ووعي رافضة تماماً لممارسات سلطاتها واستهانتها بهم، وأخذت ثقافة جديدة في التكون في المنطقة العربية منذ منتصف الثمانينيات وفي التسعينيات بالترافق مع الثورات والانتفاضات الشعبية في الدول الأوروبية الشرقية، فخلال الربع الأخير من القرن العشرين، العالم العربي من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه، عاشت شعوبه حالة من الغليان الشعبي ساهمت فيها عوامل أبرزها ارتفاع أسعار الخبز و سلع تموينية أخرى رئيسية. فمصر شهدت في 18 و19 كانون الثاني / يناير في العام 1977 انتفاضة أُطلق عليها "انتفاضة الخبز"، وشهدت تونس (1984) والسودان (1985) أحداث انتفاضة مماثلة إضافة للحرب مع الانفصاليين، وفي فلسطين كانت انتفاضة الحجارة ضد المحتل الصهيوني كعلامة بارزة في التاريخ المعاصر، وشهدت الجزائر (1988 - 1999) تناقضات داخلية وصلت لمستوى الحرب الأهلية. وشهد الأردن (1989) إضرابات سياسية بسبب ارتفاع أسعار الخبز والسلع التموينية، وعادت الاضطرابات إلى الأردن عام 1996 و2010، وفي تونس انتفاضة العام 2008 فيما عرف بأحداث الحوض المنجمي. ويعدّ الاتحاد التونسي للشغل من أقدم وأعرق مؤسسات المجتمع في تونس. بينما لم تعرف الأقطار الأخرى ذات التجربة الحزبية التونسية / عدا مصر / رغم ما يسجل عليها من ملاحظات، فقد مثل اتحاد الشغل على مدار تاريخه الحاضنة الشعبية للعمل الوطني التونسي، وكان لقادة من الاتحاد أمثال فرحات حشاد، والحبيب عاشور من حركة التحرر دور قيادة العمل الوطني وحركة التحرر ضد الاستعمار. ويثبت التاريخ

الحديث أن الحركة النقابية التونسية ذات تاريخ عريق ومؤثر في حياة التونسيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد التحقت بالثورة الأخيرة منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 وتفاعلت معها بقوة خلال مراحلها منذ بدأت أحداثها في "سيدي بوزيد"، وانتقلت إلى بلدات ومدن مجاورة.

أما في مصر التي عانت شعبياً من السلطة منذ إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي، وبرزت طبقة أغنياء الحكم لتملك الإدارة والسيطرة على الاقتصاد، وأخوت المواطن المصري من قسم كبير من وطنيته ليلجأ إلى انتمائه الديني (الراسخ فيه أساساً) ليحتمي فيه من الحاضر المسيطر والإفقاري (أي عملية إفقار الإنسان) أملاً طوباوياً في الانتقال إلى المستقبل، وقد استغلت التنظيمات السياسية الدينية ذلك الحال בזكاء لتتسع قاعدتها الاجتماعية بشكل كبير، ولتستفيد تلك التنظيمات من تلك القاعدة في التجيش للثورة في 25/يناير - كانون الثاني 2011 فجعلوا من أنفسهم المعبرين عن الآية الكريمة "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر". (104 - القرآن الكريم - آل عمران) وقد استجاب لهم الكثير من الشباب المصري المتدين وينخرط في أتون الثورة ضد النظام الحاكم الذي كان الكنز الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي، وكان فعلاً كذلك؛ حتى أن بعض المفكرين أطلق عليه لقب: نظام العار، فهو من حرض على غزو العراق وأفغانستان وأيد الغزو (الصليبي للصومال). ونظام العار كما يقول محمد عمارة: هو الذي عاش على امتداد ثلاثة عقود يقدم نفسه للغرب (الصليبي) وتواطأ عن الحرب العدوانية المدمرة التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان 2006 وعلى غزة 2008 - 2009 ونظام العار هو الذي - مع حصاره لأهل غزة وعدائه للمقاومة الفلسطينية - طبع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتاجر وأركانه - من السماسرة واللصوص - الذين يسمونهم "رجال أعمال" - تاجروا مع الصهاينة فأمدوهم بالغاز المصري - بثلاث السعر العالمي - وقوداً لآلة الحرب الصهيونية... وباعوا للصهاينة الحديد والإسمنت الذين تبنى بهما المستوطنات الصهيونية وجدار الفصل العنصري، الذي يتلصق القدس وفلسطين. (10/عمارة / 54-56)

ولم يكن هناك من تأثير كبير وطويل زمنياً لحرب تشرين / أكتوبر 1973 في العقلية العربية عموماً، فسريراً أُفرغت من أهدافها ومن دروسها الوطنية والقومية، عندما صارت السلطات العربية التي ساهمت دولها فيها تصادر نتائج تلك الحرب لصنع أمجاد شخصية، ورافق ذلك تكوّن ثقافات ذات محتوى اقتصادي معيشي يرتبط بالهموم اليومية للمواطن العربي، وصارت هناك ثقافات شبه مهيمنة يُطالب حاملوها بالتغيير وعبروا عن ذلك بتمردات وانتفاضات في أنحاء مختلفة من الأقطار العربية، وتتالت بعد ذلك عمليات نشر وانتشار ثقافة التغيير، اعتماداً على حركات اجتماعية وسياسية كانت موجودة للخروج من الأوضاع المأزقية التي دخلتها رغبة أو عنوة. وبعض هذه الحركات تساهم في إظهار الأزمات الاجتماعية والسياسية، وهي لا تعدو أن تكون هي ذاتها في مآزق تاريخية متممة إلى جملة أعراض الأزمة وليست حلاً لها، ومنها حركات العودة إلى الأصالة الدينية. (189/16) النماذج الموصوفة آنفاً، بعضها من صنع ثقافته ووعيه بإرادته، وبعضها كان للآخر الدور الأكبر في تكوينها فيه، فاكتمل سماعاً أو تلقيناً أو تعليماً. وبحسب نوع الثقافة تأتي مطالب التغيير وأهدافها، سواء كان المطالبين منتمين لأحزاب سياسية وحركات اجتماعية أم لا. مما يُشير إلى أن كثيراً من العرب ما يزالون حتى الآن يحملون في دواخلهم هويات مختلفة؛ أكثرها /عائلية. قبلية. عشائرية / تجاوزها العصر. ومن المعلوم أن هوية الفرد تتحدد بالرجوع إلى النماذج الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تقترن بها. وهو عامل يزداد أهمية في الأوضاع المعقدة والأزمات وفي مراحل التحول الاجتماعي السريع، حيث يحتاج الفرد إلى هوية جديدة، حيث يعمل على تقييم ذاته ومركزه ومواقفه بالاقتران بنماذج جديدة تساعد على اختيار قيمه وتحديد سلوكه. (318/9) وإذا قمنا بتحديد الجغرافيات السياسية لنرى أين يتجسد والوصف والتحليل الواردين للتبعية وأنواعها، فسندجدهما في الجغرافيات العربية وغيرها من دول العالم الثالث. وهو ما ورد في قول محمد عابد الجابري: نحن أبناء العالم الإسلامي بل، كل أبناء العالم الثالث، واقعون في تبعية حضارية للغرب تكاد تكون شاملة، بدءاً من ظاهرة الآلية، لدرجة أننا نستورد ردود أفعالهم ونبتناها ونرددتها كنوع من الالتذاذ بها. (15/ المستقبل – لعروسي) والذي سجل على النظام السياسي العربي عموماً،

تغاضيه عن الفاسدين ، ومشاركة بعضها لهم في مصادرة اقتصادات بلادها ، وإخواء بطون شعوبها. وكان النظام المصري المصمم الأكبر لهكذا عمليات. وهو ما أكده محمد عمارة بقوله : ونظام العار (لقب أطلقه على نظام مبارك ، وبرأينا الوصف صادق) هو الذي فكك نظام المجتمع المصري - بتدمير النقابات المهنية والعمالية... ومسح الأحزاب السياسية... ومحاولة إفساد القضاء المصري - بالترغيب والترهيب. والانتدابات والإعارات. والاختراق بواسطة ضباط الشرطة الذين يحملون ليسانس الحقوق... وهو الذي أوقع (40 ٪) من سكان مصر تحت خط الفقر، بينما حاز قلة من اللصوص والسماسرة الأرقام الفلكية من الثروات التي جمعت من السحت والحرام. ويسرد عمارة ممارسات النظام الحاكم طوال ثلاثين سنة من الفساد والإفساد. (10/عمارة - 56 وما بعد) وكذلك فإن للدول وسلطاتها ثقافات مختلفة والمتناقضة غالباً بحسب النظام السياسي ، ولكن الأنظمة الملكية والجمهورية غير الديمقراطية تتفق على مبدأ : أن سلطتها تمثل الدولة والمجتمع معاً وليست بأي حال جزءاً منهما ، وعلى المجتمع الالتزام بهذه المسألة. الصورة المرسومة تشمل أغلب أشكال السلوك السياسي العربي ، ولتبدو التبعية واضحة للغرب ، رغم التفاوت النسبي في التعبير عنها ، فحتى رغبات الجماهير أُطرت استناداً للنموذج الأوروبي في السلوك ، أما الديمقراطية كمشروع سياسي / اجتماعي ، فلا ينظر إليه إلا من زاوية الرؤية الأوروبية الغربية ، وهو في بعض الدول معدوم تماماً ، ومقيّد في أخرى ، وفي الثالثة مفتوحة أبوابه. وقد حضر في الاستبدادية الغنية كليياً بطريقة مختلفة ، وغاب في الاستبدادية الغنية دائماً. أما المحتوية هامشاً من الديمقراطية كمصر وسورية ، فقد برزت الرغبة في التغيير إلى السطح الاجتماعي بأشكال تحلّلها عنف تدميري أحياناً. وبالرغم من الاختلافات والتناقضات المهمة والظاهرة بين النظم العربية ، خاصة بين النظم الملكية والجمهورية ، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة ، فإن هذه النظم كانت تتفق في كثير من السياسات والخصائص السلطوية ، ولذلك كانت مطالب القوى الاحتجاجية متشابهة إلى حد بعيد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، وقد تركزت على إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

(145/8)

ولذلك فإنّ محاولات التغيير في الدول العربية لن تتوقف باختلاف صفاتها، سواء المحقّة، أو الباطلة في بعضها، السلمية أو العنيفة، مثلما لم تكن معدومة في تاريخها، فقد كانت هناك محاولات كثيرة منذ الاستقلال وحتى الزمن الراهن، وذكرنا بعضها، تطالب بالتغيير والإصلاح، فالعرب ومعهم الأمة الصينية (هما الأمتين الأكبر في العالم) ليسوا أمة خارج التاريخ، كما وصفهم "توكفيل" لأنهم ليسوا أهلاً للديمقراطية بسبب البيئة الحاضنة للاستبداد بأنواعه المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (21/ المنصف) وفي حقيقة الأمر أن البيئة السياسية العربية بنظّمها كانت بنسبة كبيرة هي هذه البيئة، وكانت بالوقت نفسه المبرر الرئيس لأشكال الانتفاضات الشعبية، ومسرحاً مناسباً وأرضاً خصبة للخطة الأمريكية المتمثلة بالفوضى الخلاقة، فقد وعت الشعوب العربية أن الدساتير ليست هبات ومنح من الحكام، وإنما هي تعاقدية بين أبناء الشعب والحكم الذي ينتجه، ووهي المرجع لتشريع القوانين، ومن المبررات تغلغل النظم الحاكمة العائلية والحزبية في جميع مفاصل الدولة، وبروز مفارقات واضحة في الدخل بين المواطنين، وغياب ضوابط الرقابة والمحاسبة وانعدام الشفافية والمصداقية و... انصياع السلطة لإملاءات الغرب بطرق تهدم المجتمعات، يرافق كل ذلك توحش رأسمالي في سياق الفساد السلطوي. (22/ المستقبل - العفيفي) ونتيجة لكل ذلك التراكم قامت الانتفاضات والثورات شعاراً، عربية الأداة، ومؤيدة من الغرب الغربي (أمريكة) التي رفعت شعاراً ثورياً بامتياز يقول: الضحية تستحق مصيرها ولينقذ نفسه من يستطيع، ولذلك ومنه اشتعلت التمردات، وأبرزت الحركات الاجتماعية على هيئة تمردات أو ثورات على سلطاتها، ووقف الخارج مؤيداً وداعماً لبعضها، ومعه بعض الدول العربية الخليجية منها كقطر والسعودية. التي لا غرابة بتحالفها مع الدول الغربية، لكن الغريب دعمها للانتفاضات و(الثورات) التي يمكن أن تطالها مستقبلاً. فقد وقع خطابها السياسي في فخ الطائفية ومشكلة الأقليات، فالغرب لا يرى الحل في الديمقراطية من منظور واحد للعرب، وإنما يراها من منظور مصالحه. وكان للأنظمة الحاكمة والمتقنين والطبقات الوسطى والجمهور، مواقف مختلفة من الحركات الحادثة في بلاد كالجزائر والمغرب واليمن والبحرين. وسورية. فمنهم من وقف مع الحركات الجارية، مع أن بعضهم من الأقل ثقافة بين أقرانهم، والبعض

عارض عملياً، وهناك من عارض بالتقليد للآخرين من غير أن يعي تماماً كيف يعارض ولماذا، وقد يوجد من يعارض بالأجرة، وهناك الانتهازيون الذين يقفون في المنطقة الوسطى، لا هم من المعارضة فعلاً ولا من الموالاتة حتى إذا تبلورت الأمور إلى أي طرف ما كانوا معه! وهناك من يعارض على وعي تام لما يفعل وله انتماءه السياسي الخاص به، وهذا من الحقوق الواجب صيانتها في كل مجتمع. ولا نظن أن الحراك الدائر في دول كسورية سينجح لأسباب عديدة، منها الداخلي ومنها الخارجي، فأغلب مثقفها وطبقها الوسطى لا يؤيدون ما يجري، ويُنكرون طبيعته وبعض أهدافه، كطلب التدخل الخارجي، لإدراكهم أن الحراك يجب أن يتصف بالعقلانية والسلم الاجتماعي والوطنية، فمن الصعب التوفيق بين البناء والإصلاح السياسي والانهيال الاقتصادي بوقت واحد.

إن المراقب من قريب أو من بعيد لما حدث في مصر وتونس، لا يمكنه إنكار أن الشعبين فيهما يملكان مستوى من الوحدة الوطنية والانسجام والتماسك الاجتماعي أكثر من غيرهم من تجسيدات الشعب العربي السياسية. مما يجعل فكرة التقسيم السياسي والتناحر الاجتماعي شبه معدومتين، بالرغم من وجود انتماءين دينيين في مصر. وهو ما حاولت الصهيونية العالمية استغلاله منذ زمن بعيد من خلال المساهمة في نشر ثقافة خاصة بأقباط مصر، وظهرت مصطلحات مثل: الشعب القبطي، والأمة القبطية، وشعب الكنيسة، وذلك ما أدى إلى ظهور مشكلات طائفية دموية بعد حركة 25 أكتوبر لتنفيذ الرغبة والأمل الصهيوني بتفتيت مصر وتقسيمها إلى دولتين قبطية ومسلمة كحد أدنى، وظهرت دعوات عنصرية كالتي تحدث عنها "الأنبا" توماس عضو المجمع المقدس في محاضرة في معهد "هديسون" Hedson في 18 يوليو 2008 م التابع للمحافظين الأمريكيين الجدد فقال: إن الشخص القبطي يشعر بالإهانة إذا قلت له إنك عربي، وأن الأقباط يعانون ويحاربون خطري التعريب والإسلام. (28/23) وبعض الذي يحدث في سورية يحمل بعضاً من هكذا دعوات، حيث ظهرت دعوات من قبيل ذلك للسريان والأرمن وغيرهم من الأخوة المسيحيين، وكل ذلك وغيره يحمل تناقضات كثيرة يمكن أن تساهم في التقسيم السياسي، ومعه التناحر الاجتماعي. وما يلحظ أن أغلب العمل له يأتي بالتكليف من الخارج، والقليل من الداخل يعمل لتنفيذه.

وبالوقت عينه جاء الحراك السوري تقليداً لما جرى في مصر وتونس أسالياً وأهدافاً اجتماعية، وتمّ استخدام الكثير من الأدوات والأساليب المتشابهة؛ ولكنه يختلف عنهما اختلافاً كبيراً في عدة أهداف سياسية. فالحراك المصري ومعه التونسي لم يُطلب فيهما التدخل الخارجي من المعارضة، كما فعلت المعارضتان السورية والليبية اللتان تلقيتا معونات خارجية مباشرة وغير مباشرة، مادية بالمال والعتاد ووسائل الإعلام، ومعنوية بالتعاطف والتأييد السياسي والإعلامي، والأخيرة كان للغرب الاستعماري التدخل العسكري المباشر. ولكن التعاون والتأييد الغربي رافقه توافر جزء من الأرضية الاجتماعية الداخلية استعداداً لتقبّل دعواته الإيجابية والسلبية. ولا يمكن التغاضي عن الدور غير المقصود الذي لعبته بعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية غير الصائبة في أماكن الحراك كسورية؛ في تكوين ذلك الاستعداد للحراك.

أمّا الخارج الأمريكي والغربي، فسيواصلان بعث ثورات ملونة بالياسمين والبرتقال لتعميم الفوضى الخلاقة باسم الربيع في الوطن العربي ليقطف النتائج المناسبة له. والأهداف المأمولة غربياً من الثورات العربية تتمثل بإعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قرباً من مشروع الشرق الأوسط الجديد، واستمرار السرقة المنظمة للنفط، وترسيخ المكانة الإقليمية لإسرائيل، والحد من كلفة الصراع، فالفوضى الخلاقة على الطريقة الأمريكية فتوى سياسية مذمجة مفتوحة، هي مفهوم من فيزياء المقادير الكبيرة، فكلما كانت المقادير كبيرة وهائلة، كانت التفاعلات أعلى وأقرب للانفجار، وكان حجم الانفجار أكبر وأضخم تدميراً، وهو اتجاه تدميري يؤكد "مايكل ليدن"، أحد أعلام المحافظين الجدد بقوله: إنّ التدمير هو صفتنا المركزية، وإنّ الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية وهو ما تركز عليه الفوضى الخلاقة تحت ما يسمى "ثورة الديمقراطيات بداية من الحقوق الأساسية في الحرية والعدالة وحق تقرير المصير كقيم إنسانية عالمية. (22/ المستقبل - فتحي العفيفي)

وإذا كان للخارج دور في تثوير الحركات العربية، فإنّ خلق الاستعداد في الداخل كان من فعل الداخل نفسه، ونتيجة للممارسات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية غير المبررة في كثير من الأحيان، والتأخر في إصلاحها، وانتشار ظاهرة العنف في المجتمعات العربية غير النفطية، وتظهر تيارات سياسية عنيفة، وبخاصة الإسلامية منها كالأخوان المسلمين والجهاد الإسلامي والتكفير والهجرة، وغيرها، بسبب سلوك السلطات القمعي كما يقول مورو. (13/ مورو - وهو متعاطف مع هكذا تنظيمات) ليتم عقلنتها وتضخيمها وتوسيع آفاقها من قبل الخارج الراغب في إيجاد أنظمة بديلة أكثر تجاوباً مع الرؤى التي هيكلها بنفسه للمنطقة العربية، وغيرها من المناطق مثلما فعل في أوروبا الشرقية سابقاً، وقد توافرت المنظومة الإعلامية وأجهزتها العربية والأوروبية الناطقة بالعربية، لتروج لها في الوسط الاجتماعي العربي أولاً، وعالمياً ثانياً. وتساهم في تشكيل الصورة المستقبلية للمنطقة التي يجب أن تصير إليها. ولكن، ليس بغاية التنبيه من أجل إصلاحها، وإنما للعمل على تشكيل الأرضية المناسبة للغرب الاستعماري الجديد وإعادة السيطرة على المنطقة العربية كلها، وليس سورية فقط. ونتفق مع "حياة البدرى" في خشيتها من عودة الاستعمار الجديد، وممارسة وصايته الكاملة على مقدرات الأوضاع العربية، وما يمكن أن يترتب عنه من ردود أفعال قوية صادرة عن الحكومات الوطنية والشعوب. وبذلك سيدخل العالم العربي برمته من جديد في دوامة صراع طويل تتشوق إليه دول الجوار العربي ذات المطامع المعلنة كتركيا، كما تحلم ودول عربية كقطر للعب دور إقليمي أكبر من حجمها، وتسعى لتحقيقه بوسائل عديدة كان الإعلام في طليعتها. (24/ البدرى - كتاب الانترنت) وقد توقع عدد من الباحثين أن ذلك من الممكن أن يتحقق ولو بشكل مؤقت بعد أن عبأت القوى الغربية الأوروبية والولايات المتحدة وسائل السيطرة على الرأي العام الموجودة تحت تصرفها كالتلفزيون والصحافة والنظام التعليمي لدعم هذه الصورة، وفي الحقيقة كل ما تنجح فيه هو دعم السلفية "الحقيقية". ذلك أن "الجمهورية الطبيعي للسلفية المتكون معظمه من البورجوازية الصغيرة الحضرية الآخذة في الانتشار السريع في كل دروب الحياة، ويتكون بصفة خاصة من المتدينين المتخرجين من الجامعات، ومن طلاب الجامعات الذين لا أمل لهم في الحصول على عمل بأجر معقول. وقد عممت أجهزة الإعلام الموظفة لغرض التغيير المرسوم هذه اللوحة مضخمة الوضع العام، وموسعة الصور على أن المحرومين من العمل

بسبب الحكم غير الصالح، هم المتعلمون (كالذين وردت الإشارة إليهم) وهم أناس جادون أنقياء ومثاليون يشعرون بالاغتراب، ليس فقط بسبب ضآلة وسائلهم المعيشية، بل أيضاً بسبب الصور الصارخة من الفساد والتحلل واللاعقلانية المتغلغلة والمنتشرة حولهم بفعل رأسمالية تابعة، طفيلية، مقهورة. (187/16)

وفي الحقيقة، إن ما كان يحدث لم يخرج من تحت أنظار الاستعمار الحديث ولا مؤسساته الإعلامية؛ التي كلفت بالاتجاه إلى تصوير لوحة سياسية جديدة محورها تأجيج الصراعات العدائية بين تكوينات المجتمع في أي قطر من الأقطار العربية. وفي هذا الصدد لا بد أن نثير الانتباه؛ إلى المخاطر المرافقة لما أُسمي بالربيع العربي (مع التحفظ على المصطلح) لأنه بدا وظهر بصورته الفعلية تحت عنوان هو ربيع للآخر، أو هو (ربيع الدم العربي) الذي تريد أمريكا والغرب الأوروبي إراقتة تحت أولون وأعلام حركات الياسمين و (السلام) والتي أظهرت الممارسات العملية للمتحركين صورته المشوهة؛ بعد أن كان عنوانه العلني السلام. ونتمنى أن يكون السلام سلوكاً، وأن تكون الديمقراطية ممارسة، والحرية أسلوباً. والاتجاه إلى الغد عملاً دؤوباً. ونأمل ونتمنى مع الجابري أن لا يبقى العربي جاعلاً نقطة انطلاقه من المستقبل دائماً ليتجه بعد ذلك إلى الماضي من أجل إعادة بنائه بالشكل الذي يجعله في خدمة قضيته. (73/17) فإذا لم يحسن ربانته هذا الربيع توجيهه الوجهة الصحيحة باتجاه مصالح الشعوب وسلامها، فإن الأمور تتجه إلى الكوارث. وذلك الأمر يتعلق بامتلاك الوعي الكافي لتجنب المخاطر المحدقة من كل حذب وصوب.

الفصل الرابع

**(دور الإعلام ووسائل الاتصال
في الحراك العربي)**

إذا كنا قد خصصنا هنا مكاناً رحباً لوسائل الاتصال
COMMUNICATION وللإعلام "Information" وأدواتهما ودورهما في
حياة كل إنسان، والاتصال والإعلام متكاملان في الدور كمبدأ ونتيجة، فلا
اتصال إن لم يكن الإعلام هدفاً، ولا إعلام من دون اتصال من حيث هو الأداة أو
الوسيلة الكافية للإعلام، فمن دونه تبقى المعلومة مهما كانت قيمة ومهمة بذاتها
معدومة الفاعلية. ولن نخوض في الجوانب الفنية للإعلام من تصوير وإخراج
ومونتاج و.. إلخ ولا بد أن نشير إلى أن علم الإعلام بدأ كجزء من علم الاجتماع في
القرن التاسع عشر، واستقل بنفسه كعلم بعد بدء القرن العشرين، وكانت مهمته
وأغراضه عسكرية بادئ أمره، ثم توسع سريعاً لتظهر نظريات عديدة في الإعلام
أهمها: نظرية الطلقة السحرية، أو نظرية الرصاصة لقوة تأثير الإعلام، وأحياناً
سميت بنظرية الحقنة التي تهيمن على من يعطاها. والنظرية الثانية سميت بنظرية
التأثير التراكمي، لأن أثر الإعلام يتحقق بتراكم المعلومة. وهناك نظرية الأولويات
ونظرية الإشباع ونظرية الحارس ونظرية الباب المفتوح، ومن النظريات الواسعة
الانتشار والاعتماد نظرية "ماكلوهان" Marshal maclohak صاحب مصطلح "
القرية العالمية" "Global Village"، كتعبير عن انعدام المسافات واختصار الزمن،
التي ركزت على علاقة الإعلام بالسلطة، وغير ذلك من النظريات التي ساهمت
في جعل الإعلام علماً قائماً بذاته إلى جانب العلوم الأخرى، وخاصة بعد
استخدام المنتجات الإلكترونية التي ساهمت مع الإعلام في جعل العالم كما
يقال: قرية كونية كإشارة إلى تطويع الزمان والمكان لصالح الإنسان. ولكن الكثير
من العلماء ما يزال ينظر للإعلام كشعبة من العلوم الاجتماعية. ولن نفصل في
الإعلام ونظرياته كعلم، لأن بحثنا حول دور الإعلام نفسه. وإذا كان علينا الإشارة
إلى الوظائف الأهم والإيجابية للإعلام، فهي عبر عملية الإخبار؛ ونشر ثقافات
الشعوب والتعريف بحضاراتهم، ورفع مستويات التماسك البشري الاجتماعية،

إضافة إلى غير ذلك من الوظائف التي منها الدعاية والإعلان. وهناك أدوار سلبية يقوم الإعلام بها، وخاصة عندما يقوم بافتعال حدث ما وأكثر بعد التحضير والتهيئة للظروف المناسبة له واستخدام المؤثرات المناسبة لخلق الإقناع اللازم لتحقيق الهدف القابع وراءه. ولكن وقبل كل شيء، لا بد من البيان أن لا إعلام أو اتصال من غير اللغة، واللغة هي كل ما يتم بواسطته نقل المعلومة كلمة أو إشارة أو بالحركة من طرف إلى آخر فرداً أو جماعة. وقد أشرنا إلى أن الإعلام فيه المرئي والمقروء والمسموع، ومنه العادي التقليدي من كلمة عبر إذاعة أو في قاعة، أو في مكان عام، أو المطبوعات، أو... فالإعلام من حيث هو المعبر الاجتماعي العملي عن الجانب المرئي والمسموع من خلال أدواته وتقنياته المختلفة الأتوماتيكية والسلكية واللاسلكية والتيلكس والإشارة... وأخيراً الإلكترونيّة. وقد تحدث باحثون كثر عن نوعين رئيسيين للإعلام أحدهما تقليدي، وثانيهما إلكتروني. وكلاهما يسيطران على الساحة الثقافية. وقد نوهنا سابقاً إلى أن الإعلام التقليدي يعتمد على المطبوع والمقروء والمسموع المنتج بالأدوات المحسوسة مباشرة وذو الحيز المحدود، أما الإلكتروني ففضاؤه لا حدود له، والجهود اللازمة لاستخدامه أقل من التقليدي، ولا رقابة عليّة لأي سلطة سياسية أو حتى اجتماعية. وفي كل الأحوال يشترك التقليدي مع الإلكتروني في أنهما يهدفان إلى إيصال المعلومات والمعارف والأخبار من طرف إلى آخر بغاية التأثير عليه لصالحها أكثر من زيادة معارفه وتوسيع آفاقه الثقافية والمعرفية. وفي بحثنا هذا نجد أن من الضروري التعرض لما تؤديه تلك الأدوات والتقانات من وظائف يقوم بها مستخدموها والعاملون عليها وفيها، لأن في الإعلام من خلال وسائله معرفة للذات وللآخر قولاً وسلوكاً، فما من إنسان إلا وله إعلامه إن في الإخبار عن نفسه، أو بما يجبره ويعلمه الآخرون عنه، وكذلك الجماعات والمجتمعات. وإن نحن عدنا إلى لغتنا لنعرف المعنى اللغوي للإعلام نجدها جاءت من فعل (علم) ومن بلغ إبلاغاً. وقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة، يُذكر فيها معنى العلم بالخبر والشيء والإعلام والإخبار عنه، ومنها: (قد علم كل أناس مشربهم) (البقرة - 60)، (فعلم ما لم تعلموا) (الفتح 27) والآية: (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) (النور - 33) والآية (وليعلم الذين أتوا العلم) (الآية 54 من سورة الحج)، والآية (واعلموا أن الله مع المتقين) (التوبة - 36)

والآية (وحتى إذا جاء وقال أكذبتكم بأياتي ولم تحيطوا بها علما) (النمل - 84) وكلها تعود إلى المصدر عَلِمَ. وقوله تعالى في الآية - 3 - من سورة الطلاق: (إن الله بالغ أمره) تفيد بأنه ليعلم الشاهد الغائب. وكذلك يأتي فعل الإعلام. وهناك آيات كريمة كثيرة أخرى تأتي من فعل (طلع)، اطلع، يطلع، اطلعاً، ومن فعل (عرف)، يعرف، وبضم الياء تصبح يعلم إعلاماً فهو عالم وعارف. وكذلك الفعل (علم) وفعل (خبر) الذي منه (إخبار). (8/ لسان العرب) فالمعنى اللغوي يفيد الإخبار والإبلاغ وإيصال معلومة من طرف إلى طرف آخر، فهناك إذن ضرورة لتوافر الإرادة والوعي في أداء الفعل كإعلام أو إبلاغ أو إخبار. ويتفق الباحثون الإعلاميون، على أن الإعلام يعني أولاً: تزويد الناس بأكبر قدر من المعلومات والمعارف والأخبار الحقيقية، وأحياناً غير الحقيقية، أو الأخبار والمعارف والمعلومات الاعتبارية بقصد التأثير عليهم وإقناعهم بها وخلق اتجاهات ومواقف وأشكال من الرأي جديدة، أياً كانت وسيلة الإعلام أو الاتصال. وتعامل الإعلام مع الجماهير يتجه دائماً إلى هدف أو أكثر يقصد منها تكوين آراء ومواقف عند المتلقين عن طريق الإقناع بالقضايا التي يعرضها، ومنها من يكون صائباً وحقيقياً، ومنها الاعتباري وغير الحقيقي، ومنها ما يريد الإعلام خلقها وتكوينها. والمعلوم أن للإعلام نوافذه متعددة منها المسموع من إذاعة وإعلام صوتي، ومنها المرئي المقروء كالمطبوعات بأنواعها، ومنها المرئي المقروء والمسموع، كالإنترنت والتلفزيون. ويتميز الأخير على غيره من وسائل الاتصال والإعلام الأخرى، بسبب من أنه يعتمد في نقل مادته على الحواس الرئيسية عند الإنسان هي: السمع والبصر وبواسطة الصوت ومعه القراءة أحياناً، ولا يحتاج إلى جهد وخبرة كما في التعامل مع الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية (الإنترنت). فالمحطات التلفزيونية يتحقق لها تأثيرها وإقناعها للمتلقي من خلال الكلمة - الصورة، وبالصورة - الكلمة، وهو ما جعل أغلب السياسيين في العالم أجمع يتحالفون مع الإعلام، ومنهم من يملك وسائله أدواتاً وأمكنة ويحاولون توظيفها لصالحهم ولصالح سياساتهم. وقناعاتهم، وبالتدريج صار الإعلام سياسياً بامتياز، وانزوت المهام الأخرى بعيداً رغبة في توسيع التأثير الاجتماعي المحلي الوطني والإقليمي والدولي. وبناءً على ذلك، لا يمكن البحث أو الحديث عن الإعلام ودوره دون البحث والحديث في

السياسة وغاياتها، والبحث والحديث في السياسة يصبح من أهم أعمال الإعلام، وكذلك صار فعلاً. والممارسة والواقع يبرهنان على المدى الذي صار للإعلام وتأثيراته غير العادية، وتركيزنا على الأخص المرئي - المسموع أكثر من غيره، وهذه التأثيرات تتوزع بحسب أنواع المحطات الإعلامية التي تنشرها، ومن تحليلنا لها وجدنا أنها تتوزع إلى ثلاث فئات هي :

1 - محطات وقنوات محلية وطنية ذات صفة قطرية، والعديد منها ترتبط بالإعلام الرسمي الحكومي وتعبّر عن الاتجاهات الحكومية غالباً، وغالباً ما يكون تأثيرها محدوداً ضمن البلد الذي تعمل له، وأحياناً على فئة جماهيرية غير واسعة.

2 - محطات إقليمية وقومية عامة، وملكيته خاصة بشركات أو أشخاص واسعى الثراء والنفوذ، وهذه عادة ما تؤدي رسالتها اعتماداً على اللغة المشتركة، والثقافة المتشابهة والمتقاربة النوع. كما هو الحال بالنسبة للمحطات العربية، أو الناطقة بها.

3 - محطات عالمية الانتشار ومتعددة اللغات، وبخاصة التي تبث باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، وهذه تبقى أقل تأثيراً في الداخل العربي شعبياً.

إن الإعلام من حيث هو إخبار وإبلاغ بين طرفين صار في العصر الحاضر يعتمد على وسيط حيادي لا علاقة له بناقل الخبر أو المعلومة؛ يخضع للمسات البشرية دون أن يكون حاملاً لصفاتها الذهنية أو الحسية والشعورية لأنه ليس غير آلة، أو جماد يبعث فيه الإنسان الحركة والحياة باستخدامه له. وهناك آلات عديدة تستخدم في الإعلام والاتصال، غير أن هناك اتفاق عام على أن التلفزيون هو أقوى وسيلة إعلامية، ولا ريب أن تأثيره بوصفه أداة رئيسة لتعميم قيم النظام (الاجتماعي والسياسي) لا يماري فيه أحد، ومع ذلك فإن التلفزيون (المحطة التلفزيونية) صار البيئة المشتركة للكثير من البشر وإن تباعدوا جغرافياً. والتلفاز ومحطاته وأياً كانت قوتها، تعتمد هي ذاتها على حوافز مخالفة ومختلفة عنها في وسائل الإعلام الأخرى. إن كل قناة من قنوات الإعلام تصنع إسهامها الخاص في تكوين الاتجاهات والآراء. (30/25) وصار من البديهي أن التلفزيون بمحطاته هو

صاحب الحوافز الأكثر والأوفر عرضاً وتقبلاً. وباتت القنوات الفضائية الأكثر سيطرة على أذواق، بل وأذهان الناس بسبب تغطيتها الأخبار حال وقوعها، وهو ما لا تستطعه الوسائل الأخرى، إضافة لعناصر التشويق التي تبثها تلك القنوات، هذا عدا عن أن الصورة المتحركة باستمرار بألوانها وأنواعها تخلق نوعاً من التواصل المستمر بينها وبين المشاهد المستمع بأن، وهي بذلك - الفضائيات - كما رأى "لرنر" أحد علماء الاجتماع الأمريكيان، تخلق حالة من التقمص الوجداني وتنتقل بالرائي من حال إلى حال أخرى قد تكون على النقيض من حاله الأولى؟

ولكن ليست كل المحطات بنفس مستوى التأثير والدور في خلق حال التقمص والتوحد معها، إذ تختلف أممية التأثير بين الأدوات بحسب نوعها، وبحسب قوة نفاذ أساليبها ولطرق تعاملها مع الجمهور، ونوع وطبيعة ذلك التعامل، وطرق نقله الدور الأكبر في الإقناع وتكوين المواقف. وما من شك أن المحطات التلفزيونية الفضائية تنتقل نفسياً بالمشاهد من مكان إلى آخر بشكل سريع فتحدث فيه قناعات وآراء واتجاهات بسرعة فائقة؛ لا يكون له الإمكانية في إجراء المحاكمة العقلية اللازمة والمناسبة. والإمكانية التي أمامه هي المتابعة فقط. ومن هنا فإن هناك اشتراك في الأدوار ومستويات التأثير بين الأدوات ذات الجمهور المشترك لغوياً أكثر من المختلف منه، وكذلك فإن إمكانية الإثارة الجماعية حتى من غير التواجد في مكان واحد ممكنة للمحطات الفضائية التلفزيونية، ومن هنا قلنا إنها يمكن لها تكوين الاتجاهات والآراء إضافة لآثارها الفردية. والذي ما يظهر صارخاً أن هناك فروقاً في مستويات التأثير بين قنوات أو محطات البث الفضائي ذات الانتساب الوطني المحلي أو القومي؛ اللذان يأتي بعدهما دور المخالفة في اللغة.

ومن تابع ما بثه الإعلام العربي أثناء حركات مصر وتونس واليمن، يمكن له تقدير الدور البالغ الأثر عليها، وبخاصة تلك التي كان اتجاهها السياسي مخالف لاتجاهات النظم الحاكمة في تلك الدول. وما يؤيد ذلك ميدانياً ما يظهر من الاستعراض لاستمارتي الاستبيان (سنعرضهما لاحقاً) ومعهما نتائجهما الكيفية والرقمية، سنجد أن حجم التأثير الذي أظهرته نتائج الاستمارة (الاستبانة) الأولى كان طاغياً للمحطات الإقليمية كمحطة الجزيرة، ولم يكن لها ذلك التأثير

لو كانت لغتها غير اللغة العربية، وتوافرت لها الخبرات الجيدة بطرق وأساليب التعامل مع الخبر والمعلومة زراعة وصناعة، ولم يكن تأثيرها وانخفاض الثقة بها من أبناء المجتمع السوري إلا بعد فترة طويلة نسبياً، لولا الأخطاء الإعلامية التي وقعت بها، ولولا ارتفاع وعي الكثير من السوريين بطبيعة الحراك وطرق تغطيته الإعلامية، ولاختلاف توجهات المحطة مع القنوات العامة لهم، وما دل على ذلك ازدياد نسبة التفاعل مع الإعلام المحلي السوري، وبخاصة الخاص منه، لاتفاقهما في الحالة الوطنية كما أظهرت الاستبانة الثانية التي كانت في دمشق (2011/9/20) أما الإعلام الدولي (غير الصادر باللغة العربية) فتأثيره كان بالواسطة وبنسبة أقل من غيره، إن كان محطات تلفزيونية أو منافذ الشبكة العنكبوتية أو المطبوعات كالصحف. والإعلام عادة ما يرتبط بالسياسة الإعلامية بأركانها الثلاث من متلقي وملتقي (مخبر) والخبر أو المعلومة. وتحت هذه المهمة نجد الكثير من مواطن الإعلام يأتي دورها في المنطقة العربية منسجماً تماماً مع الرؤية السياسية الغربية التي تقوم على حملات البغض والكراهية، فهي تنصب في الغالب على العرب والمسلمين والأفارقة، فالمسلمون في أي مكان جغرافي محكوم عليهم بالبلاهة والتخلف الفكري، والسود ما زالوا في مرحلة بدائية من مراحل تطوير النوع الإنساني، والعرب مخلوقات دنيا تكاد لا ترقى عن الحيوان إلا قليلاً. (9/26) وهو ما يعكسونه إعلامياً في كثير من نوافذهم الثقافية ويثقفون بها مواطنهم. وفي اعتقادنا أن الذي لا خلاف عليه؛ أن الإعلام بأدواته ووسائله في هذا العصر المعلوماتي السيطرة والصفة، وصارت له كلمة مؤثرة ونافذة وساهم في خلق الثقافات وأشكال من التكامل والاندماج، وصار له دور أساسي في بعث الحراك بأنواعه، فالصورة الناطقة والكلمة المصورة لم تعودا بحاجة لجهد كبير للحصول عليهما. وهو ما فرضه العلم الحديث منذ أن اكتشف "جي.أس. كيلبي" 1959 على أول براءة اختراع عن دائرة التكامل التي سرعان ما طبقت من الشركات المسؤولة عن صناعة أجهزة الكمبيوتر الذي صار واحداً من أهم أجهزة الاستعمال في الحياة العامة. (186/25) فذلك لأن التغيير لا يعرف ولا يحدث من دون الحراك المؤدي إليه، ومن دون وسائل الاتصال والإعلام وتجهيزاتها. والجهاز الإعلامي بوجه عام؛ ينطوي في جوانبه التكنولوجية على الميل إلى توليد السلبيّة، فليس

هناك أسهل من إدارة مفتاح التشغيل والاستلقاء على أريكة، وترك الصور تشق طريقها دون وساطة إلى الذهن... فإن النتيجة تكون مذهلة. (39/25) حيث تكون السلبية المفرطة واضحة في تلقي المعلومة والاندرج تحت تأثيرها، ومن ثم السلوك بوحياها. وبذلك يمكن فهم نتائج الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الإعلام، والثانية أكثر من الأولى، واللذان هما أداتا التواصل القائم على الإرسال والاستقبال المركبان من ثلاثة عناصر أساسية هي: الإخبار والمعلومة والفهم. فالإخبار يستلزم طرفين، والمعلومة والإخبار يستلزمان الوساطة بين الطرفين، وهذه الوساطة هي أدوات الإتصال وأجهزة الإعلام، والمعلومة تستند إلى مكون ومنشئ لها ومتلقي يستقبلها، والطرفان بذات الوقت منشئ ومتلقي بحسب المعلومة، وكل ذلك كعملية مركبة ومعقدة، لكنها تصل للآخر بيسر وسهولة. وحسب "لوهمان" هناك فرق بين المعلومة وبين الفهم، فالمعلومة هي معالجة اختيارية للاختلافات. إنها ليست إرسالاً، والإخبار أحد مكونات التواصل، والفهم يتأسس على التواصل وليس على الوعي. (42- 41/27) فالتواصل حراك محرك ومتحرك باتجاهين وله أساليبه وأهدافه، وأي حراك من حيث هو اسم صفة لفعل اجتماعي وفعل بالوقت نفسه، لا بد أن يأتي ذاتياً، أو نتيجة التأثير بالآخر ليصبح تحريكاً، فالتحرك ليس بالضرورة أن يفهم المعلومة، إنما الأهم أن يؤديها، وهنا يبقى في دائرة المستقبل والمتأثر فقط. وهذا التأثير يكون حسيّاً سماعياً أو بصريّاً، وفي كلا الحالين يكون للإعلام ووسائل الاتصال دور أساسي، فهما تكتسبان صفتين معاً، الأولى أنهما أدوات ووسائل للحراك. والثانية أنهما يعدان شريكاً في الحراك الذي يتعاملان معه ولو إعلامياً على الأقل، ويصبحان جزءاً مهماً من محرك الحراك والحراك نفسه.

ويمكن القول: إن تطوّر وسائل الاتصال الحديثة قد أدى بمرور الوقت، ومن دون إلغاء دور الوسائط القديمة، إلى توسيع إمكان الوصول للمعرفة، ومضاعفة مساحات التواصل وقنواته، مما يسمح بتبادل المعلومات والمعارف والمعاني والعواطف وأشكال الشعور والخبرات المختلفة. والوسائط الجديدة ساهمت بتوسيع الفضاء العمومي الذي يراه المختصون في الإعلام: إنه المكان الذي يسمح فيه بولوجه لجميع المواطنين، والمكان (أي أمام التلفزيون) الذي يجتمع فيه

الجمهور الأكبر لتكوين رأي عام، إنه فضاء رمزي حيث تتباين الخطابات، ويستجيب بعضها للبعض الآخر بشكل متوافق أحياناً، ومتباين ومتعارض في أغلب الأحيان، الفضاء لأنه رمزي فإنه يتطلب وقتاً لتتشكل فيه مفردات وقيم متبادلة واعتراف متبادل، كونه الوسط الذي يمارس فيه الاتصال الاجتماعي. (11/شلبي / المستقبل)، وقد تُصادر لاحقاً، مع نشوء أنماط جديدة من المركزية (السياسية - الاجتماعية) السيطرة التي تديرها غالباً نخب جديدة. وقد رافق التوافر الواسع للمعرفة وانتشار وسائل التواصل، شعور متزايد بالأهمية في المشاركة في إنتاج المعرفة والمعنى. وتمكّنت والوسائط الجديدة من تحفيز أشكال مبتكرة من الفعل والتضامن الاجتماعيين، وتمكينهما وتضخيمهما، وتحفيز وسائل جديدة لاستخدام المعرفة وتعميمها لصالح أهداف اجتماعية مختلفة. (28/الجيوسي) والتاريخ الإنساني يشهد بأن الإعلام لعب دوراً مهماً في صنع الحدث، وفي تعديل الواقع أو تغييره. وقد يسيطر على عقول كثير من الناس ويوجههم الجهة التي يشاء فيصبح الواحد منهم "مدجناً طبعاً شأنه شأن سروال تحت مكواة" على حد قول "جاك إيلول". ومن المعلوم أن له أدواته المختلفة تاريخياً، بدءاً من الإشاعات والدعاية، وحتى الشعراء... حتى الأدوات الحديثة الآخذة بالظهور منذ القرن السادس عشر، كالصحف والمجلات، ثم الاتصالات السلكية التي زادت من أشكال التواصل.

إن الحضارة الإنسانية فيما يخص التواصل مرت بأطوار ثلاثة، من طور الشفاهة، حيث التواصل وجهاً لوجه، والتفاعل الحي بين المتحدث والمستمع، إلى طور الكتابة اليدوية فالمطبوعة، حيث غاب المتحدث أو المرسل ليظهر من خلال ما يبثه، لنصل أخيراً إلى طور التواصل الأليكتروني من خلال وسائل الإعلام وبنوك المعلومات بالتغيب شبه الكامل للمتلقى الذي أصبح لا حول له ولا قوة إزاء تيار الرسائل الإعلامية المنهمر عليه من كل صوب، وقواعد البيانات التي تسيطر على بياناته الشخصية التي تم الحصول عليها بعلمه وبدونه. (276/29) وصار التأثير والتأثير المباشرين وغير المباشرين أسرع وأكبر، حتى أن الإنسان، أياً كان، بات يحمل معلومات لا رغبة له ولا إرادة بحملها. وكان لظهور الراديو والاتصالات السلكية واللاسلكية دور إضافي في زيادة مستويات التواصل وأنواعها، ونقل

المعلومات والمعارف. ومن أهم نتائج أدوات وأشكال التواصل والتأثير، هي المعلومات والمعارف والأخبار الوافدة والموفدة، والتي منها الكثير الخير والقليل السيء في غالب الأحيان، وبخاصة منذ ظهور التلفزيون والمحطات الفضائية والبث الفضائي، والشبكة العنكبوتية "الانترنت" والهاتف النقال، فباستخدامنا لها لا يمكن أن نكون بلا مواقف، أردنا أم لم نرد، سلبياً كان أم إيجابياً، فانعدام الموقف مستحيل، لأن كل أداة تواصل محطة تلفزيونية أم إذاعية أم عنكبوتية أم هاتف نقال، أياً كانت صفة الملكية، عامة كملك للدولة أو خاصة بأدواتها وتجهيزاتها من دول أو مؤسسات أو أفراد لها أهدافها وسياساتها الخاصة، وتستفيد منها في تحقيقها، وبالتالي لا بد أن تنفذ سياساتهم.

ومن أهم السمات الإيجابية لهذه الأدوات أنها مكّنت من مد جسور التواصل بين البشر، وأفادتهم في الإعلان والتسويق وفي نشر السياسات واتجاهاتها، وفي خلق أشكال من الوعي والثقافات المتنوعة في الأفراد والجماعات. ولم يعد الحدث أينما كان بعيداً عن متناول الإنسان في أي مكان. وصار يُصنَع ويُدَار عبر الأجهزة والأدوات الحديثة. وصار الكثير من الخدمات تقدم للإنسان في العالم بجهود وكلفات مالية أقل، كما في الحكومات الإلكترونية، وبالوقت عينه صارت فوائدها للدول عظيمة جداً فالحرب على العراق مثلاً خُطّطت وأُديرَت بواسطتها، وحُدّدت نتائجها عبرها. وما يجري في العالم العربي الآن يخضع للصورة أعلاه، فالحقائق تُوضع مُسبقاً، ويُودلج الحدث برؤية المعلن دولاً أم شركات ويعمم، فما يريانه حقيقة يرى كذلك، لا كما هي الحقيقة الموضوعية حقيقة، ولا كما يقع الحدث فعلاً في كثير من الأحيان. ونحن نشهد ونلاحظ الآن أن نظام الإعلام الراهن يعمل على إبقاء الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي، وهو ما ينعكس غالباً على تفسير الأنباء المتعلقة بالبلدان النامية عموماً، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، وأحياناً ما يتجلى ذلك في إلقاء الضوء على أحداث تكون أهميتها محدودة (وبشكل واضح) في تضخيم أحداث ضيقة النطاق بغية إثارة مخاوف لا مبرر لها، وفي السكوت عن أوضاع غير مؤاتية لمصالح البلاد الأصلية لهذه الوسائل الإعلامية. (41/25)

إن وسائل الإعلام بتصنيفاتها الجغرافية والسياسية الثلاث: الوطنية والقومية، أو الإقليمية، والعالمية، تتواجد بين بعضها تناقضات واختلافات جذرية، وكثير منها تخالف في أدائها الوظيفة الأساسية للإعلام، ومثلما بين بعضها تناقض في الدور، فإن بين بعضها أيضاً توافق كلي، ولكن رسائلها الإعلامية جميعاً، عادة ما لم تعد مؤلفة من الكلمة فقط، بالرغم من استخدامها في الإذاعات المسموعة، ولكن صار معلوماً أنها صارت أقل أثراً لأن جمهورها صار الأقل، وصارت الكلمة والصورة معا، أو كما الكلمة المصورة الوافدة والموفدة للمتلقي عبر شبكة الإنترنت والتلفزيون، غدت الأعمق والأدوم أثراً، وبات الأخير الأكثر فائدة سياسية للدول وسياسيها من غيره من أدوات الاتصال والإعلام لما لها من أثر في ذهن المتلقي كونها صورة يعززها الصوت المسموع وما يرافقه من حركات توضيحية تؤدي لترسيخها أكثر. وفي الغالب الأعم فإن الإعلام العربي عموماً ينقسم إلى أنواع ثلاثة: سياسي بامتياز، وديني (وأقصد ديني من وجهة نظر المحطة، فغالباً ما تمارس المحطة في بثها ما يتوافق مع سياسة أصحابها ورعاتها وليس ما يتفق مع العقيدة السمحة) وترفيهي بامتياز، وغالباً ما تغيب القضايا الأهم، ألا وهي قضايا الشباب عن أداء تلك المحطات. وهو الأمر الذي دفع الشباب عموماً للجوء إلى شبكة الإنترنت ومواقعها ونوافذها من تواصل ودردشات وفيس بوك...

ومن المعروف أن الكون كله مجتمعات وجماعات وأفراد صاروا يهتمون بدراسة دور الاتصالات والإعلام. ومن ذلك ما كان للبحث في دور الإعلام والاتصال في الوطن العربي، إذ عقدت ندوة كبيرة ومهمة في الرباط بالمغرب تمحورت حول الإعلام العربي وقوانينه، أكد خبراء إعلاميون وسياسيون شاركوا فيها، أن الصحافة الإلكترونية تلعب أدواراً أساسية في الأحداث. ففي الثورة التونسية ومنذ 17 (ديسمبر) كانون الأول عام 2010، حتى سقوط النظام، أدت دوراً كبيراً بنقلها الوقائع والصور وتعميم الأخبار. وبيّنت صحافية تونسية أنه لو لم تكن الصحافة الإلكترونية لما تمكّن الرأي العام من تتبّع ومعرفة بصفة التغييرات الجارية في تونس في ظل القمع المسلّط من السلطات على وسائل الإعلام السمعية والبصرية. (30/ موقع ألوكة نت) وإذا رصدنا تاريخياً دور أدوات الإعلام

والاتصال في منطقتنا العربية، فهي كقرباناتها في العالم من حيث النوع. لكنها ليست كذلك من حيث الظهور تاريخياً، لأنها أخذت تظهر في القرن الثامن عشر كأسلوب إعلامي وتثقيفي كمرافق لانتشار المطابع، بعد أن ظهرت في أوروبا بقرنين من الزمن تقريباً. وما لا شك فيه أنها ساهمت بزيادة أعداد المتنورين والمتقنين، وكان للمنشورات دور في تعميم تأثير المطبوعات؛ التي زادت التواصل ووسعت من انتشار الشعور القومي، وساهمت في خلق الاستعداد للاستقلال عن الدولة التركية أو العثمانية كما كانت تسمى. ومع هذا التوسع زادت المطبوعات كثيراً، وخاصة الصحف التي غدت أداة اتصال رئيسة في النصف الأول من القرن العشرين وساهمت في نشر الوعي، ودخلت السياسة والمجتمعات، وانتقدت دور الحكومات وسياساتها، ونهت لمواطن الخلل. وهو ما نوه إليه أحمد لطفي السيد ذاكراً حسناتها، كتمثيل ضمير الشعب بصدق، وتجسيد ضمير الكاتب، وبساطة أدواتها وغبوية أسلوبها، وقلة كوادرها، وأثرها العميق في القارئ، وصدق التعبير عن الواقع، خلاف الإعلام الحديث ودوره الخطير. ولكن الإعلام المكتوب كالصحف بدأت منذ منتصف القرن العشرين تتحول إلى تجارية، وصارت الصحيفة أداة فعالة للإعلان، وبدأ حينئذ الطابع التجاري يغلب على الصحافة، وأصبحت الجوانب غير التجارية في الإعلام مثل المواد الخيرية والثقافية موضع مساومة تخضع لقوانين العرض والطلب. (77/19) وانسحبت هذه الصفة فيما بعد على جميع وسائل الإعلام غير الحكومية وبخاصة المحطات التلفزيونية التي صار الكثير منها يتاجر حتى بالخبر وطريقة عرضه، وابتعدت وسائل الإعلام عن المهنية وأخلاقياتها، وتدنت الأخلاق المهنية بقصد تحقيق الشهرة والانتشار من ورائها، وتشابكت مع السياسة ومشكلاتها. ووصلت إلى مستوى صنع الحدث وليس وصفه فقط على حد قول علي كريمي: إن الإعلام يقوم بصناعة الأحداث وتحريكها والمساهمة في تعميمها. (30/كريمي) وتعميمها يعني توسيع آفاقها الاجتماعية، بينما يجب أن تكون وطنية أو حيادية وموضوعية ومهنية. وهو ما نبه إليه لطفي السيد مصوراً الصحافة الحرة من القيود بأنها علّة الرأي العام، وهي الحكومة الحقيقية، لأنها تسوق الناس بقوة الاعتقاد لا بعصا الحاكم، ولها رهبة معنوية لا مادية خسيصة، وإرهابها يتمثل بإرهاب القراء، وحكم ضمائرهم ومن بوار مصلحتهم إذا بارت

بلادهم. (68 / 30) ووصف لطفي السيد، صادق على الوسائل المقروءة والنزيهة، التي هدفها التعامل مع الواقع والحقيقة فقط، ولكنه يختلف عما تؤديه الوسائل الحديثة المسيرة من شركات عالمية، أو من دول خارجة عن نطاقها وانتمائها القومي، أو أن مجموعاتها المالكة والدول الراعية لها. وبما أننا في صدد الحديث عن وسائل الإعلام التي هي الوسيلة الأولى الآن لنقل المعرفة ونشرها بأنواعها كافة من إنسان إلى آخر، فإنها إلى جانب أنها أهم أدوات توليد الثروة يمكن أن تكون حاملة لخطر تدمير ثقافي في أي مجتمع، لأنها تقتضي إدخال تعديلات جوهرية سريعة على كثير من العادات والأعراف البشرية المختلفة. (260/25) في أي مكان يصح جزئياً ما رآه الباحثون عن الإعلام وأدواته، فما لا ريب فيه أن صدى روح العصر يعطي للواقع شكلاً دقيقاً ومنظماً عندما يقصد ذلك، بدءاً من الآلة التكنولوجية إلى الآلة الإلكترونية، فهناك ملامح وشروط للتواصل مشتركة بين الغالبية العظمى من الناس، من دون أن تكون العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أو واقع الفقر والهشاشة، أو العمل لمستقبل سياسي أفضل، الروايز الأساسية لعملية إنتاج التغيير الاجتماعي، فإذا كان الوضع الاقتصادي، وضمنه التناقض الطبقي والصراع الاجتماعي المرتبط به محاور للتغيير، فإن تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وبفضل ثورة المعلومات التي جاءت معها بالشبكة العنكبوتية، صار التغيير في وقتنا هذا بسببها قابلاً للحدوث أكثر وبشكل أسرع بكثير مما كان قبلها، بسبب من الأوضاع الاقتصادية غير الجيدة، وواقع الفقر والهشاشة، فهما اللذان يعتبران قبل غيرهما من المحددات الأساسية في تكوين مهمات التغيير. وهناك من يخالف هذا الرأي والتصور. فعن ثورتي تونس ومصر مثلاً، كثر حديث السياسيين الغربيين ومحللين وخبراء بأن (الثورات) العربية هي ثورات: تويتر و فيس بوك والمحطات الفضائية، والهاتف النقال والتواصل الاجتماعي، والويكيليكس، وأغفلوا الأسباب الحقيقية. فكثيراً ما تتجاهل وسائل الإعلام الكبرى الأنباء الهامة مفضلة معلومات أخرى تهم الرأي العام في البلد الذي تنتمي إليه الوسائل المعنية، أو الدول الداعمة، وترسل الأنباء إلى البلدان المتعاملة معها، والواقع أنها تفرض تلك الأنباء عليها على الرغم من أن قراء ومستمعي هذه البلدان لا يهتمون بها. (42/25) وتكاد تكون تلك البلدان القوية والغنية المصدر الوحيد للمعلومات، فإذا كانت دول

العالم الثالث تملك (75) وكالة أنباء - تعتبر محلية - ، في مقابل (32) وكالة أنباء أوروبية منها اثنتان عالميتان ، و(3) وكالات أمريكية. فإن احتكار وكالات الأنباء الخمس العالمية الأقوى لحركة الأنباء في العالم كله ، يتجاوز القيمة الظاهرية لأية دلالات رقمية أو كمية معلومانية. فالواقع أن وكالات الأنباء في العالم الثالث ليست غير مجرد مكاتب لجمع وتوزيع الأنباء المحلية ، ولممارسة الحراسة على الأنباء الوافدة من الخارج. (14/19) وهو الأمر الذي فرض تلك السردية الميكانيكية ، وتصوير الأمور على أنها حقائق ثابتة. وذلك ما يكشف نظرة خاضعة للمركزية الغربية ؛ بأن لها دور الصانع الفعلي للحدث عملياً وإعلامياً ، وذلك لاختلافه نوعياً عن المستعمل ، وهي تقيس المعلومات والأمور بمقاييسها لا بالمقاييس العلمية الموضوعية. إن الابتكار يأتي استجابة لحافز الحاجة الاجتماعية: أو كما يفيد القول المأثور "الحاجة أم الاختراع". بيد أننا إذا ما نظرنا إلى الحاجات الاجتماعية الكثيرة الضاغطة في عالم اليوم والتي لاقت استجابة ابتكارية ناجحة سوف يبدو واضحاً لنا أن "الحاجة أو الضرورة" هي إلى حد كبير مسألة إدراك ليس إلا ، إذ يتعين أن تحتل الحاجة بؤرة الشعور من حيث هي حاجة اجتماعية كما يتعين أن يتوافر الإدراك بأنها قادرة على إدخال قدر من التحسين في التطبيق العملي بشكل أو بآخر. ومن قول أحدهم : إن المجتمع القادر على إدخال هذا التطبيق سوف ينتج الابتكار وفاء للحاجة المعينة ، ومثلما لم يكن من الأرجح بالنسبة للمزارع الشرقي الذي يعمل في حقل الأرز أن يكشف عن حاجة اجتماعية في مواقف ارتضاها قدراً محتوماً ، فإن الصانع الغربي الذي يحظى بمستوى معيشي أكثر راحة ، كما سوف يبدل كل طاقته وبقوة فاعلة ، في سبيل حل مشكلة آلية أو تنظيمية تحد من إنتاجيته. إن الفارق بين الشرقي والغربي في هذه الصورة التخطيطية ، ذلك أن الأوروبي والأمريكي الشمالي يعرف أنه حين يكون إزاء موقف يستلزم تطويراً أو تغييراً ، فإنه يستطيع أن يلوذ بسلسلة من الموارد الاجتماعية والاقتصادية. (33/27) فالشرقي أياً كانت جنسيته ، بل حمل جنسية بلادهم ، فإنه ينظر إلى أصوله ، وبذلك لا يمكن أن يكون مبتكراً كالصانع الغربي. وهذا وما أوردناه قبل قليل كإشارة ، يسبغ بها الخاصية الغربية على التكنولوجيا التي أنتجها ، وعلى توصيف دورها ، وبالتالي يصبح فضل اندلاع الثورات والانتفاضات في العالم العربي لصانع الأداة كما أكد كثير منهم!

وكأنهم يؤكدون على أن أصحاب الحركات العربية ليسوا غير أدوات! وهو ما يؤكد "لوكاش". وكان العرب عالم من الأشياء من وجهة نظر العالم الأوروبي الغربي. (28/ جيو سي)

ولكن النظرة تختلف من مكان إلى آخر، ففي الوقت الذي سميت الثورات العربية كما أسمى ثورات تويتر وفيسبوك... في الوقت الذي لم يسم أحد انتفاضة ساحة تيان أنمن الصينية "ثورة الفاكس" بل تناولت التفسيرات وقتها، تقوياً واعياً لاستعمال آلات الفاكس كوسائل للتواصل والتعبئة لحركات الاحتجاج. فإن الأمر مختلف الآن، ولا بد من فهم مواز لوسائل الإعلام الجديدة ومعها شبكة التواصل الاجتماعي. (274/2) وفي ذلك تأكيد على أن خطاب الحتمية التكنولوجية ينتج عن موقع جيو - سياسي محدد، هو الغرب الأوروبي والأمريكي، ويحمل ضمناً وعلناً دلالات سياسية من ذلك الغرب قبل كل شيء.

والذي لا يمكن إنكاره، أن تلك الوسائل والأدوات كان لها الدور المهم في تسهيل التواصل المتواتر والفاعل في الحركات العربية، وساهم في تحصيل كم معلوماتي كبير وزاد من تعقيد ولوج عالم المعرفة. ولكن هناك من يعتبر أن ذلك النمو السريع للشبكة العنكبوتية يجلب معظم الجوانب الأخرى من الوسائل الاجتماعية، ويجعل من الصعب النظر إلى الواقع بأهميته النسبية. بمعنى أن المعلومات التي تبث عبر الإنترنت تتصف غالباً بالانتقائية والمصلحية، وكثيراً منها، وبخاصة السياسية تكون موجهة مركزياً. وقد شبه البعض الوضع في تونس بمركز الزلزال الذي أعقبته ترددات متفاوتة القوة والأثر في المجتمعات العربية بدءاً من مصر فبحرين فاليمن فليبيا فسورية. ويؤكد، إنه لأول مرة في تاريخ العرب الحديث تحدث حركات اجتماعية، وصراع بين مجتمعات ناهضة، وبين أنظمة أفلة. وذلك بعد أن كان الصراع بين أنظمة استبدادية قوية وشرسة، وبين معارضات شائخة ومنهكة فقدت كثيراً من مواقعها وقوتها، مثلما فقدت كثيراً من مشروعيتها الاجتماعية والسياسية في أوطانها.

إن العالم العربي إلى جانب الكثير من دول العالم، ومنذ أربعة عقود وحتى الآن، غدا خاضعاً لقوى عالمية مختلفة تماماً عن أشكال الاستعمار المعروفة تاريخياً،

فقد صار محكوماً بقوانين السوق وأدواته، والسوق محكوم من شركات عالمية جبارة عابرة للقارات، والمؤسسات الإعلامية الأكثر ظهوراً لا تخرج من هذه الدائرة، وصار الإنسان ككل رخيصاً، وبخاصة (الإنسان العربي) في نظر تلك القوى الشرسة جداً التي تعصف بكل من يقع تحت أنظارها بشكل مستمر ومتتابع وفاقع طبقاتاً لأجندة محددة عندهم، وسبق لهم تسطيرها في مراكز البنتاغون ودوائر السياسة والمخابرات الأوروبية؛ بما ينفذ رغبات الشركات العالمية. وصار العالم العربي يواجه عدواً صعباً وقوياً؛ أقل ما يمكن القول عنه إنه: عدو إلكتروني، زئبقي، إنفلاتي، طاغ ومهيمن يخضع لمقاييس لا يعرفها العرب ولا مخابراتهم، إذ يتخذ هذا العدو وسائل تكنولوجية، هي المواقع الاجتماعية والفيس بوك والتويتر والهاتف النقال / ومعها المحطات التلفزيونية الفضائية. (28/ جيو سي) إضافة للأجهزة المخبرانية القوية كذراع أساسية وقوية لتلك الدول والشركات المسيرة لسياسات الجهتين اللتين ذكرناهما.

إن ما يميز التكنولوجيا الرقمية للاتصالات وأجهزة الإعلام التي تبدو الأكثر تعبيراً عنها، أنها فرضت منتجاتها على العالم أجمع وغدت من الضروريات الاجتماعية، حيث أجازت نشر كميات هائلة من المواد المعرفية وغير المعرفية، وهي التي تسمح بحفظها وبنسخها، ومن شأنها تعميم التوصيل بين الناس، ومن شأن الكامن (الكم المعرفي) في بنية التكنولوجيا الرقمية والهندسة التشبيكية للفضاء الإلكتروني، أن يسمح بإنشاء أرشيف يمكن للجميع الوصول إليه من أي مكان وفي أي وقت. ويمكن تحميل هذا الأرشيف وإعادة إنتاجه بصيغ مختلفة، والتعليق عليه والاستفادة منه بما يوسع حدود وأفاق "الحيز العام" للمعرفة بغتها وسمينها، ويضاعفه بدرجات غير مسبوقه. وتتيح خاصية الربط الإلكتروني التي تتمتع بها وسائط الإعلام الرقمية وهندستها التشبيكية؛ قيام أي شكل من أشكال الفعل والتفاعل الجمعي المرتكز على الوسيط الإعلامي، إذ يتمكن عدد كبير من الأفراد الذين يجهلون هوية بعضهم بعضاً، غالباً من المساهمة معاً في المشروع نفسه أو الجهود نفسها. وأكثر هذه المشاريع والجهود موجهة ومسيطر عليها من مراكز الشركات العالمية والتقانية /الإلكترونية على وجه الخصوص. وقد صار الإنسان عموماً والعربي على وجه الخصوص واقعاً ضمن ما يمكن أن نسميه الطور

الأليكتروني، أو طور التواصل الأليكتروني الذي يتضمن على طرفين هما: الطرف الأول - القابض على جهاز الإرسال المسك بيده زمام الموقف والمعلومة. والطرف الثاني - جمهور عريض ليس عليه إلا أن يتلقى ما يصوب نحوه من رسائل إعلامية أو دعائية. إن صاحب الرسالة يصنع سياقه الخاص وبيدع وسائل مبتكرة ليضمن بها عمق نفوذه. (227/29) وصار الإعلام وأدوات الاتصال الأخرى وبخاصة الشبكة العنكبوتية، متحركة إلى حد بعيد بتشكيل الثقافة والوعي الفردي والجماعي. ومن مثل ذلك يأتي تعبير "ويكي" وموسوعة "الويكيبيديا" مثلاً ودليلاً على ذلك. هذا الشكل من الفعل والتفاعل الجمعي كمفتاح للخصائص التشبيكية يتجسد اليوم في ثقافة "المصدر المفتوح" و"التشارك المعرفي" و"الاختراق الأليكتروني" **hacker** وصارت الثقافة التي يؤمن بها الكثيرون ويمارسونها، لأنها ثقافة نشطة وسهلة التحصيل وتحتوي من يعملون في نطاق فردي، وتحقق لهم ثقافة تؤمن بالمساواة والمساهمة الجمعية إلى حد بعيد، ولكنها في حقيقتها ومحتواها غالباً ما تكون ثقافة سطحية لا تمكن متلقيها من الغوص في أعماق القضايا والأمور سواء المعرفية أو السياسية، هذا عدا ذلك الكم المعرفي والثقافي الذي تتولى نشره وتعميمه المحطات الفضائية ويشعر بها من يتلقاها على أنها صادقة وسليمة دون أن يبذل جهداً للتحقق من ذلك. ولا تنسى تلك المحطات الدعوة إلى حوارات وطنية حسب تصنيفاتها، ولكن الحوارات الوطنية التي تثار من حين لآخر في الواقع العربي، دائماً ما صاحبها نقاط التباس رئيسية تتمثل في أن الكثيرين لا يفرقون بين الحوار وبين التفاوض الجمعي، فكلمة الحوار لها مدلول واسع جداً. (129/32) وكثيراً ما تسوق أجهزة الإعلام أوجه الاختلاف وتركز عليها وتضخمها، ولا تركز على أوجه الاتفاق، بل أحياناً ما تقزمها. وكل ذلك ما يفرض على الدارسين الاهتمام بدراسة مدى الأثر الذي تصنعه وسائل الإعلام بنقلها للسياسات ونشرها وتجنيداً للرأي العام، وكيف تنتقي أهدافها وتقوم بأدوارها بكثير من الأهمية والخطورة من على شاشة التلفزيون الذي صار أهم وسيلة إعلامية لنقل الاتصال والإعلام في المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، وبات المصدر الأول للمواطن ليعرف ما يدور من حوله وفي العالم كله.

ونحن إذا ذهبنا للقيام بإحصاء أولي للمحطات الفضائية العربية لوجدناها أنها تتوزع إلى ملكيات حكومية وخاصة ومشتركة، وكثيراً ما يحول شكل الملكية ونوعها وسائل الإعلام إلى أدوات للسيطرة الاجتماعية والفكرية والسياسية أيضاً إلى أيدي الطبقات المالكة والمسيطرة والشركات العابرة للقومية. إذ أصبحت هذه الوسائل تستخدم كأدوات للقهر السياسي والثقافي، وتمثل مضامينها كل القيم المعادية للعدالة الاجتماعية والديمقراطية. (79/19) فإذا أحصينا المحطات التلفزيونية الرسمية الحكومية العربية نجد أنها لا تزيد عن ضعفي عدد الدول العربية، أما إذا أحصينا المحطات ذات الملكية الخاصة نجد أنها تزيد على (700) سبعمائة محطة تلفزيونية فضائية، هذا عدا المحطات الأجنبية الناطقة بالعربية والمحطات التي تسمى بالأرضية، ولتبين لنا أن السعودية وقطر والإمارات تملك 80% من هذه الفضائيات، وهذه النسبة تساعدها على الاستيلاء على أذواق واتجاهات ما يقارب النسبة نفسها من العرب. والذي تمت ملاحظته في السنوات العشر الأولى من بدء القرن الحادي والعشرين ظهور ثلثي العدد المذكور آنفاً وكان أكثرها محطات ترفيهية، وشبه خلّاعية في قسم منها، والقسم الآخر محطات تنطق باسم الدين الإسلامي وتبث فتاواها يومياً أكثر من دوائر الفتوى الفعلية بكثير. ولو حاكمنا هذه وتلك من خلال رسائلهم الإعلامية، لوجدنا الأولى (الترفيهية) تخرب الذوق العام، والثانية (الدينية) تفسخ الاعتقاد عند الناس وتمزقه. كما نجد الكثير من المحطات تسبّح بحمد حكّام البلاد التي تبث منها، وتسمم أجواء وفضاء الأوطان التي تعارضها، وهو ما ظهر أثناء الحركات العربية والسوري منها؛ الذي تحالف فيه تلك المحطات مع المحطات الرئيسية المعارضة للنظام الحاكم في سورية بشكل علني ممنهج، وتعلن أنها من موقعها الإعلامي والسياسي مع الشعب السوري وتعمل لصالحه، أي لتجعل الشعب السوري معها، ولوجدنا تنوعات وتناقضات استناداً لاستبيان أجريناه على عينة من المجتمع السوري في 2011/3/15 حسب كالتالي:

أولاً - محطة الجزيرة الفضائية: وتأتي في المرتبة الأولى في التأثير بقنواتها الأربعة: الإخبارية - الجزيرة نت - الجزيرة مباشر - الجزيرة الإنكليزية، عدا

المحطات الرياضية وعدا عن دار النشر والدراسات والصحف التي تصدرها، وكثيراً ما تلبي القنوات الرياضية ميول الشباب. فالمحطات الأربع مثلاً تبث على مدار أربع وعشرين ساعة، ولديها المئات من الخبراء الإعلاميين والسياسيين المتعاونين والمعلقين، وهو ما يوفر لها القدرة على صنع توجهات جديدة للرأي باتجاه الأهداف التي تعمل إدارة القناة ومالكها لتحقيقها. وقبل أن نشبت نتائج الاستبيان، لا بد أن نعرض سريعاً كيفية نشوء هذه القناة التي رسخت نفسها كقناة إخبارية مهنية بامتياز، ثم نراها فجأة تقوم بحملة ضارية للإطاحة بالأنظمة العربية. ويكشف لنا الصحفي الفرنسي "ثييري ميسان"، "هذا التحول بأنه ليس ظرفياً أو صدفة، إنما هي خطة مقررّة منذ فترة طويلة استطاع راسموها أن يخفوا بدهاء مصالحتهم الشخصية عن الجمهور. وللبيان والتذكير. وصار معروفاً للكثير أنه كان وراء تأسيس الجزيرة أخوان فرنسيان (يهوديان) يحملان الجنسية الإسرائيلية هما "ديفيد وجان فرايدمان" Jean Frydman & David، والهدف كان خلق مجال يستطيع أن يتجاوز عبره الإسرائيليون والعرب بحرية مطلقة، ويتبادلون النقاشات ويتعرفون على بعضهم، باعتبار أن حالة العداء والحرب تمنع مثل هذا، وبالتالي تقضي على الأمل بإحلال السلام. واستفاد الأخوان من ظروف مواتية: توصلت شركة الأوربت السعودية الى اتفاق مع "بي بي سي" البريطانية لإقامة إذاعة إخبارية باللغة العربية. ولكن المطالب السياسية للعائلة المالكية لم تتفق مع شروط الاستقلال المهني التي اشترطها الصحفيون البريطانيون. وفسخت الاتفاقية، ووجد أغلبية الصحفيين في "البي بي سي" العربية أنفسهم في الشارع. وتم توظيف هؤلاء لإقامة الجزيرة، واستطاع الأخوان "فرايدمان" الاستعانة بأمير قطر الجديد الذي كان قد أطاح، بمساعدة لندن وواشنطن، بوالده المتهم بموالاتة الإيرانيين. (33/موقع عشتر) وسرعان ما أدرك حمد الفوائد الكامنة بعد الانقلاب على أبيه؛ وبتوصية أمريكية وأوروبية غربية لزوم القيام بأدوار سياسية جديدة ومناسبة لداعميه، فاتجه لأن يكون مركزاً للحوارات العربية الإسرائيلية التي استمرت أكثر من نصف قرن، ومتوقع لها أن تستمر إلى وقت أطول. وفي نفس الوقت افتتح مكتباً تجارياً لإسرائيل في الدوحة، في ظل عدم التمكن من فتح سفارة. وفوق كل شيء وجد أن من مصلحة قطر المنافسة مع وسائل الإعلام السعودية، وأصبح الأمير ممول القناة

وراعيتها بعد وقت قصير. وقد انتشرت القناة بسرعة وسحرت الجمهور العربي لسنوات بحرية الرأي الظاهرية ، وكانت تفخر بأنها تُطلق العنان لوجهات النظر المتعارضة والمتناقضة. وبوقت قصير تغلب هذا الفوران على صخرة المنافسين الآخرين من المحطات الأخرى ، وغير المشهد المرئي السمعي العربي. وساهم في إعلاء شأن الجزيرة في قلوب المشاهدين العرب بالدور البطولي لمراسليها في أفغانستان والعراق؟؟. وعملهم الاستثنائي مقارنة بقنوات تديع " بروباغندا " أمريكية..ودفع مراسلوها حياتهم ثمناً لشجاعتهم الإيهامية. وفي 2004 - 2005 بعد موت ديفد " فرايدمان " قرر الأمير تعديل الجزيرة وخلق قنوات جديدة ضمنها الجزيرة الانجليزية ، في الوقت الذي كانت الدول الرئيسية تسلح نفسها بقنوات فضائية إخبارية ، حانت اللحظة لمغادرة إثارة الفترة الأولى من اجل استغلال جمهور أصبح يناهز (50) مليون مشاهد ، لتكون قطر (من خلال الجزيرة) لاعباً في عالم العولمة ، وقد استعان حمد بن خليفة بشركة دولية كانت تقدم له تدريباً خاصاً في مهارات الاتصال ، هي : شركة " جي تراك J.Track " التي دربت قادة عرب ومن جنوب شرق آسيا على لغة دافوس : كيف يقدمون الصورة التي يرغب الغرب في رؤيتها فيهم ، من المغرب إلى سنغافورة ، كما دربت معظم القادة السياسيين الذين تدعمهم أمريكا وإسرائيل. وفي أكثر الأحيان كانوا مجرد دمي وارثة للحكم ساهمت الشركة بتحويلهم إلى شخصيات إعلامية محترمة. والشيء المهم ليس هو أن يكون لديهم شيء مهم يقولونه للآخرين ، وإنما قدرتهم على معرفة نقل خطاب العولمة. (33 موقع عشتار) وأظن أن عدداً من العاملين الإعلاميين المعروفين في الجزيرة اكتشف بوضوح الدور غير الأخلاقي وغير الشريف للمحطة والإمارة ، فتخلوا عن العمل فيها ، ومن ثم صاروا يعلنون عن ممارسات المحطة التي كان عليهم أداؤها دون رضی منهم ولا قناعة. حتى أن أحدهم وصف أسلوبها بأنها كمن يقول لنفسه : اكذب ، اكذب ثم اكذب واكذب حتى يصدقونك ، هذه العبارة تشكل الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه قناة الجزيرة وميثاقا لعملها. ففي سنة (2004) كتب خبير روسي في علم الاجتماع مقالة صحفية حذر من خلالها العرب والمسلمين من خطورة هذه القناة ووصفها في مقاله بالجمرة الخبيثة ، وبالسم الذي سيفتك بالجسد العربي والإسلامي ، لأنها تأسست

لأجل هذه الغاية التي تتمثل في تقطيع أوصال الوطن العربي وتمزيقه وتفثيته وتشويه صورة الديانة الإسلامية، ولأن مؤسسيها الحقيقيين صهاينة وليسوا قطريين كما يتوهم البعض..وبما أن الأسرة الحاكمة في قطر هي من صنيعه رواد الصهيونيين/أمريكية وأحد بياذقها النكرة العفنة. (33/ موقع عشتار) وقد يرفض البعض هكذا رواية، وهناك من يستنكر، ولكن هناك آراء قابلة للتصديق عندما تأتي من خبراء من خارج الدائرة العربية، ولا علاقة (ربما) لهم بالأنظمة السياسية العربية.

ثانياً - المجموعة الإعلامية من المرتبة الثانية في التأثير على الإنسان العربي.

تتمثل بالمحطات السعودية والتي للمملكة وأمراؤها المهيمنين عليها وهي: العربية - الإخبارية، وهاتان المحطتان تأتيان في ترتيب التأثير ومعهما قنوات بأسماء لبنانية كمحطتي المستقبل المنوعة والإخبارية، بعد قنوات الجزيرة، ثم يأتي دور المحطة البريطانية BBC ومحطات فرنسية ناطقة بالعربية "كفرانس 24" وقناة الحرة الأمريكية، ويأتي بعد ذلك بعض المحطات المملوكة بنسبة عالية من سعوديين وتبث بأسماء لبنانية وتحت السيطرة السعودية كقناة المستقبل التي تنطق باسم تيار سياسي لبناني، وهناك قنوات عراقية بذات الصفة. أما المحطات التي تتكلم باسم الإسلام السياسي السني فعديدة كقنوات: صفا ووصال والمجد وغيرها من التي تمطر الإنسان المسلم في الوطن العربي والإسلامي بفتاوى تؤجج الفتن الدينية والمذهبية، وتحض على القتل وسفك الدماء. حتى وكأنك قد تخمن أن هناك محاولات لتهود الإسلام والفكر الديني الإسلامي من قبل البعض الذين يرتدون ويلبسون عباءة الدين الإسلامي من خلال شحن أذهان الناس بفتاوى القتل التي تملأ العقيدة اليهودية! وقد انتقد الكثير من الإعلاميين والصحافيين بعض ما تبثه هذه القنوات، فيخالفون قول رسول الله إذ قال: إذا قالوا لا إله إلا الله، عصموا مني دماءهم. بينما هؤلاء مقولة التوحيد لا تعصم دماء أحد عندهم، حتى المستشار الروحي لأمير قطر الملقب برئيس رابطة العلماء المسلمين (يوسف القرضاوي)! (38 - موقع المركز العربي) وهناك قنوات ظهرت قبل الحراك السوري بفترة قصيرة كقناة - وصال - ومنها ما كان بعد بدئه. ناهيك عن محطات تبث باسم المعارضة السورية التي أنشئت لغرض الحراك نفسه، كقناة "أورينت" وقناة "سورية

الشعب". وقد تّمت تغطية نفقات إنشاء تلك القنوات من دول الخليج تحت لعة المساهمين ، وهو ما حدث في ليبيا وتونس ومصر وسورية ، وقد رأينا في ومن المحطات الفضائية كما لا يحصى من الحذلقات والبروباغندات قام بها موظفو الإعلام ، وكان لهم الدور المهم جداً في توجيه وتسيير اللعبة السياسية ، وفي إدارة الحركات العربية المختلفة ، وفي تحديد القضايا وتعريفها وكيفية التعامل معها ، ووضع الأمور بالنسبة إلى صنّاع السياسات ، والتأثير في المواقف والقيم المتجهة إلى القضايا السياسية ، وتغيير سلوك المنتخبين وصنّاع القرار ، وتؤثر في صوغ السياسة عبر دعم بديل على حساب البدائل الأخرى المطروحة في إطار تصفية الطلبات وترتيبها. (22/المستقبل 390 - شلبي) ومن تدقيق في ما جرى في تونس ومصر وليبيا وسورية ، تتبين الأطر المكلفة في تنفيذ المأموريات المناطة بوسائل إعلام صارت معروفة. وكبي نؤيد رأينا ونزيد خبرتنا عن دور الإعلام ، وما إذا كانت الوسائط الإعلامية تغير اتجاهات الناس أو تتغير اتجاهات الناس تجاههم ، قمنا بإجراء استبيان بسيط لاستبانة آراء (100) شخص من العاملين في قطاع التعليم في سورية/دمشق بتاريخ 2011/3/15 ، أعمارهم ما بين 20 سنة و55 سنة ، منهم 70 سبعون شخصاً من الذكور والباقي من الإناث ، عاد منها 97 ورقة ، غابت منها 2 اثنتان عند الذكور ، وواحدة عند الإناث ، ثم أعدنا إجراء الاستبيان ذاته بزيادة سؤالين على نفس العدد من الأشخاص بتاريخ 2011/9/19 ، وكان السؤالان عن الإنترنت ، فعادت إلينا الاستثمارات بغياب (7) أوراق منها (4) من الذكور و(3) من الإناث ، وركزنا على أن تكون الأعمار كالسابقين ، وكان هناك (46) من الذكور و (11) من الإناث ممن استبينوا سابقاً. والباقي من المستجدين. وفيما يلي نتائج الاستمارة الأولى 2011/3/15 :

1 - الوقت الذي أقضيه أمام شاشة التلفزيون. كان مجموع ساعات المشاهدة للجنسين 416 بمتوسط 4,30 - أربع ساعات ونصف تقريباً! والغريب أن متوسط وقت مشاهدة الذكور كان 4,573 فقط أي أربع ساعات وأربع وثلاثون دقيقة لكل شخص ، أما الإناث فكان متوسط المشاهدة 3,62 ساعة لكل سيدة وأنسة ، أي ثلاث ساعات وسبع وثلاثين دقيقة تقريباً. والغريب أن الذكور كانوا أكثر مشاهدة

للتلفزيون من الإناث خلافاً للرأي الشائع! وربما كانت الظروف السائدة السبب في ذلك.

2 - أفضل البرامج التي أشاهدها بالترتيب :

أ - الذكور: (السياسية 48) - (المنوعة 9) - (الثقافية 5) والباقي لم يهتم بالسؤال فلم يجب عليه للأسف.
ب - الإناث: (المنوعة 13) (الثقافية 8) (السياسية 8).

3 - المحطة التي أتابعها أكثر:

أ - الذكور: (الجزيرة 42) - (الدنيا 8) - (الفضائية السورية 5) - و13مختلفة.
ب - الإناث: (الدنيا 11) - (الجزيرة 8) - (الفضائية السورية 5) والباقي 5 مختلفة.

4 - الوسيلة الثقافية الأفضل لدي :

الذكور: (التلفزيون 52) - (الكتاب/مجلة/جريدة 13) - (راديو 3)
الإناث: (التلفزيون 23) - (الراديو 4) - (الكتاب/مجلة/جريدة 2)

5 - أثق بالأخبار التي تبثها المحطات الفضائية :

أ - الذكور: (الجزيرة 43) - (الدنيا 7) (الفضائية السورية 5) - وتوزعت ثلاثة عشر استمارة على محطات مختلفة كانت العربية أولها ووصل بعدها.

ب - الإناث: (الجزيرة 10) - (الدنيا 7) - (الفضائية السورية 3) والباقي محطات مختلفة.

6 - المحطات الفضائية الأصدق في وصف أحداث مصر - ليبيا - تونس؟

أ - الذكور: (الجزيرة 42) - (5 العربية) - (BBC 4) وتوزعت سبعة عشر استمارة بين محطات عديدة.

ب - الإناث: (الجزيرة 9) - (العربية 4) - وتوزعت بقية الاستمارات على محطات مختلفة.

7 - النظام الإعلامي الأفضل بالنسبة لي :

آ - الذكور: (الحر 41) - (المشترك 18) - (الرسمي 9) = 68.

ب - الإناث: (الحر 22) - (المشترك 5) - (الرسمي 2) = 29.

8 - أنا مرتاح لدور الإعلام في الوطن العربي :

آ - الذكور: (نعم 54) - (لا 8) - (نوعاً ما 6) = 68.

ب - الإناث: (نعم 21) - (لا 5) - (نوعاً ما 3) = 29.

وفي هذا السؤال كان التلفزيون كوسيلة ثقافية، حيث غدا التلفزيون في العقود الثلاثة الأخيرة ناقلاً للاتصال والإعلام في المجالات السياسية، خصوصاً أن القنوات الحزبية تراجع دورها مع تقلص الأنشطة النضالية والتأثيرات الأيديولوجية. (21/ شلبي - المستقبل) وظهر ذلك واضحاً عندما بين المستبانون أن التلفزيون كان الوسيلة الثقافية الأولى عندهم، فعند الذكور زادت على 76٪ بقليل، وعند الإناث زادت عن 79٪ بقليل، وأما المطبوعات من كتب ومجلات وصحف فلم تصل إلى 20٪. وعند الإناث لم تصل إلى 7٪. مع أن المطبوعات تُعتبر رسائل ثقافية متعددة ومتنوعة، وذلك ما يؤكد سيطرة التلفزيون ومن خلاله الصورة على الأذهان كأداة تثقيفية وترفيهية، وتراجع الأداة الثقافية الحقيقية الكتاب والمطبوعات كثيراً، أي تراجع الكلمة لصالح الصورة، ونحن إذا عدنا لعلم النفس نجد أن الصورة عادة ما تترافق بأشكال متعددة من التعبيرات لتتوظف معها وبها حواس عديدة ومكوّنة مشاعر متعددة أيضاً، وينتج عنها ظهور واتجاهات جديدة. وهو الأمر الذي يؤكد بقوله: إن ما يشاهده الناس وما يقرؤونه، أو ما يستمعون إليه، وما يرتدونه وما يأكلونه، والأماكن التي يذهبون إليها، وما يتصورون أنهم يفعلونه، كل ذلك أصبح يمارسها جهاز إعلامي يقرر الأذواق، والقيم التي تنفق مع معايير الخاصة. (180/26) وبخاصة التلفزيون الذي بقنوات البث التي تظهر على شاشته؛ صار المكون الثقافي الأول والأفضل للأفراد. على الرغم من أن هذه الثقافة الفردية عادة ما تتغير وتتحوّل انفتاحاً أو انغلاقاً بحسب التمويل الثقافي الذي يتزود به ومنه الإنسان.

ونحن حين نقرأ نتائج الاستمارة السابقة يتبين لنا مدى تمكّن محطة الجزيرة وقنواتها من نفوس وعقول الكثير من العرب ، لدرجة أنها دائماً كانت في المرتبة الأولى ، وكانت نسبة مشاهدي الجزيرة بين الذكور أكثر من 62,5٪ وبين الإناث 33٪ والباقي للمحطات الأخرى على اختلاف أنواعها ، وهي نسبة عالية جداً.

أما التلفزيون الرسمي السوري ، فكانت نسبة الذكور المتواصلين معه أكثر من 7٪ بقليل ، ونسبة الإناث زادت عن 17٪ بقليل. وكان لمحطة الدنيا السورية حضور أفضل من التلفزيون الرسمي السوري (الفضائية السورية) ، فكانت نسبة الذكور المتابعين لها 12٪ تقريباً ، ونسبة الإناث أعلى ووصلت إلى قرابة 40٪.

إن النسب الناتجة تعني أن 62,5٪ من الشريحة المدروسة تتابع تلك المحطة وتقتنع بأخبارها ، مما يدل على نفوذها في نفوسهم. ولم يكن للمحطات السورية من متابعين يعتد بنسبتهم ، إذ كانت نسبة متابعي محطة الدنيا السورية بتاريخ الاستمارة أكثر من 13٪ بقليل ، والنسب الأولية السابقة تؤكد لنا أن الإعلام يعد تعبيراً عن فكرة "المصدر المفتوح" التي تشمل أدوات الاتصال والتواصل الاجتماعي من هاتف نقال وشبكة الإنترنت بكل سبلها ، علماً أن الولايات المتحدة هي المهيمنة عليها ، ويضاف إلى الأدوات المذكورة المحطات التلفزيونية الفضائية ، مع أنها تتعارض مع التنظيم المبني على الملكية الخاصة الفردية كما يظن البعض ضمن الفضاء الإلكتروني ، فهي تفترض توجهاً نحو طبيعة معرفية تشاركية معدة لتلبية حاجات أي فرد في أي مكان ، مما يكشف عن إرادة لدمقرطة عملية إنتاج المعرفة والوصول إليها واستخدامها ، ومن جانب آخر ، تغذي ممارسة "المصدر المفتوح" بدورها الحسّ بإمكانيات العمل التشاركي ، وتعزز من قيمته. (28/ جيسوي) وهو الأمر الذي يغري الكثير من الأفراد بممارسة ما يرغب تحت شعار الحرية والديموقراطية (حق يراد به باطل) ، دون أن يفكر كم سيصبح متعلقاً بالأداة وأسيراً لها ولمن يسيرها ، إذ يصبح الإنسان متلقياً في أكثر الأحوال وأشبه بالأداة التي يعبر عن نفسه جزئياً بواسطتها ، ويكون لها دور في تكوين ثقافته بشكل أو بآخر!

وإذن ، إن أجهزة الإعلام وأدوات التواصل كأداة إعلانية لتسويق المنتجات من الدول والشركات العملاقة في العالم ، وأداة دعائية لسياساتها ودعاتها

وَمُنْظَرِيهَا أَمْثَال "فوكوياما" و"هتنتون"، ممن يبشرون ويخططون لعالم ما بعد الحداثة، عالم الانقسام المليء بالفتن والصراعات بكل أنواعها، من سياسية وعسكرية وإثنية ودينية، والأخيرة قبل كل شيء آخر، وفي صدارتها خلق حالة من الصراع بين حملة الدينين: الإسلامي والمسيحي، ليبقى المركز مهيمناً وحكماً في كل شيء. وهي بخضوعها لسيطرة الشركات ودولها ووكيلاتها تؤدي دورها التحريضي وبث الفتن أولاً، وتلبية رغبتها بحب الظهور ثانياً لإرضاء أنها، وتعويضاً عن النقص التكويني بضالة الحجم السياسي والمعنوي، وتقليد الآباء الكبار ثالثاً، وتجعل الإنسان بشكل عام أسير توجهاتها العامة التي تُرسم بدقة رابعاً. وقد غدت وسائل الإعلام في الزمن الراهن شريكاً في حياة كل إنسان، وتساهم في صنع تفكيره واتجاهاته. وما لا خلاف فيه أن وسائل الإعلام والاتصال لها من الإيجابيات أكثر مما فيها من السلبيات عندما تعمل وتؤدي أدوارها بمهنية وموضوعية، فهي تقوم بتحسين فاعلية عملية صوغ السياسة العامة خلال نشر المشكلات الاجتماعية وإشهارها، والتعبير عن الاهتمامات العمومية وتجميعها وتبليغها إلى المعنيين وفرضها على مأموريتهم كلما تهيأت لها الفرصة، وقد أثبتت دراسة إمبريقية وجود ارتباط قوي بين مؤشرات التنمية البشرية وحرية الصحافة والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري، ومحصلات التنمية الإيجابية المعبر عنها بمؤشرات الدخل، والمساواة الاقتصادية، وتدني وفيات الأطفال، وتوقع العمر الطويل، وارتفاع مستوى التعليم لدى الكبار. (22/ المستقبل - شلبي) فالإعلام المهني والموضوعي له إيجابياته في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول، مثلما له دوره في تكوين الثقافات والأيدولوجيات السياسات، ويقوم بأدوار معتبرة وأحياناً كبيرة، حتى أنه يصبح أحياناً المسير للعمليات السياسية في كل مراحلها سواء تعلق الأمر بسياق العملية، أو ما يوجهه من طلبات إلى وحدات صناعة السياسات ومخرجاتها، أو متابعة عملية التنفيذ والقياس. ذلك أن السياسة تتضمن جملة عمليات وأنشطة داخل النسق السياسي - بل وخارجه - والمحتمل أن تشترك في هذه العملية مجموعة من الفاعلين السياسيين والمؤسسين، كالساسة الحكوميين، وجماعات المصالح، واللوبيات والمشرعين والأجهزة التنفيذية والبيروقراطية، والصحافيين، وناقلي الأخبار، ومستودعات التفكير. (22/ المستقبل - شلبي) ومن

الأمثلة المهمة على ذلك أن المدعو "محمود جبريل" رئيس الوزراء في الحكومة الليبية الجديدة (بعد التحرير!)؟ كان على علاقة وطيدة جداً مع المدعو "برنار ليفي" اليهودي الإسرائيلي؟ وبالوقت نفسه على علاقة لكل هؤلاء بأمر قطر؟ وكذلك بعدد من السياسيين الفرنسيين والأمريكان الذين يعتقدون اليهودية كدين وكسياسة، أو ما يسمى بالمحافظين الجدد. والمعلوم لذوي الاطلاع أن رئيس شركة "جي تراك" الذي يعد أستاذاً لوضاح خنفر الذي كان مديراً لمحطة الجزيرة، ولحمود جبريل، وكان "خنفر" ودوداً وذكياً، وهو من أوصى "القذافي" به أصدقاءه الأمريكيين الجدد بعد 2003 م لقيادة الانفتاح الاقتصادي في ليبيا بعد تطبيع علاقاتها الدبلوماسية. وتحت سيطرة سيف الإسلام القذافي عين جبريل وزيراً للتخطيط، وفي نفس الوقت مديراً لهيئة التنمية. وهكذا أصبح الرجل رقم 2 في الحكومة وله سلطة على الوزراء الآخرين. وبسرعة فائقة مضى قدما في تحرير الاقتصاد الليبي (الاشتراكي، أو الشعبي بالتعبير الليبي السابق) وتمت خصخصة المشاريع العامة. ومن خلال أنشطة التدريب في شركة "جي تراك" رسخ جبريل علاقات شخصية مع كثير من القادة العرب ومع قادة جنوب شرق آسيا الذين تدرّبوا لدى الشركة. وأسس شركة تجارية بالشراكة مع صديقه الفرنسي "برنار هنري ليفي". (33/ موقع عشتار) الوطيد العلاقة مع أمير قطر واللّوي اليهودي العالمي وإسرائيل قبل الجميع. إن المتابع لأحداث الوطن العربي ووسائل إعلامه المختلفة، يمكن أن يصاب بصدمة من كثرة تقلباتها التي تبدو شبه مزاجية، وبخاصة محطة الجزيرة الفضائية التي ترى أنها في بعض الأحيان محطة لهذا الحكم أو النظام السياسي من خلال تلاحمها الإعلامي معه، ثم تنتقل إلى الطرف النقيض، ذلك كان مع حسني مبارك ومع معمر القذافي ومع سورية و... وإذا بها في الجانب الآخر تماما، وهذا ما يدعو إلى التساؤل الكبير ويبعث على الشك، فقد لوحظ من كثير من المراقبين وخبراء إعلاميون أنها كانت وما تزال تتفنن في خلق الخطاب المنغلق على ذاته لكل تيار، حسبما يراها بعض المحللين، الأمر الذي أدى إلى فقدان كثير من جسور التواصل، وإلى الانعزالية بكافة صورها، وخلق الانفعالات والاشتباكات الكلامية وغير الكلامية بين المتحاورين؛ التي تصل إلى حد حوار الطلقات، واستخدام الحجج والبراهين ليس للتدليل على قوة حجة ما بشكل موضوعي، بل للتدليل على خطأ

أشخاص وخطأ توجههم الفكري، بل والعقائدي برمته. (32 / 135) الوصف السابق صورة لدور الجزيرة التي يتساءل الحبير الإنكليزي عن طبيعة دورها ودور الإعلام العربي، ولماذا لم يسلط الأضواء على الجهد القطري المبذول في الثورات العربية بشكل كاف؟ وكيف نجحت قناته / الجزيرة / في المساعدة على إسقاط أنظمة عديدة. وادعاء القطريين بأنهم لم يستعملوا قناة الجزيرة فقط، بل قاموا بإدارة المعركة عملياً. (34/ نابلسي - المركز العربي) الوصف السابق كان إشارة سريعة لدور قطر، الذي يكاد يكون منهجاً ثابتاً لبعض وسائل الإعلام والدول العربية، وكأنه تنفيذ لحطة موضوعة. فإذا ذهبنا إلى ليبيا لوجدنا الوصف حاضراً بقوة. فمع تحفظنا على نوع الحكم الاستبدادي السابق في ليبيا، إلا أننا نتحفظ أيضاً على الأسلوب والطريقة التي تم التخلص بها منه. وبالوقت ذاته، إذا كان كل إنسان من الراغبين والداعين للإصلاح في الوطن العربي ومنه سورية، فلا بد من معارضة أشكال الحراك العنيف الجاري فيه، لتداخله مع التخريب والتدمير، وليس مع التدبير للتغيير وللتعمير. والمتابع للحراك السوري، يشهد فيها أشكالاً عنيفة جداً وأخرى سلمية، ويمكنه الحكم عليهما. فقد عملت أجهزة إعلام كثيرة لإسقاط ما جرى في تونس ومصر وليبيا على سورية. خاصة بعد أن يقرأ المرء ويسمع ويرى من وسائل الإعلام ما يحدث حقيقة، حتى من تلك التي غدّت الاحتجاجات وحرّضت عليها في أحيان كثيرة كشريك عملي، تقع في فخ الحقائق أحياناً، رغم ما تُضفيه وتكوّنه من أشكال قائمة على التهويل والتحريف، لتغيب المهنية والموضوعية عنها وعن مراسلاتها وتحليلها. وإذا صح جزئياً تعلّلها بصعوبة التحقق من المعلومات في عين المكان للحصول على الرأي الآخر، وهي شكوى قد تكون مبررة، فلا يجوز الجري وراء الإثارة، والتخلي عن أخلاقيات المهنة، واللجوء إلى إصدار أحكام وفتاوى تؤيد طرفاً ضدّ آخر، والانحياز ظاهراً من الاعتماد على تحاليل وتقارير منتقاة، وصور يبعثها الهواة عبر الهواتف النقالة والإنترنت، إرضاءً للذات وللبعض المشاهدين والمستمعين، وانسياقاً مع عواطفهم؛ إن لم نقل غرائزهم كما تتهم المحطة. فالأوضاع العربية متباينة ومعقدة، وللاستبداد السياسي والتخلف والوضع الاقتصادي، الدور الأساس فيما يعيشه المواطن العربي الذي لم تعد تنفع معالجة إجراءات قوامها المسكنات المؤقتة. بينما الحل يكمن في

التحالف والتآزر بين الحاكم والمحكوم باعتماد " الشفافية " كسلوك لا يقتصر على كشف ما يدور في الغرف المغلقة ، أو كشف ما وراء السياسات الفعلية لدولة أو نظام سياسي ما ، بل ممارسة الشفافية كمكون بنيوي للحياة السياسية ، ولمنع "السلطة" من ممارسة "سلطتها" وفق رؤيتها ، بل وفق الرؤية الاجتماعية العامة كمكون أساسي من مكونات السلطة الحديثة ؛ رغم كل الادعاءات المغايرة غالباً ، والمناقضة أحياناً أخرى. وهذا يغير توازن القوى في تقرير من يعرف ماذا؟ وعمّن وماذا يعرف عنه؟ إذ يعد كل ذلك بإعادة تأسيس التوازن المعرفي لصالح الجمهور ، وهو شرط ملازم لمفهوم الديمقراطية الحديث و"الحكم الشفاف" من حيث هو الوسيلة الأكثر فعالية للترويج للحكم الصالح" والأكثر ملاءمة لممارسة الحرية بالنسبة للجمهور. (28/جيو سي) وتلك مسلّمة يؤكدّها الحراك من خلال أنواعه المختلفة؟

ومن المعلوم تاريخياً أن البلاد العربية ، لم تنجز ثورتها الوطنية الديمقراطية ، ولا حركة التحرر العربية في أقطارها أنجزت أهدافها. إذ حال الجهل والتخلف والاستعمار دون ذلك. (7/الصباح – بن عيسى) ولم تستطع الحركات الوطنية العربية ولا المثقفين بانتماءاتهم المختلفة ، ولا الأحزاب السياسية ، امتلاك الأدوات الكفيلة بتأسيس دولة عصرية. وهذه الدولة العصرية غالباً ما يكون مقياسها الطريقة الأوروبية في ممارسة الديمقراطية. فقد بات في الأيام الحالية من الضروري عالمياً التوافق على كيفية استثمار المعلومات ، وكيفية نقل الأخبار وتحديد سياسة الإعلام وتحديد التدابير التي تتخذ فيما يتعلق بجمع الأنباء وتحريرها واختيارها ونشرها ، فالإعلام حاجة اجتماعية وليس مجرد سلعة ، ويجب معاملة آمال المجتمعات وهمومها وكفاحها على قدم المساواة ، وفي أمانة وموضوعية ، وتجنب الاستفزازات. (49/25) ونحن إذ نراقب بعض أجهزة الإعلام العربية والغربية القوية مادياً ، والمنتشرة النشاط في مواقع كثيرة من العالم ، نجد أنها تنتقل مكانياً بسرعة ، كما تنتقل من عملية نقل الخبر إلى صناعة الحدث دون مراعاة للمهنية والجوانب الأخلاقية ولا الموضوعية تحت بند ممارسة الحرية الإعلامية ، وهو ما لا يراعي الحقائق في بعض ما تنشره وتبثّه وتدعو إليه. وهي في فعلها ذلك ، لم تقم به إرادياً في أغلب الأحيان ، وإنما كانت واسطة سريعة التلبية ، للمساهمة في تأمين

الدعم الخارجي للحركات المعارضة لبعض الأنظمة العربية، وتستعمل كل السبل، ومعها المعارضة لظهور القادة والمناضلين المعارضين في أوضاع تنطوي على مجازفة كبيرة، قد لا تنجح. (5/387) وأظن أن أي معارضة مهما كان نوعها، تعتقد أنها تتصور أنها وحدها من تمثل الشعب أكثر من السلطة الحاكمة له، وهو ما عُمم إعلامياً في المنطقة العربية بطرق قد لا تكون سليمة. وقد أوضح محمد حسنين هيكل "صورة هكذا إعلام بكلمات فيها من الحكمة السياسية بقدر ما فيها من البلاغة الأدبية، فقال: إنك ساعة استعانتك بالشیطان تكون قد بعت نفسك له.. وهي إشارة واضحة بأن العمل الوطني أياً كان نوعه لا يسمح بالتعاون مع الأجنبي تحت أي هدف كان. وفي ذلك إدانة واضحة لما تقوم به المحطة وما تؤديه المعارضات ضد الأنظمة السياسية العربية، ولتحالفاتها مع دول حلف الأطلسي نفسه، ونبه للخطر على الوطن العربي بشكل عام. فمعارضتها تجاوزت الأبعاد الوطنية، مثلما تجاوزت سلطاتها الحد المقبول شعبياً وسياسياً، وصارت الأنظمة العربية كلها في خطر، وليس فقط تلك التي يحدث فيها الحراك. ولم يجار مواقف الجزيرة، ولا سياسات حكومة بلادها بما جرى ويجري في مصر وليبيا واليمن وسورية. وانتقد ما أسمى بـ "الثورات" لاعتمادها على الخارج الطامع بالمنطقة العربية وثوراتها أصلاً، وتحفظ على استخدام مصطلح (ثوره) وصفاً يعممه الإعلام لما يجري في المنطقة العربية ككل، وليس فقط في تلك التي برز فيها الحراك بصفاته السلمية أو العنيفة. فالسلمي في هكذا ظروف يمكن أن يتحول إلى عنيف، إن ذاتياً أو بتأثير الخارج، كما حدث في مصر أو ليبيا أو اليمن أو سورية. وقال: إن الثورة التي تعتمد على غير أهلها مخجلة في ذاتها وسيخجل منها تاريخها. (34/المركز العربي - هيكل) السلوك الثوري المذكور، يتم الترويج له والتشجيع على سلوكه قنوات فضائية وإعلاميون وكتاب عرب كفهمي هويدي، الذي رأى ومعه خبراء محطات فضائية عربية تورطت في معاداة ليبيا واليمن، والآن سوريا التي يروا أن أزمته مرشحة للاستمرار لفترة تتراوح بين سنة وسنة ونصف، إلا إذا طرأ على المشهد السياسي والوطني خياران رئيسيان: هما انقراض الجيش والتدخل الدولي! (35/هويدي) وهو ما تدعو إليه دول عربية داعية دولاً غربية أعضاء في حلف الأطلسي كفرنسا وأمريكة للقيام به كما على الطريقة الليبية. وقد أكد هيكل

استنكاره هكذا طلب بقوله: إن أحداً لا يتدخل ويساند الآخرين إلا بما يخدم مصالحه ويؤدي إلى تحقيقها، وهو ما تفعله الدول الغربية، وما تفعله بلدان الخليج العربي في اليمن بوقوفها موقف المصالحة لإنهاء الأزمة يهدف لعزل الأفكار الثورية عن الجزيرة. وهي تأمل في انتهاء الوضع واحتوائه، وأولها السعودية، لأنه ستحدث مشاكل كبيرة للجزيرة كلها إذا خرجت تأثيرات المستودع البشري اليمني من قفصها. وتوقع "هيكل" بأن دول الخليج لن تنجو من تلك التأثيرات رغم ما تؤديه من أدوار. وتوقع أن تأتيها التأثيرات من البر الآخر، أي من باكستان وما حولها. وقال أيضاً: إن دول الخليج وأنظمة الحكم فيها تسعى إلى النجاة من تأثيرات محيطها العربي عبر مشروعها المحيّر، وهو أن تكون منارات وداعية إلى التنوير والتثوير للتغيير، وهي الأكثر تشدداً في دعم الثورات العربية، وهذا أمر محيّر! وأبان أنها في فعلها ذلك تريد أن تُشعر أوروبا بالطمأنينة على نفوذها فيها؛ وفي المنطقة العربية بشكل عام، وأن ما بينهما لقاء مصالح. وما يقلق ويدعو إلى الحيرة هو احتضان بعض العرب كما الغرب وحماهم المريب لمسلسل الانتفاضات والثورات العربية المتلاحقة. ولماذا يؤديها البعض أكثر من العرب المعنيين بها من خلال مواقف رسمية وتحريض إعلامي؟ ما هي مصالحه القريبة والبعيدة؟ ألا يخشى انقلاب تلك الثورات عليه بعد أن تستقوي؟ ولماذا لا تتصور انتقال عدوى الحراك الاجتماعي إلى الدول الغربية وغيرها؟ خاصة وقد ظهرت مؤشرات في إسبانيا وإسرائيل، حيث نُقل عن الشباب: إنهم متأثرون بـ (الربيع العربي)؟ وفي هذا الصدد، يتساءل كثيرون وبقلق مشروع: متى كانت دول الغرب المستعمر متعاطفة مع قضايا عربية كقضية فلسطين؟ وحقوق الشعوب بالحرية، أليس هو المستعمر السابق والمغتصب لحرية الشعوب والداعم لأنظمة متطرفة رعت مصالحه. وما تفتأ أجهزة الإعلام باختلاف أنواعها تعمم الشكوى، وهي، كشكوى، حتى لو كانت مبررة، لكنها لا تُجيز بأي حال الجري وراء الإثارة والتخلي عن أخلاقيات المهنة، واللجوء إلى إصدار الأحكام والفتاوى الظاهر انحيازها المكشوف لطرف دون آخر، والاعتماد في التحليل والتقارير على صور مرّجة شكلها في الماضي والحاضر؟ وما يُشدّد عليه هنا ويُستغرب، هو الدور "الملتبس لعددٍ من الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية التي غذّت الاحتجاجات

ودعمت الحركات والثورات وحرّضت عليها، وأضفت عليها أشكالاً من التضخيم والتهويل، وغابت المهنية والموضوعية عن مراسلاتها وتحليلها، ولو كان صحيحاً التعلّل بصعوبة التحقق من المعلومات في المكان للحصول على المعلومة على الهواء وعبر الهواتف إرضاءً للمشاهدين والقراء. (10/ الصباح) وانساقاً مع عواطفهم إن لم نقل غرائزهم. وقد قامت محطات إعلامية بما يُطلق عليه البروباغندا حتى بلغ الرياء والتزوير ذروته حين بنت الجزيرة في ستوديوهاتها في الدوحة ديكورا يماثل الساحة الخضراء وباب العزيزية (أحياء في طرابلس الليبية) والتقطت أفلاماً كاذبة تصور "ثوار الناتو" وهم يدخلون طرابلس. والغاية الحقيقية هي إعادة استعمار ليبيا، ويرى كثير من المحللين أن هذا الاستعمار لم يحدث بدون معرفة أمير قطر وحكومته، بل إن العملية برمتها تجري تحت قيادته الشكلية. وهو ما ذكره وأكدّه إعلاميون وسياسيون عرب كناصر قنديل وإيلي فرزلي وأمين حطيط ووثام وهاب، وكثير غيرهم على المحطات الفضائية اللبنانية. وأظن أنهم أعطوا قطر وأميرها وحكومته حجماً أكبر مما هم فيه، فأغلب الظن أنهم لم يكونوا غير شركاء منفذين وكأدوات يسيرها الغرب الأوروبي، والأمريكي أكثر من غيره. والذي لا سر فيه أنه كان لمجلس التعاون الخليجي دور أساسي في دعم الحركات العربية في تونس وليبيا وسورية، وهو أول من دعا إلى تدخل عسكري في ليبيا، وكانت قطر البلد العربي الأول الذي ينضم إلى تحالف الناتو في حربه في ليبيا. وقد سرب أسلحة إلى (الثوار) الليبيين قبل إرسال قواته الأرضية خاصة خلال معركة طرابلس. وفي المقابل حصل على امتياز السيطرة على كل تجارة النفط نيابة عن المجلس الانتقالي. (33/ موقع عشتار)

إنّ حرب الضعفاء هي حرب الفتن كما يقال، وهي من الأساليب التي تمارسها بعض المحطات الإعلامية في الأمكنة التي تسعى لإثارتها كبت اتصالات هاتفية مبرمجة، وإجراء مقابلات مع أشخاص يزعمون بأنهم يمثلون المعارضة لتسويق أهداف سياسية. ومن ذلك سماع أصوات بعض السوريين يتحدثون باسم الشعب كله ويطالبون بالتدخل الدولي في سوريا، لأن هناك مذابح يجب إيقافها! وأخذت بعض الصحف والمواقع الالكترونية ومراكز الدراسات المرتبطة باللوبي الإسرائيلي والمحافظين الجدد؛ بنشر المقالات والمواد الصحفية المطالبة بإدخال

سورية فضاء الربيع العربي. (36/الديار) والفضاء المراد، ليس العربي، وإنما الربيع الأمريكي والغربي والإسرائيلي! حسب رأي المحللين السياسيين القوميين.

والحق يُقال، إنه لم ولن يوجد في الكون كله من يمثّل الشعب كله، فحتى الأنبياء وجد من يعارضهم، فكيف بأشكال الحكم أو معارضتها ادعاء ذلك. ولكن الإعلام عندما يكون في حالة نشر ثقافة ما، فإنه يضخم أموراً ويقزّم نقائضها رغبةً بخلق قناعات واتجاهات وميول جديدة، والعمل على ترسيخها في الوعي. والسياسيون الإعلاميون، والإعلاميون السياسيون، كلاهما يعلم أن أكثر المعارف تكتسب نتيجة استخدام حاستي السمع والبصر بنسبة تزيد عن 90٪ ومنهما يتكوّن جزء كبير من المعارف، والرأي والمواقف الشخصية والجماعية، وذلك ما يجعلهم يُركّزون على الصوت والصورة في الإعلام عامة، ويوظفونهما بطرق مختلفة، والتلفزيون وفضائياته يقوم بذلك خاصة. وصار للأخيرة أثر أكبر من غيره، إذ يتواصل بواسطته باستخدام الحاستين معاً كونهما أسرع في تكوين الإقناع. ولم تراع كثير من المحطات القيم الاجتماعية ولا الدينية وهو ما يدعو إلى وضع قواعد ملزمة للسلوك المهني الإعلامي دولية حتى لا تقوم وسائل الإعلام بما يخالفها من أجل تحقيق مجد شخصي. فالسلوك اللا أخلاقي قد يحقق نجاحاً استثنائياً، وهو ما أصاب محطات كالجزيرة بمرور وصل حد الهذيان بما تؤديه في تغذية الحركات والصراعات التي تُخدم الأهداف التي تعمل لها. وهو الدور الذي تلعبه ومعها حكومات عدة في الأحداث العربية. فقد كان لقطر ومحطتها الجزيرة دور بارز، وباتت وأمثالها تضطلع بدور الوسيط التكنولوجي الأهم في عملية التأثير، وتشكيل اتجاهات الرأي العام في المجتمعات العربية المأزومة. (37/باروت) فقد احتلّت بعض الفضائيات أذهان كثير من الناس. وما لا يُنكر هو مدى تأثير الجزيرة في نفوس البعض بتوظيفها أساليب علمية لأغراض عملية. ولكن يُعتقد أن هذا التأثير قد ضمّر بعدما بدأت قوى من الحركات العربية تكشف ممارسات للمحطة وقطر غير أخلاقية؟ وصار الناس يتكشّفونها تدريجياً. وساعد على ذلك ظهور بعض المعارضين بمظهر الحليف لإسرائيل وإعلانهم أنها ليست العدو الأول، إنما العدو الحقيقي هو الأنظمة الحاكمة. وهو ما أعلنه رموز من القيادة الليبية والتونسية الجديدين، وما أعلنه برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري (كما يوصف) الذي تشكل في باريس

2011 والذي يمكن أن يحدث مستقبلاً أن الخلافات ستظهر بين المعارضات العربية داخلياً، وكذلك بين دول الخليج العربي، بسبب الدور القطري. مثلما ظهرت خلافات بينها وبين غيرها من الدول والقوى السياسية التي تضررت من ذلك الدور الذي فاق حجمها السياسي والاجتماعي أضعافاً كثيرة! فوفق صحيفة "نيويورك تايمز" إن دولة قطر أصبحت نقطة مركزية في عالم عربي تعاني قواه التقليدية من الثورات وشيخوخة قياداته أو تعاني من حرب أهلية، والمنطقة تنظر إلى الولايات المتحدة كقوة في طور الضمور. ولعبت قطر دوراً طموحاً ومنتامياً، ففي الثورات العربية لعبت دوراً لعزل الرئيس السوري وساعدت في الإطاحة بالقدافي، وتوسّطت في أزمة اليمن، وهي تعتبر أكبر حليف لتونس. وأوضحت الصحيفة أن نوايا قطر ظلت غامضة لجيرانها وحلفائها، فالبعض يقول إنها تعاني من عقدة نابليون، في حين يقول آخرون إن لها أجندة إسلامية، لكن نفوذها يرتكز على حيازتها لأكبر احتياطي للغاز في العالم، وأكثر الشبكات الإخبارية نفوذاً في المنطقة، شبكة الجزيرة، وسلسلة علاقات مع الإسلاميين، وصناعة السياسة بيد أميرها. وقالت أيضاً: إنه رغم جميع التناقضات في سياساتها فإنها تقود تحولاً حاسماً في السياسة العربية، وهو ما على كثيرين في الغرب احتضانه، فالشرق الأوسط تهيمن عليه أحزاب إسلامية جاءت إلى السلطة في منطقة محافظة تتحول إلى الديمقراطية. ونقلت الصحيفة ما قاله المحلل السياسي اللبناني طلال عتريسي: قطر بلد بلا أيديولوجية، إنهم يعرفون أن الإسلاميين هم القوة الجديدة في العالم العربي، وهذا التحالف سوف يضع الأساس لقاعدة من النفوذ في المنطقة. (38/ لجنة البحوث) وأظن أن الوصف صادق تماماً، حيث إن قطر لا يمكن أن يستمر وجودها إلا بانشغال الآخرين من حولها وبإشغالهم بالفتن الداخلية والخارجية، وخلق مشاكل لهم بينية ومع الجوار.

الصورة الموصوفة، تُظهر أن حكام قطر لا يجدون مساحة داخلية كافية لتلبية طموحهم في أن يكونوا دولة لا إمارة صغيرة أو مشيخة، فضخموا مساحة نشاطهم في أي مكان يستجيب لهم، ويتنقلون باستمرار مكانياً وسياسياً، ويبدلون المواقف كلما ظهر لهم أنها لن تحقق لهم أهدافاً توجهوا إليها. وأظن أن تجربتهم تتكرر في سورية! فقد بدا واضحاً أن المشيخة ولسانها الإعلامي (محطة الجزيرة) ومرشدها

الروحي يتبنون " الثورة " فيها كما تبناها في ليبيا، وقبلها في مصر وتونس واليمن!. وفي هذا السياق كنا ممن تابعوا محطة الجزيرة وبعض المحطات الأخرى، العربية والناطقة بها منذ اندلاع الحراك التونسي مروراً بالمصري فاليميني فالسوري، وقد لاحظنا تطوراً ملحوظاً في صيغة العمل، ففي تونس وليبيا ومصر واليمن كان التواصل من المحطة مع مواقع الحراك من خلال المراسلين والمحللين الذين يؤيدون إفاداتهم بالصورة المنقولة من قبلهم، ولكن الوضع اختلف كثيراً في عمل المحطة في سورية، فصرنا نشهد يوماً ما متوسطه (4) أربع ساعات بث عن سورية وحراكها، بمعدل سدس بث الجزيرة، وهذا يدل على مدى الدور الموكول للمحطة الشبيه بالدور الذي مارسته في ليبيا، هذا أولاً، أما ثانياً، فإن المحطة اخترعت نظاماً جديداً في التواصل مع الوضع في سورية، وهو ما أطلقت عليه إسم شهود العيان الذين يتم الاتصال بهم في أي لحظة كأنهم موظفين في المحطة، وكان لأخطاء الرواية للخبر أثناء اتصال المحطة بهم ما يثبت ارتباط المحطة العملي بالحراك السوري، والمحطة من حيث الأساس لا تنفصل في أدائها عن سياسة الدولة القطرية التي روي عن أميرها في أجهزة الإعلام أنه على استعداد لإنفاق عشر مليارات دولار، ووصل المبلغ في أواخر العلم 2011 إلى خمسة عشر مليار، حتى أنه هناك من نسب إليه القول: أنه على استعداد لإنفاق مائة مليار دولار لإسقاط النظام السوري. (33/ موقع عشتار)!!!!؟

ومن متابعتنا لطرق الاتصال مع شهود العيان في سورية، كان الشاهد لا يعرف الإجابة أحياناً فيعطيه المذيع من الجزيرة الإجابة ك: أتريد أن تقول... ويعطيه الإجابة المطلوبة منه، وهكذا! ومن أشكال التناقض الذي يصل إلى درجة استغناء المشاهد المستمع أن شاهد العيان ممن سمعناهم أكثر من مرة، فمثلاً يسأله المذيع أو المذيعة ليث وصفاً للوضع في إدلب، وبعدها يقولوا: شاهد عيان من حلب أو من درعا! وبذلك كأن محطة الجزيرة تشبه نفسها بالنبي سليمان عليه السلام وتجعل شاهد العيان كالرجل الصالح الذي قال له: أنا أتيك به قبل أن تقوم من مقامك هذا، كما شبهها أحد الإعلاميين على سبيل الطرفة. وحاشا النبي أن تشبهه قناة الجزيرة أو غيرها، وحاشا الرجل الصالح أن يشبهه شاهد كاذب! وذلك ما يخالف

توجهات وتوصيات منظمة اليونسكو التي تؤكد على كرامة الإنسان وميثاق الشرف المهني كما نص ميثاقها.

إن الإعلام العربي المتوافق مع سياسة الغرب لقلب أنظمة الحكم في البلاد العربية وسورية منها، بات مقلقاً جداً حتى للشعوب التي تدعي تلك المحطات بأنها تقدم لها خدمات إعلامية؛ بسبب تعاملها غير الأخلاقي معها بطرق وأساليب فيها نوع من التغذية للفتن الاجتماعية. ولم يكن ذلك التعامل في حقيقته محبة بأهالي تلك البلاد ليكونوا في واقع أفضل، ولا كراهية بأنظمة حكمهما - وإن كان هناك بعضاً منه - إنما كجزء من الخطة والرغبة الخارجية! والإحساس بتواضع الذات ومحاولة التعويض. فكما قال طلال عتريسي: من المؤكد أن "شيخ" قطر يعاني من مركب النقص وعقدة نابليون معاً. وأظن أن العلاج سيكون قاس جداً، وغالباً سيأت من داخل محيطه استناداً لمبدأ يقول: من عق والديه عقه أولاده. وما صار متواتراً بين أبناء كثير من المجتمع السوري أن هناك مؤامرات محاكة على المنطقة العربية، وقد جاءت نسبة الموافقين من المستبائين على أن هناك مؤامرة 74% من الجزيرة ومن وراءها. فالعلاقة بين الثقافة والسياسة تبدو بأوضح مظاهرها عندما تشد الأزمات وتحقق المخاطر، كما في البلاد العربية التي تناقضت ثقافة بعض مجتمعاتها مع الضخ الإعلامي عليها بغية فرض اتجاهات جديدة ومناقضة لثقافتها عليها، وبذلك تصبح نظرية المؤامرة قائمة. وهو الرأي الذي يتبناه عدد لا بأس به من السياسيين والمحللين والمراقبين العرب في بلدان الحراك. وبخاصة بعد أن ظهرت ملامح الرابطة القوية بين الإعلام والسياسة مع التطورات التكنولوجية الحديثة، وبفعل المستجدات الاتصالية والسياسية، إلى درجة أن السياسة أصبحت بمثابة القلب من الإعلام والعكس صحيح. (11/م. المستقبل - شلبي)

لقد صارت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها المرئية والمقروءة والمسموعة تصور أن المخرج لسورية مما هي فيه، لن يكون دون التدخل الدولي الخارجي، ويتوقعون أن يستمر العنف حتى إلى ما بعد انتهاء انسحاب الأمريكين من العراق نهاية 2011 بانتظار قرارات أميركية حول وجهة التموضع الجديد لها في المنطقة بعد الانسحاب الأميركي من العراق، ومدى فعالية ذلك التموضع في تأهيل القوات

الأميركية للعب دور الشرطي بشكل مباشر بعدما اخفق الوكلاء، فأمرىكا تواجه أكثر من مأزق في الشرق الأوسط ووسط آسيا لاضطراب علاقاتها مع بعض الأنظمة، وفي الوقت الذي لم تضمن فيه بعد مصالحها ومصالح حلفائها حتى النهاية مع الأنظمة الجديدة التي أفرزتها حركة الشعوب في العالم العربي وبعض دول الشمال الإفريقي، أو لم تعلن ذلك وتركت للأنظمة على الأقل حق الإعلان، والذي بدأ يظهر بشكل متوالي من الأمريكان تزايد الشعور بالقلق الأمني الذي بدأ يدفع بواشنطن إلى الحروب الاستباقية، على قاعدة أن "خير وسائل الدفاع هو الهجوم". وهو ما أكدته الصحف البريطانية. (39/ البناء - محمد شمس) وأظن أن الإعلام وأدوات الاتصال، أو قسم منها على الأقل، سيتغير اتجاهها بعد ذلك الانسحاب المطلوب تغطيته بأحداث أخرى، حتى لا تظهر أمريكا بمظهر المهزوم، وهو واحد من الأهداف الأمريكية الأوروبية من إثارة الحركات في الوطن العربي، هذا ناهيك عن الأهداف الأخرى كسيادة سلطات جديدة في دول جديدة دينية ومذهبية متوافقة مع إسرائيل في الشكل وخاضعة لها في السلوك. وهذا ما سنفصل فيه لاحقاً.

مما سبق، يتبين لنا أن وسائل الاتصال والإعلام صادرت مساحات واسعة من النشاط المعرفي، بمضاعفتها مساحات التواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات، وإنشاء أنماط جديدة من المركزية والسيطرة تديرها نخبٌ جديدة. ورافق ذلك شعورٌ متزايد بالأحقية في المشاركة في إنتاج المعرفة. وبذلك تمكنت أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال من تحفيز أشكال جديدة ومبتكرة من الفعل والتعاطف الاجتماعي، وتمكينها وتضخيمها، وتحفيز وسائل جديدة لاستخدام المعرفة وتعميمها بهدف التغيير (27/ الجيوسي) المرغوب من نخب اجتماعية وسياسية تشكلت أو قيد التشكيل داخلياً وخارجياً، وهذه النخب منها ما تتوافق ومنها ما يتناقض سلوكاً وأهدافاً.

ووفقاً لمقولة: إن من يُعاین ليس كمن يُعانی، ولمعرفة ما إذا كانت تبدل وتغير الظروف يؤدي إلى تغيير وتبدل المواقف، قمنا بتاريخ 20/9/2011 بتوزيع استمارة استبيان على عينة عشوائية مؤلفة من 200/ مائتي شخص قصدنا أن

تكون مماثلة اجتماعياً للعيّنة التي درسناها بدمشق في 2011/3/15 وقد اعتمدنا ذات أسئلة الاستبيان السابق تقريباً، مع زيادة عدة فقرات، وكان تنوعنا لأسلوب الفقرات الاستبائية مقصوداً، حيث وضعنا احتمالات مختلفة للإجابة على بعض الفقرات، وكانت النتائج بالترتيب حسب اسم المحطة والعدد ونوع البرامج على الشكل التالي:

أولاً - إن مجموع الاستثمارات الموزعة على العيّنة (200) مئتا استثمارة. عدد الذكور (130) وعدد الإناث (70). وعدد استثمارات الذكور السليمة كان (126) أما عدد السليمة من الإناث فكان (67) وبذلك يكون عدد الاستثمارات السليمة التي خضعت للدراسة (193) استثمارة، والمفقودة (7) استثمارات. وبتفريغ الاستثمارات كافة كان ورد فيما يلي من فقرات.

ثانياً - فقرة، الزمن الذي أقضيه على شاشة التلفزيون كان متوسطه (5,15) خمس ساعات وخمس وأربعين دقيقة، ومتوسط عدد الساعات عند الإناث (4,15) دقيقة. أي بزيادة قدرها (45) خمس وأربعون دقيقة للذكور، عن المتوسط الذي كان في الدراسة السابقة بتاريخ 2011/3/15، وجاء متوسط ساعات مشاهدة الإناث بزيادة (30) ثلاثون دقيقة أي بزيادة قدرها (30) ثلاثون دقيقة عن المتوسط السابق.

ثالثاً - إن من يحوزون على حاسوب شخصي من الذكور، كان عددهم (79) فقط تسعة وسبعون شخصاً، بينما الإناث كان عددهن (6) ست فقط. وأكثرهم يزور الشبكة العنكبوتية " الإنترنت " إما كمشتركين أو بواسطة البطاقات بأزمان مختلفة.

رابعاً - البرامج التلفزيونية التي أهتم بمشاهدتها يوماً بالترتيب.

آ - الذكور: (سياسية - 87) (ثقافية - 17) (منوعة - 13) (دينية - 9)

ب - الإناث: (سياسية - 29) (منوعة - 17) (ثقافية - 15) (دينية - 6)

خامساً - أزور مواقع مختلفة على الإنترنت.

آ - الذكور: (لا أزورها - 57) (أزورها أحياناً - 41) (أزورها يوماً - 28)

- ب - الإناث: (لا أزورها - 51) (أزورها أحياناً - 13) (أزورها يوماً - 3) سادساً - المحطات التلفزيونية التي أشاهدها أكثر.
- آ - الذكور: (الدنيا - 41) (الإخبارية السورية 17) (الفضائية السورية 14) (دراما 7) والباقي محطات مختلفة كانت الجزيرة أولها، والعربية ثانيها.
- ب - الإناث: (الدنيا - 26) (الفضائية السورية - 15) (الإخبارية السورية - 8) (دراما - 6) (المنار - 4) والباقي محطات مختلفة.
- سابعاً - المحطة التي أرى الأخبار فيها صادقة وموضوعية أكثر.
- آ - الذكور: (الدنيا - 61) (الفضائية السورية - 22) (الإخبارية السورية 19) (الجزيرة - 7) والباقي محطات مختلفة.
- ثامناً - أعتقد أن للإعلام الدور الأكبر في استمرار الأحداث في سورية.
- آ - الذكور: (نعم - 93) (لا - 33).
- ب - الإناث: (نعم - 62) (لا - 5).
- تاسعاً - المحطات التلفزيونية التي أراها أداة لزرع الفتق في سورية والمنطقة العربية .
- آ - الذكور: (الجزيرة - 74) (العربية - 62) (BBC - 26) (أورينت - 22) (الحرّة - 19) (وصال - 13)... فهناك من سجل اسم محطة واحدة، ومن ذكر أكثر اثنتين وأكثر. وهذا ما اقتضى التنويه إليه.
- عاشراً - القناة التلفزيونية السورية التي أثق بها.
- آ - الذكور: (الدنيا - 69) (الفضائية السورية - 26) (الإخبارية السورية - 13) (الجزيرة - 9) والباقي إجابات مختلفة كانت.
- ب - الإناث: (الدنيا - 42) (الفضائية السورية - 14) والباقي إجابات مختلفة.
- وبالتالي فإننا ومن خلال الفقرتين السادسة والسابعة نلاحظ أن أكثر المحطات المتابعة، والصادقة والموضوعية في خبرها من وجهة نظر المدروسين كانت على التوالي: الدنيا السورية - الفضائية السورية - الإخبارية السورية - وكان هناك (186) فقط مائة وست وثمانون ممن سجلوا متابعتهم للقناة التربوية السورية، فلم

ندخلها في الترتيب لأنها قناة لا بد لكل من يعمل في الحقل التعليمي من التواصل معها، والذي بدا واضحاً أنّ قناتي الجزيرة والعربية تراجعت كثيراً عما كانتا عليه في دراستنا في شهر آذار/مارس وصار ترتيبهما في الدرجة الرابعة وما بعد. وهو ما يعني أن هاتين المحطتين لم تعودا محل ثقة عند المتلقي السوري، وربما صار ينظر إليهما وأمثالهما على أنها أدوات مضللة هيمنت فترة ليست طويلة. وعند عودتنا للاستمارات تبين لنا أن سن من يتابعون المحطتين المذكورتين كانوا ما بين (20 - 30) سنة، ومن الذكور حصراً، وهي السن التي يكون الإنسان فيها قلقاً في حاضره وعلى مستقبله، ويرغب بالتغيير السريع إلى ما هو أفضل له من وجهة نظره. ولاحظنا أيضاً أن نسبة اهتمام الإناث بالأمر السياسية أقل من الذكور، كما كانت نسبة اهتمام الإناث بالبرامج المنوعة والثقافية والدينية أعلى من الذكور. ولكن النسبة الأعلى للاهتمام عند الجنسين كانت للبرامج السياسية وما يتفق معها من تحاليل وأخبار. ومن اللافت للبحث أن الشريحة المدروسة أشارت إلى تدني نسبة من يتعاملون مع المطبوعات كوسيلة ثقافية بشكل كبير، كما أنّ الاستماع إلى المذيع صار قليلاً جداً، وتبين لنا أن نسبة المتعاملين مع الشبكة العنكبوتية معقول جداً قياساً إلى نسبة المتعاملين مع المحطات التلفازية. وكل ذلك له دلالات واضحة.

ورغم النتائج التي تغيرت ما بين الاستطلاع الأول والثاني، واختلفت النتائج لصالح المحطات السورية، لكن ذلك ربما كان بسبب الوضع الراهن الذي تتعرض له المنطقة العربية، وبخاصة سورية، وتفضيل المستبانيين لها كان لاشتراكهم في الحس الوطني، وليس لأن هذه المحطات أكثر تأثيراً على الغالب، مع أننا كسوريين نأمل أن تكون أكفأ في أدوارها وأعمق تأثيراً في الإنسان العربي عموماً وليس في الإنسان السوري فقط.

ومن الضروري أن نشير إلى أننا أثبتنا نصوص الفقرات الأساسية في الاستبانتين اللتين استمزجنا بهما آراء مجموعة من المجتمع العربي السوري حول الإعلام وبعض أدوات الاتصال، وقد لا تكون النتائج التي جاءت من المستبانيين في الدراستين كافية لتمثيل المجتمع السوري ككل، بسبب من أن العينة كانت من العاملين في مجال التربية والتعليم وكانوا من حملة الشهادة الثانوية فما فوق، باستثناء (12) اثنا عشر منهن (4) أربعة إناث، كانوا تعليمياً من حملة شهادة

إتمام مرحلة التعليم الأساسي فما دون. ولم تشمل الدراسة عاطلين عن العمل، ولو شملت ممثلين عنهم، لربما جاءت النتائج مختلفة عن التي ذكرت سابقاً.

ولا بد من الإقرار بأن الملاحظات التي ذكرت سليمة، وبحث هكذا عنوانه، عن التغيير الاجتماعي وحركاته؛ يجب أن لا يغفل ذلك. وللإيضاح، فإننا نقر بصوابية الملاحظات. ولكننا ننوه إلى أننا حاولنا توسيع دائرة المستبانيين فلم نوفق، حيث كان هناك استهجان من البعض ممن عرضنا عليهم استمارة الاستبيان وما المطلوب منهم! ولذلك آثرنا التعامل مع العاملين فقط، على أمل أن نُجري دراسة خاصة بالعاطلين عن العمل مستقبلاً. (إن استطعنا) ونقر أيضاً، بأن النتائج ليست معبرة عن شرائح المجتمع كافة، لكنها تعطي إشارات سليمة عن الاتجاهات الاجتماعية بنسبة عالية، نظراً لأن نسبة المتعلمين العاملين في قطاع الدولة من الفئات التعليمية والعمرية كافة، ومن العودة إلى سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، فإن عدد المسجلين في مكاتب التشغيل فيها بلغ حتى 2011/3/31 رقماً هو (1448067) أي قرابة مليون ونصف مليون شخص من الفئات كافة. (40/موسى الشماس - جريدة الثورة) ومن هذا العدد الضخم فعلاً؟ يمكن أن نستدل على نسبة صدق التمثيل في الاستبانة للمجتمع السوري. فإذا كانت نسبة البطالة في سورية وصلت إلى حد عالٍ مقداره (22٪) تقريباً، وفرضنا النسبة ذاتها كنسبة خطأ في التمثيل، فإن صحة الدراسة تكون ذات نسبة عالية (وأنا هنا استعنت تشبيهاً بحال باطلة للاستدلال على إمكانية حقيقية في الدلالة).

إن الإعلام عموماً بغض النظر عن هويته (جنسيته) الوطنية في البلاد العربية، له دور جدلي مع المجتمع والسلطة بالوقت نفسه. ومن المفروض عليه أن يكون في علاقته بالمجتمع لمساعدته في حمايته من أي خطر يمكن أن يتعرض له سواء من السلطة أو من الخارج المضاد له. فوسائل الإعلام في أساسياتها يجب أن تكون أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها، وعلى توحيد مناهج السلوك وتحقيق التكامل الاجتماعي. (177/25) فكما ذكرنا لها علاقة جدلية مع الجمهور ومع السلطة. أما جدليته مع السلطة وتناقضه معها فإن تجيء بردعها عند ظلمها ومؤازرتها عند توافقها مع أغلبية المجتمع المحكوم منها، لا أن تكون متحالفة

ومؤازرة للخارج الآخر النقيض في كل شيء، لأنه سيصبح هدفاً ومطية لذلك الآخر. وهذا ما يمكن أن يكونه الإعلام العربي ومعه المواطن العربي؛ سيكون موقف الغرب منه مسلماً كان أم مسيحياً كما كان تاريخياً موقف المتعالي عليه، وسيبقى العالم العربي هدفاً للحملات الإعلامية الشرسة من قبل وكالات الإعلام الغربية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتستخدم ترسانة الأسلحة الإعلامية الحديثة لتوجيه الرأي العام في المجتمعات العربية، وإضعاف جهاز المناعة الثقافية له بترويج نتاج الفكر الغربي وقيم الحضارة الغربية. (301/29) وهناك قنوات عربية الاسم والمكان تتوافق، بل تتطابق في دعاواها مع الإعلام الغربي في التوظيف المذهبي الديني، وفي إيقاظ الانتماء العرقي والعقدي، والتنبيه الدائم للحركات السياسية الدينية بما تعرضت له من إقصاء سياسي وتحريضها لها على ضرورة الحصول على حقوقها السياسية ولو بالعنف والسلاح!

ويمكننا التأكيد بأن الإعلام العربي عامة لم يكن في المقام المناسب من الوعي العربي الوطني أو القومي ولا المناسب له، فبقي يتعامل مع أي حدث عربي كبير أو صغير دون أن يتنبه للخلفيات الماثلة وراء هذا الحدث، إلا إذا كان شريكاً في الحدث كمحطة الجزيرة المعبرة عن الحلم القطري أن تصبح كإسرائيل، كما رآها البعض، وذلك عملاً بنصيحة "إسحق رايبين" للقطريين: بأن إسرائيل هي المثال لتجاوز الإعاقات الجغرافية (صغر المساحة) والديموغرافية (عدد السكان) اللتان تجعلان من قطر دولة ضعيفة. وعليه فإن قوة قطر ترتبط بتشبهها بإسرائيل. وهي نصيحة رؤيت أنها كانت غالية على قلوب حكام قطر وبخاصة رئيس وزرائها ووزير خارجيتها "حمد بن جاسم" الذي يمثل التجسيد الفعلي للأسرلة عبر مباشرته استعداد العرب، ورشوة بعضهم بانتظار استعدائه لاحقاً. (34/ المركز العربي) وفي كل الأحوال، يمكن أن نتفق جميعاً، أو بنسبة غالبية، أن المحطات الإعلامية مثلما تصنع لنفسها أتباعاً وأنصاراً، فإنها في الوقت عينه، يمكن أن تنتقل بهم ككل، أو بجزء منهم إلى الموقع الآخر، نتيجة لأخطائها، وعدم مهنتيتها، فيصبحوا لها أعداء بنفس النسبة التي كانوا عليها سابقاً، وأحياناً بنسبة أكبر! والذي ينطبق على وسائل الإعلام العربي، وبخاصة محطة الجزيرة التي يمكن أن تكون التاجر الإعلامي الأكثر سيطرة على السوق الإعلامي، ولم يعد المعلقين

ومعدي البرامج والإخباريين غير رجال بيع ، والمنافسة قائمة على جذب جمهور المشاهدين لمتابعة الأخبار تماماً كما هي قائمة في البرامج الأخرى. (187/28) فقد صار الإعلام العربي موزعاً بين صنفين رئيسيين ، أحدهما يدفع الحراك باتجاه تفاعلي صوب السلم والأمن الاجتماعي من خلال الشرح والتحليل للقضايا الاجتماعية والوطنية ، وتوعية المواطن بها ، وترسيخ قيم المواطنة المناهضة للوطنية ضد الغزو الثقافي والسياسي. فالإعلام الوطني والقومي المتفق معه ، والإنساني المتعاطف معه ، تكون أهدافها وسلوكياتها خيرة ولصالح المجتمع ، وتتصف بالموضوعية غالباً رغم انحيازها للسلطة. وإعلام آخر يجرّس بعض أجزاء المجتمع أو أفراد منه ، ضد أجزاء وأفراد آخرين في المجتمع ، وتساعد على تعميم وتوسيع التباين الاجتماعي للوصول إلى الصراع التناحري ، ويدفعه باتجاه التدمير الاجتماعي تحت مظامع وغايات سياسية. وخلاصة القول : إن أجهزة الاتصال والإعلام ككل وسيلة فعالة هي سلاح ذو حدين ، فهي خيرة ، إن نحن أحسننا استعمالها في خدمة مصالح المجتمع وحسن التفاهم بين الشعوب ، وإن نحن أسأنا هذا الاستعمال فإنها ترجع علينا وعلى مجتمعاتنا بالشر والوبال. (181/25) فالدور الذي صار للإعلام المرئي / المسموع في العصر الحالي واسع ومهم جداً في تكوين المواقف والاتجاهات أكثر من غيره من وسائل الإعلام الأخرى. واستناداً لهذه المسألة بات بعضها واقعاً في فخ المعطى النفسي : إن الحديث المتتالي عن أمر ما هو بمثابة أمنية يأمل صاحبها في تحقيقها ، فمن خلال البرامج التي يقوم باختيارها وترويجها المستعمرون القدامى والجدد يتم بث الأفكار والقيم وأنماط السلوك الغربية ومحاولة ترسيخها لدى الشعوب النامية. وإذا كانت حرية التدفق الإعلامي ضمن شعار حرية الإعلام هي المظلة التي تتمسك بها الدول الغربية ، وخصوصاً الولايات المتحدة حيث يمارسون من خلالها كافة أشكال التشويه والغزو الثقافي لدول العالم الثالث ، وعليه فإن الرجوع لاستجلاء جذور القضية قد يساعدنا على إدراك أسباب وأبعاد الصراع الذي تخوضه دول العالم النامي في مواجهة الدول الغربية لإقرار النظام الإعلامي العالمي الجديد. (19 / 163) وقد أخذت ملامح هذا النظام تعلن عن نفسها بشكل واضح ، من خلال تغطية بعض المحطات للحراك العربي الراهن ، وبخاصة بعض المحطات التلفزيونية العربية الغنية ، التي صار عندها

تسويق الصورة هدف مهما كان نوعها، والكلمة سواء كانت ذات قيمة، أو بلا معنى أخلاقي، وباتت الكلمة - الصورة هي عندها البضاعة التي على فرق العمل في التلفزيونات من مذيعين ومعلقين ومحللين ومصورين ومخرجين و... بثها وإيصالها للمتلقي بالصيغة التي يكلفون بها، باختصار العاملون في أي محطة، عليهم القيام بتسويق الصورة ومرفقاتها. وهنا تصبح المواقف السياسية هي البضاعة الأولى تسويقاً؟

الفصل الخامس

**(الحراك الاجتماعي العربي
وأثاره على الحراك السوري)**

قبل أن ندخل إلى خضم البحث في: آثار الحراك العربي بهوياته الوطنية المتعددة وآثاره على الحراك السوري. لا بد لنا أن نشير من البداية أن الحراك السوري بدا حتى الآن (نهاية عام 2011) محتوياً صفات كل أنواع الحركات العربية الأخرى. وهناك محاولات لإضافة صفات جديدة يكون لها أرضية تمكّنها من تحقيق أهدافها. وهو ما يؤكد تأثره بها بشكل مباشر وغير مباشر. وقبل أن نفصل في الحركات العربية وفي أسبابها، من الضروري أن نبين أن هناك سبب خارجي يتواجد قبل غيره عند قيام أي حراك مهما كان نوعه، فحتى لو كان لصالح الشعوب، فإن ذلك السبب سيحضر لتقويضه تحت بند الديمقراطية التي يحاول الغرب جعلها دائماً، الواجهة السياسية لمطلب التغيير، والمحرك الرئيسي لأي حراك. فالغرب بدعواه أنه مركز الحضارة الديمقراطية؛ لم يمنع إنتاج العنصرية والحروب الدينية والقومية والاستعمارية والنظم الفاشية والحروب الكونية التي جعلت هذه المجتمعات الديمقراطية تتفوق على وحشية الإنسان البدائي في الإبادة والتدمير، ولم تمنعها من أثره الرأسمالية المتوحشة التي جعلت وتجعل (20٪) من البشر هم سكان الشمال الأوروبي الديمقراطي يستأثرون ب (86 ٪) من خيرات العالم، تاركين (14٪) من ثروات العالم ل (80٪) من السكان، ولم تمنع التطبيقات الغربية للديمقراطية من أن تكون التجارة الأولى تجارة السلاح، تليها تجارة المخدرات، تليها تجارة الدعارة. (10/133)

وإذن هناك سبب يبقى ماثلاً دائماً وذي تأثير مباشر وغير مباشر في أي حراك اجتماعي في أي مكان. ولكن ذلك لا يعني أن الغرب يجب أن يبقى بشكل دائم هو الشماعة التي يعلق عليها كل شيء، ولا دور لغيره. فذلك ليس كذلك، لأن الأسباب الداخلية في مواضع الحركات لا بد من حضورها دائماً أيضاً ليتم التغيير؛ ويجب أخذها بالاعتبار، كما هو الحال في المنطقة العربية التي بدأ فيها الحراك من تونس في الشهر العاشر من عام 2010 ولم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر ليصل إلى

بعض أهدافه التي كان أولها رحيل الرئيس بن علي ، وكانت مصر أول المتأثرين ، حيث بدأ الشعب الحراك العلني والعملي فيها بتاريخ 25 أكتوبر 2011 ولم يمض على بدئه أكثر من ثلاثة أسابيع ليتحقق هدفه الأهم ، وهو استقالة الرئيس مبارك ، أو ما سمي نقل صلاحياته. وفي اليمن بدأ في الشهر الثاني 2011 ووصل إلى أول أهدافه بتسليم الرئيس علي صالح مهامه لنائبه تمهيداً لإجراء التغييرات ، وتم ذلك بعد مضي أكثر من عشرة أشهر على انطلاقة الحراك. أما في البحرين فما يزال الحراك جارياً ، ولكنه ضعيف ، أو أضعف نتيجة تدخل قوات عسكرية من دول الخليج. والتحرك في سورية بدأ مع نهاية الشهر الثالث 2011 وما يزال مستمراً . وهناك حركات ذات أنواع مختلفة قليلاً عن السابق ذكرها ، لن نتعرض لها ، ليس لعدم أهميتها ، ولكن لأنها لم تكن بنفس المستوى الاجتماعي والسياسي للحركات التي ذكرنا.

ولذلك سنذهب أولاً إلى تونس ، وأياً كان الذهاب إليها لا يمكنه ولو فكراً ، إلا أن يتذكر المفكر وعالم الاجتماع العربي المرموق " ابن خلدون " صاحب المقدمة ، وله العبارة الشهيرة "ال عمران البشري والاجتماع الإنساني" ونراه مع كثير غيرنا الباعث الحقيقي للأخذ بفكرة التناقض الاجتماعي ودورها ، لفكرة الدور الحضاري وآثاره ، التي عممها مفكرون غربيون ، والآن ونحن في مجال البحث عما حدث في تونس من حراك اجتماعي بدأ في الشهرين الأخيرين من عام 2010م وآثاره في المنطقة العربية ، لا بد أن ننوه إلى أن تونس لا تختلف اجتماعياً عن البلدان العربية اختلافاً كبيراً ، فقد تعرضت مثلهم لحالات ازدهار ورخاء وتردي وتخلف متعاقبة ، وتعرضت للاحتلال ، وحققت الاستقلال ، وكان آخرها الاحتلال الفرنسي. وظهر في العصور الحديثة رجال حاولوا النهوض بها وبعثها من جديد ، ومنهم خير الدين التونسي في القرن التاسع عشر ، الذي كان له ما للطهطاوي في مصر ، ولكن محاولته النهضوية أجهضت كما محاولة محمد علي في مصر ، وكان للاحتلال الفرنسي لتونس دوره الكبير في القضاء على تجربة خير الدين ، وخلق لاستمرارية حال التخلف والتردي في تونس.

ولكن التونسيين حاولوا إعادة تجربة خير الدين ، رغبة في تحقيق الاستقلال عن الفرنسيين للنهوض مجدداً ، وظهر قادة ومفكرون كالثعالبي وفرحات حشاد

كما محمد علي باشا والطهطاوي وسعد زغلول في مصر، وظهرت أحزاب كالاتحاد التونسي للشغل والحزب الدستوري إلخ، وعمل التونسيون على مقارعة الاستعمار الفرنسي سياسياً طيلة الاحتلال بواسطة فاعليات شكّلت حركة التحرر الوطني، وظلت سلمية الطابع، خلافاً لأقطار عربية كسورية ومصر والجزائر التي مارست الكفاح المسلح في أزمان مختلفة.

إن قراءة لتاريخ الحركات السياسية والاجتماعية العربية التي عملت لتحقيق الاستقلال عن المستعمر، كان قادتها من الطبقة الوسطى الناشئة من رحم الطبقة الإقطاعية؛ ممن تلقوا تعليماً في الكليات والمدارس الأوروبية الموجودة في البلاد العربية كلبنان ومصر وسورية، والمدارس التي أنشأها متنورون عرب، وكونوا أحزاباً سياسية متشابهة بينياً ومشابهة للأحزاب الغربية في طرق بنائها وهيكلاتها التنظيمية، واستطاعوا تحقيق استقلال بلادهم عن الاستعمار، واستلام سلطاتها فترة قصيرة زمنياً كسورية، أو طويلة في بلدان أخرى كتونس ولبنان. وإذا نظرنا إلى التركيبة السياسية والاجتماعية التونسية، فإننا نجد فيها ظهور عدد من الأحزاب السياسية منذ الربع الأول من القرن العشرين، ومنها ما يزال قائماً حتى أيامنا هذه. ولكنها لا تختلف عن الأحزاب العربية الأخرى التي بدت مشابهة للأحزاب الأوروبية ولكنها لم تمتلك تجاربها، ورغم أنها كانت وطنية إلا أنها لم تكن ثورية لا في الفكر ولا في الممارسة. (40/مروة) ونحن إذا عممنا هذا المقياس على حركات التحرر العربية، فلن نجد أي حركة تحررية يمكن أن تُوصف بأنها حركة ثورية، لا أثناء الكفاح ضد الاستعمار ولا حتى بعده، اللهم إلا في اليمن الجنوبي السابق الذي اعتمد العنف الثوري أسلوب عمل.

وإذا رصدنا المرحلة الحالية في البلدان العربية منذ بداية مرحلة النهضة في القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه، وبخاصة ذات الحكم الجمهوري، سنجد أنها كانت موطناً لثقافات وافدة من الخارج "بورجوازية ويسارية" الصفات والممارسة، وكثيراً من أدواتها، وتكونت فيها ثقافات متعددة متناقضة بينياً أحياناً؛ ومناقضة لهوياتها في أغلب الأحيان، كما أن بعضها في أحيان وفترات زمنية، كانت الثقافة السائدة فيها معارضة لانتمائها ولهويتها الاجتماعية، بل والإثنية القومية. (93/6)

إن تونس كانت مثلاً مجسداً للتناقض بين الثقافة المفروضة عليها، وبين هويتها الاجتماعية وانتمائها الوطني والقومي. وخاصة في المرحلة التي تسبب فيها "الحبيب بورقيبة" حكم تونس. وإذا كان "بورقيبة" قد انصاع للحركات الوطنية واتجاهاتها العامة لعقد من الزمن، أو بالأحرى هادنها منذ الاستقلال حتى بداية السبعينيات، إلا أنه انقلب عليها وصادر حكم تونس، وتغلّبت العيوب على المحاسن، وأحاطت قلة من أصحاب الثروات بالحاكم بأمره وعززتهم تدخلات أجنبية. (42/81) وفرض "بورقيبة" نظامه الأبوي على التونسيين لإضفاء هالة شبه قدسية حول شخصه؛ مستمداً ذلك من العقيدة الإسلامية التي تضع الأب في منزلة عالية أسرياً. ومع أن "بورقيبه" لم يكن لديه كبير احترام للقيم الدينية، لكنه استفاد من توظيفها. وهو ما أسماه "أحمد بن صالح": مرض الأبوة، أي هيمنة صورة الأب على المجتمع التي بواسطتها هيمن بورقيبة على مساحة واسعة من أذهان التونسيين. الوصف المذكور عاشته تونس في عهد بورقيبة وبعده "بن علي" الذي صادر السلطة منه استمراراً لهيمنة صورة الأب، أب الأمة! ويؤكد "بن صالح" قائلاً: نحن في حاجة ملحة إلى إصلاح ذلك، إلى إصلاح نفوذ الأب بإيجاد الوسائل الكفيلة بأن تجعلنا نستغني عن أن نجد أباً لنا (ويقصد رئيس الجمهورية بورقيبة) فنحن لسنا لقطاع وإنما نعرف من نحن. (42/71) الوصف السابق ليس خاصاً بتونس فقط، وإنما تقع تحته البلاد العربية كلها، اللهم إلا لبنان التي تختلف حتى في نوع ديمقراطيتها المسماة عادة ب: الديمقراطية الطوائفية، فلكل طائفة دينية أو عرقية أب خاص بها. فالحكام العرب عموماً ظل ينظر إليهم كأباء للمواطنين، أو للرعية، وهذه الممارسة وغيرها ساهمت في تكون أشكال من الحراك الاجتماعي كانت تونس ساحتها المبكرة بعد أن امتلأ الشباب بمشكلات عديدة أهمها: الاستلاب، وعدم الإحساس بالقيمة، وانعدام الحرية، والفقر، وعدم توافر فرص العمل. وهو ما تحدث عنه المنصف المرزوقي واصفاً مرحلة التسعينيات في تونس فقال: لقد استشرس النظام السياسي في ضرب حري الرأي والتعبير والتظاهر وبث الرعب في صفوف الناس، ونظم العديد من المواسم التهريرية تحت اسم انتخابات، وكل ذلك باسم الديمقراطية وتحت شعارات من نوع ترسيخ المسار الديمقراطي وتجزير المشروع الديمقراطي... وليس المرء بحاجة لفطنة كبيرة لاكتشاف ما في

الخطاب من زيف مفضوح، وهكذا كان الناس يروا المنكر ولا يستطيعون تغييره، ويعايشوا التزييف ولا يستطيعون محاكمة أصحابه، ويعاينوا كم تستخف السلطة بذكائهم وبكرامتهم ولا يستطيعون أن يفرضوا عليهم الحد الأدنى من احترام هذا الذكاء. (20/المنصف)، فعملية التزييف كانت دائماً واسعة النطاق، وهو ما أدى إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية وفكرية سلبية. فقد عاشت الشعوب العربية احتجاجات وإضرابات سياسية عديدة أُطلق عليها تعبير "انتفاضة". ومثلت الإضرابات الناجمة عن العلل الاجتماعية أحداثاً متلاحقة في الوطن العربي؛ وانتقلت هذه الأحداث على فترات زمنية متفاوتة من مكان إلى آخر.

ويعدّ الاتحاد التونسي للشغل من أقدم وأعرق مؤسسات المجتمع في تونس. بينما لم تعرف الأقطار الأخرى ذات التجربة الحزبية التونسية رغم ما يسجل عليها من ملاحظات، فقد مثل اتحاد الشغل فيها على مدار تاريخه الحاضنة الشعبية للعمل الوطني التونسي، وكان لقادة من الاتحاد أمثال فرحات حشاد، والحبيب عاشور من حركة التحرر دور قيادة العمل الوطني وحركة التحرر ضد الاستعمار. ويثبت التاريخ الحديث أن الحركة النقابية التونسية ذات تاريخ عريق ومؤثر في حياة التونسيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد التحقت بالثورة الأخيرة منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 وتفاعلت معها بقوة خلال مراحلها منذ بدأت أحداثها في "سيدي بوزيد"، وتوسعت إلى المدن الأخرى.

الترجمات تلك وغيرها، كانت المحرضات الهامة التي ساعدت على تعميم الحراك الاجتماعي الذي أدى إلى التغيير السياسي أولاً، ولكنها ليست السبب فيه، فالتغيير عادة ما يحدث نتيجة للتبدل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وهذا التبدل يكون أكبر خاصة عندما تكون تلك العلاقات منشأة إنشأً سلطوياً دون أن يكون للبنى الاجتماعية فيها من دور سوى الالتزام بتنفيذها.

وثانياً، يحدث التغيير نتيجة للتناقضات الاجتماعية التي تسود توتراتها وتناقضاتها في المجتمع. والحراك الذي تم في تونس ومصر كان إضافة للدور العام الذي يتمثل بالغرب الاستعماري، نتيجة للسبيين الداخليين الموصوفين أعلاه، وقد يحدث في بلدان عربية أخرى. ويمكن أن تقوده نخب وطنية ذات إشعاع وطني

وقومي تتمثل في الشريحة المتعلمة أكثر من غيرها، فتونس ومصر لولا هكذا نخب لما وعت ما فعلته السلطة ولم تقم ثورتها. ولكن لا يكفي قلب نظام الاستبداد لطي التاريخ المرتبط به. ففي بعض الحالات يبدو التصرف بالحرية أصعب من افتكاكها، يصبح على من حصل على حريته الوعي بكيفية المحافظة عليها وصيانتها. فالظلم والاستبداد لا يكمنان في العلاقات بين الطبقات أو الأجناس فقط، بل بين مختلف التوضعات الديموغرافية في أي مجتمع. والمجتمع المعاصر / كما يقول "ديفيد ريسمان Resman" مكون من توضع اجتماعية، أو طبقات، شأنها في ذلك شأن الطبقات الجيولوجية تعكس رواسب الزمن المتراكمة. (262/5) والمجتمعات تتألف من طبقات وفئات تصل إلى حالة الانفجار الاجتماعي نتيجة للضغط المتكرر من قبل السلطة، تحت عنوان الضبط الاجتماعي للتباين المتصاعد. ومن المعلوم أن الكيانات السياسية تكون في أضعف حالاتها أثناء حدوث فوران اجتماعي عارم، فتلجأ الحكومات إلى ضبطه بوسائل شتى، وقمعه في أحيان كثيرة، والضبط إذا كان عنيفاً وقمعياً واستبدادياً، أو سلطوياً بفرض القوانين من وجهة نظر الحكومات، سيؤدي غالباً إلى حراك اجتماعي عنيف، وثورتي أحياناً، كالذي دار في بلدان عربية عدة، وقد يبدأ سلمياً ويستمر على هيئة احتجاجات سعيًا لتلبية مطالب القائمين به.

إن التحركات الاجتماعية العربية تتشابه في أشكال سلوكها وتشترك كثيراً في الأسباب الباعثة لها، وتتأزر مباشرة وبشكل غير مباشر محاولة بناء تراكم اجتماعي لتوسيع مستوى أفعالها، ويتواصل أعضاؤها ليتولد الانفجار بطرق كثيرة كاستخدام شبكة الإنترنت، ليصبح الحراك علنياً تحت عنوان التغيير، وحاملاً أهدافاً كثيرة تعبر عن حقوق أبناء المجتمعات عنوانها الرئيسي الديمقراطي، بعد أن كان حراكاً مقموعاً وكامناً "تحت اجتماعي" * يتمثل باحتجاجات فردية، ثم يتطور وينمو ليصبح عاماً يؤدي إلى تغييرات داخل النظام نفسه، كما يجري في أوروبا الآن /2011/، أو عنيفاً كالذي يجري في الأقطار العربية، وتحاول فيه السلطة فرض

* تحت اجتماعي بمعنى: الأفكار الاجتماعية المشتركة التي يمكن أن تتحول إلى سلوك.

الضبط الاجتماعي وتمارس وظيفتها الردعية والقهرية بكل أشكالها، بواسطة الأجهزة الأمنية أكثر الأحيان، والقوات المسلحة في أحيان أخرى، لتحدث حالات من الصدام المتناوب وشبه الدوري، وذلك ما يؤجل تلبية مطالب الطرفين المتصارعين، لأن مطالب المعارضين تتضخم، وقدرة السلطة على تلبية مطالبهم تضعف كلما تقلصت سيطرتها! والذي يبدو أن المنطقة العربية ستنتقل إلى مرحلة جديدة ستظهر فيها نظم سياسية أكثر ديمقراطية وشفافية وتعبيراً عن طموحات شعوبها، بإرادتها أو رغماً عنها، وقد حدث بعض ذلك في مصر وتونس. أما بعضها الآخر فقد يختفي ككيانات سياسية موحدة، وينقسم إلى أكثر من دولة يعبر كل منها عن هوية وتطلعات جماعة عرقية أو دينية معينة. وقد ظهرت ملامح هذا التصور فعلياً في دولتي السودان، وشبه عملي في العراق شبه المنقسم الآن إلى دولتين: عربية وكردية. وبالوقت ذاته لا يمكن استبعاد ظهور كيانات سياسية جديدة ناتجة عن توحيد أقسام من دول قائمة الآن لتشكيل كيانات جديدة، كما في حالة ملايين الأكراد المنتشرين في سوريا والعراق وربما تركيا، والتصور المحتمل حول الحلم القطري الذي يعبر عنه محللون غربيون بالامتداد جغرافياً على حساب تجزئة العربية السعودية! ووفقاً لهكذا تصورات فإن عملية الهدم والبناء المعقدة لن تكتمل إلا بعد مرحلة من العنف. (40/مركز الأهرام) كما قال جمال عبد الجواد، فحتى التي تدعم التغيير ستخضع بالتأكيد للتغيير، ويحتمل تقسيم بعضها جغرافياً وسياسياً كالسعودية، وربما سيختفي بعضها عن الوجود أيضاً، وبخاصة الصغيرة جغرافياً، ومنها ما ستدمج ربما في كيانات جديدة.

ورغم كل ما أوردناه من آراء وتصورات، فإنها لن تغير التغييرات وحركاتها، لا الإيجابية ولا السلبية، فأى رغبة لكي تنجح تحتاج لوعي جماعي مشترك، إما أنه يتكون داخلياً وبالرغبة، أو يُحقن في الأشخاص بوسائل وطرق عديدة يكون الإعلام أهم أداة فيها. فبمجرد إثارة أفكار التغيير ستقابل بأفكار وأشكال سلوك مناقضة، وقد تستمر الأولى وتنجح، وقد تفشل، وذلك حسب قوتها أو ضعفها، ومدى توافر أسبابها والأدوات الكافية، ففي المنطقة العربية منها ما صار واقعاً حياً، ففي العقود الأربعة الأخيرة من عام 1970 - 2010 تمثلت أسباب التغيير بـ: تضاعف عدد السكان أربعة أضعاف تقريباً، وتضاعف حجم المدن ومتوسط

الدخل بنفس النسبة تقريباً، وارتفع عدد المؤسسات التعليمية أربع مرات. وتضاعف حجم الطبقة المتوسطة مرتين (أظن أن الطبقة الوسطى في أكثر البلاد العربية تتآكل باستمرار) وارتفع عدد أجهزة التلفزيون عشرين مرة، وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربي للخارج ثلاثين مرة. (301/14) هذا إضافة إلى أسباب يشترك المواطنون العرب فيها عموماً، ومنها:

- 1 - عدم ممارسة الحريات السياسية على النمط الأوروبي، مما ولدّ رغبة ملحة عند العربي بتقليدها، خاصة بعد أن تثقف بها وخبر نوعها وطرق ممارستها.
- 2 - تضخم الفساد وظهور شريحة طفيلية واسعة نتيجة له، جعلت الكثير من أبناء المجتمع يوحّدون بين نظام الحكم وممارسات تلك الشريحة.
- 3 - تقزّم فاعلية القضاء ودوره بسبب كونه ملحقاً بسلطة الدولة.
- 4 - إحساس أبناء المجتمع بهيمنة الأجهزة الأمنية وطغيانها على الحياة العامة.
- 5 - انخفاض الدخل الفردي وانتشار البطالة الفعلية والمقنعة.
- 6 - عجز الطبقة المتوسطة عن القيام بدورها بسبب تأكلها لصالح غيرها.
- 7 - الإهمال والتقزيم للمثقفين ودورهم، والتعامل الانتقائي من الدولة مع بعضهم أدى لعزوف الكثير منهم عن المشاركة في الحياة السياسية والعامة.
- 8 - ضآلة حجم دور الأحزاب أدى إلى هيمنة الحكومات على كل شيء، مما ساهم في خلق حالة كمون اجتماعي قابل للانفجار.

والسابق، وما ذكره "سعد الدين إبراهيم" صنّعت الحراك العربي في المنطقة العربية وبخاصة في تونس ومصر وسورية، بأسبابه الاقتصادية والاجتماعية، وتشير إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء عام 2010، حول الأحوال المعيشية أن 33.9% من السكان، أي أكثر من الثلث يعيشون في وسط غير منظم، وهذا يعني تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من كهرباء ومياه وشبكة طرق وصرف صحي ونظافة وخدمات أخرى. وبلغت نسبة البطالة 39.4% بين المصنّفين "تعليم ثانوي" و32% للمصنّفين "تعليم عالي"، وبلغت مستوى متدنياً بين الفئة المصنّفة "لا شيء تعليمياً" بـ 4.5%، والمشتغلين من حملة المؤهلات العليا 16.2%،

في حين تصل هذه النسبة إلى 37.2% لتصنيف ثانوي، وإلى 35.6% لتصنيف تحت ابتدائي بمتوسط قدره (27,4) (41 - التونسي للإحصاء)

الإحصاءات أعلاه تدل على مدى الفقر والظلم الذي يعيشه الإنسان التونسي، وتراكمه المديد، وكان الشباب المتعلم هم من يعانون من البطالة أكثر. وعاش مثله الشباب المصري وضعاً أقسى وأصعب مما دفعه وهو غير "المؤدلج" وغير المنتمي ككل إلى التيارات السياسية إلى الفوران. ومثلت الدافعية الذاتية النابعة من الإحساس بالتهميش وبالظلم الاجتماعي والسياسي، السبب في تدفق الشباب إلى الشارع والانخراط في الأحداث بأشكالها كافة، واستمرت قوه هذه الدافعية تكبر يوماً بعد يوم ككرة الثلج المتدحرجة حتى وصلت مشارف قصر بن علي، وعلى أثرها قرر الهروب بعد ما كان يمارس والعديد من رموز نظامه وحاشيته إرهاب الدولة المنظم، حيث أُرهب الناس بعصا الأمن، وكان الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والأخلاقي منتشرًا، وسيطرة وتحكم طبقة إقطاعية على مقدرات البلاد وخيراتها واستغلال أبنائها؛ متكئة في ذلك على عصا الأمن الغليظة، وهذا ما تكشف بصورة واضحة قضايا فساد الرئيس بن علي وحاشيته من أسرته وأسرة زوجته وبعض الرموز المحسوبة على النظام. وهم من كانوا يسيطرون على مجمل النشاط الاقتصادي لزيادة رساميلهم. (43/صديقي - المركز العربي للأبحاث)

وعندما نطلع على التركيبة الاجتماعية المصرية لا نجد كبير اختلاف عن التركيبة التونسية، فمعدلات البطالة ومستويات الفقر متقاربة جداً، بل وفي مصر كانت معدلات البطالة بين المتعلمين وصلت إلى أكثر من 32% حسب الإحصاءات الرسمية المصرية، فإن نسبة من هم تحت خط الفقر في مصر أعلى مما هي في تونس، حتى أن 40% من سكان مصر تحت خط الفقر، بينما حاز قلة من اللصوص والسماسرة الأرقام الفلكية من الثروات التي جمعت من السحت الحرام، ويعيش أكثر من عشرين مليوناً - أي ربع تعداد مصر - في المقابر والعشوائيات. (58/10) كما قال محمد عمارة. مما يشير إلى مدى ضخامة التردّي الاقتصادي لأفراد المجتمع المصري.

الصورة التي عرضها عمارة لا أظن أن لها شبيهاً لا في البلاد العربية ولا في غيرها من بلدان العالم ، وأعتقد أن هذا الوضع كان سبباً كاف لقيام الثورة في مصر فقد وصلت نسبتهم إلى متسوى عال جداً والتناقض الطبقي أوضح أيضاً ، ومتوسط دخل الفرد أقل ، وعدد المهاجرين والمهجرين اقتصادياً في مصر هو الأعلى بين الشعوب العربية. وذلك كله ما كان مكوناً لعملية الحراك والثورة المصرية.

وحين نرصد معدلات البطالة في سورية نجده أقل من ثلثه في تونس ، بين الفئات كافة ، فنسبته 11,7٪. والنسبة الأكبر منهم ممن تعليمهم ثانوية فما دون وفق إحصاءات المكتب المركزي السوري للإحصاء عام 2006. ومن مراجعة مكاتب التشغيل السورية تبين سجلاتهم أن المسجلين لديهم من مختلف الفئات طلباً للعمل زاد على 1,4 مليون حتى بداية عام 2010 (44/السوري للإحصاء) وهو رقم يقترب من ضعف ما أورده المكتب المركزي للإحصاء. ويذكر موسى الشماس في تحقيق في جريدة الثورة السورية أن عدد العاطلين عن العمل حسب الإحصاءات الرسمية 512 ألف عاطل عن العمل ، وأما عدد المسجلين في مكاتب تشغيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على وظيفة وبحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الشؤون فهو 1448067 أي حوالي مليون ونصف المليون طالب للعمل ما بين 1 - 3 - 2001 حتى 29 - 11 - 2010 . (39/ موسى الشماس - جريدة الثورة السورية) وإيرادنا المقارنة بين الإحصاء الأول والثاني ليس تبريراً للتقصير بعدم توفير العمل لهم ، ولا تقزيماً لمطالب المشاركين في الحراك منهم ، فالبطالة أحد أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية.

وإذا كان التونسيون قد عبروا عن أنفسهم بالثورة على نظام الحكم الذي عانوا من استبداده طويلاً ، واعتمدوا على وسائط الإعلام الإلكتروني أكثر من غيره ، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي مثلت حلقة التواصل الأفقي وكان أحد أبرز أدوات نجاح الثورة. كانت البطالة واحداً من أهم الأسباب المؤدية للثورة. لكن ذلك لا يعني أن الثورة حققت كل أهدافها ، وأنهم كانوا خاطئين في ثورتهم وبعتمادهم تلك الأدوات خدمة لأهدافهم ، إذ من خلال هذه الوسائط ضمن

الثائرون وصول صوتهم إلى الشباب التونسي كله وللعالم الخارجي. وكان لنقل الأحداث إلى قطاع كبير من الشعب التونسي دور في التظاهر والاحتجاج مع غلبة العفوية والدافعية الذاتية عند المتحركين من الشباب الثائرين. (43/صديقي) وسعوا لتعميم سلوكهم السلمي.

وأنفق مع صديقي بأن الثورة التونسية ثورة بلا رأس، فلم يكن للثورة قادة يظهرون على سطح الحراك، وكانت المصرية كذلك وطنية في كل ثنائياها، باستثناء الإعلام الوافد الذي كان يسعى لخدمة أهداف لا علاقة لها بالثورتين. وكان العام البادي من المتحركين الشباب وطني. أما الساسة والمثقفون فكان دورهم ضعيفاً، ولكن الأحزاب والسياسيين، والإسلاميين بخاصة، استفادوا في اللاحق وصادروا بعض أهداف الثورة بانتخابات نيابية مكنتهم من السيطرة على الحكم، ولتحدث قطيعة نسبية مع الماضي السياسي. وقد أكدت الثورتان جزئياً أن الشعب لا يمكن تدجينه وقمعه مدى الحياة، ولا بد من حدوث لحظة "الإرادة".

والسؤال الذي يطرح نفسه، إذا كانت للحراك التونسي آثاره الداخلية التي أخذت تتوضح معالمها، فما علاقته بما يحدث في البلاد العربية الأخرى. فالمشهد التونسي كامن فيها لأسباب كثيرة كالتي ذكرها سعد الدين إبراهيم، وبسبب نمط التنمية السلطوية في نظم بوليسية أو نصف بوليسية، والذي أفضى نمطياً إلى تساقط ثمار النمو في سلّة "رأسمالية الحبايب والقرايب"، وتشويه التحرير الاقتصادي (اللبلة) واستبداله بـ "احتكار القلّة"، وتكوين "منافسة احتكارية" في مكان السوق الحقيقية من جهة أولى، وسيادة البنى التسلطية - الأمنية في العلاقة بين الدولة والمجتمع بدلاً من سيادة بنى القانون وانكماش الطلب الاقتصادي مقارنة باتساع عرض قوة العمل ومحدودية الطلب، ولذلك نتيجة واحدة هي البطالة وعقابيلها، وتشوهات تساقط آثار التنمية على الأقاليم، وخلق فجوات بين شمال وجنوب في داخل التشكيلة الوطنية الواحدة. (36/باروت)

وسورية كانت واحداً من تلك الأمكنة، فبالرغم مما تحتله من قيمة معنوية في ضمير الإنسان العربي؛ بسبب دورها القومي، لم يحل ذلك دون حدوث حراك اجتماعي لمثول كثير من الأسباب المذكورة فيها، وآزرتها عوامل السياسات الداخلية؟ ومع إن السوريين كانوا / وأكثرهم ما يزال / معجبين بالثورتين المصرية

والتونسية تفاعلاً بعودتهما إلى موقعهما القومي لدعم القضايا العربية، لكنهم وجدوا أنفسهم داخل المعمة فجأة، مع أن رئيسهم كان الزعيم العربي الأكثر شعبية بشهادة استطلاع أجرته جامعة ميريلاند بالمشاركة مع مؤسسة "زغبي" لاستطلاع الرأي، وشملت الدراسة عينات من مصر في (زمن مبارك) والأردن ولبنان والسعودية والإمارات والمغرب، وجاءت نتيجة الدراسة لتعكس رضى الشارع العربي عن مواقف الرئيس السوري الممانعة، والقريبة من نبض الشارع العربي وآماله. (45/المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) ومع أن للناس بعدد رؤوسهم آراء، فإن كثيراً من العرب توافق مع مواقف الرئيس السوري القومية والوطنية المنسجمة مع تكوينه وانتمائه القومي المتطابق مع انتماء الشعب السوري. فلم تخرج عن إرادة المواطن السوري التي لا يمكن مخالفتها من أي سياسي كان، وذلك ما لا يروق لأمريكا والغرب، فعملوا على توظيف الانتماءات الإثنية والدينية في إثارة الفوضى في سورية، ولكن ذلك التوظيف، غالباً، لن ينجح في الوصول إلى أهدافه. فلكل انتماء مطالبه، والعمل لها يختلف عنه في غيرها. فالدروز بدأوا تحركهم عقب استلام "بشار الأسد" الحكم عام 2000 و"الأكراد" بدأوا عقب احتلال العراق، و"الآشوريون" انطلق احتجاجهم من مناطق فيها تواجد آشوري، و"العلويون" المنشقون انطلقت حركتهم أيام "حافظ الأسد"، وظهرت ضعيفة، وكانت هناك حركات عنيفة خاضت مواجهات عسكرية أوسعها تحرك حركة الإخوان المسلمين مطلع الثمانينيات، وفي / 2010 / تحركوا لإحداث تغييرات جذرية فيها تتطابق مع الأجندة الأمريكية. وهو ما ترغبه أمريكا وتعمل لتنفيذه مع حلفائها العرب. وقد أوضح المحلل الأمريكي " روبرت ساتلوف" مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وكان السباق في تحريض الأميركيين والأوروبيين على تنسيق عقوبات قاسية تطال قطاع الطاقة السوري، وبين أن البديل القادر ليحل محل النظام هم الإخوان المسلمون. يقول: إن الولايات المتحدة لا مصلحة لها ببقاء نظام "الأسد" الأقلوي القائم على مرتكزين هشين هما: الخوف والترهيب، ويمكن أن تتحول اهتزازات النظام إلى تفسخات وإلى هزة أرضية تركز على أولويات ثلاث:

1 - تجميع أكبر عدد من المعلومات حول الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و"الإثنية" الداخلية حول سوريا.

2 - خوض معركة حول شعارات كالديموقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون.

3 - عدم توفير فرصة للنجاة أمام النظام السوري، إلا إذا أبدى الرئيس بشار الأسد استعداداً لزيارة إسرائيل في إطار مبادرة للسلام، أو إذا طرد من الأراضي السورية جميع المنظمات المناهضة لإسرائيل، وتخلّى علناً عن العنف أو "الكفاح المسلح والمقاومة الوطنية باللغة المحلية". (34/ المركز العربي) وما قاله "ساتلوف" عن سورية كان متحققاً لأمرية وإسرائيل من نظامي حكم مصر وتونس تقريباً، ومع ذلك لم تندفع أمرية للوقوف معهم، وتخلّت عنهم لتكوين بدلاء مقبولين شعبياً ويمكن استيعابهم منها سريعاً، وهو ما يعيه النظام السوري، وبالتالي كيف يمكنه ما لا يمكنه لا بذاته ولا نيابة عن أغلب شعبه، فكلاهما يريان في ذلك عملاً شبه مستحيل، لأن المستحيل المقابل لن يتحقق! كذلك إن موقع ومواقف تونس لا تهتم أمرية بقدر ما يهتمها وضع سورية لوجودها على حدود (إسرائيل)، ولذلك تريد أن تصبح سورية واحدة من الدول المعتدلة كما دول الاعتدال العربية!

وإذن، حراك في سورية كما كان في تونس، والحراكان يتفقان في المفهوم، ويختلفان في النوع والسلوك، التونسي ذاتي وشامل ويستحق اسم الفعل: حراك، وسلمي ووطني في كل صفاته. أما الحراك الحاصل في سورية فمصدره خارجي غالباً وجزئي، عنيف وتدميري في جزء من سياقه، لا وطني في بعض صفاته! مما سبق، يمكن التفريق بين الحداثين المصري والتونسي، وبين الحدث السوري، ففي الأولين كانا في المدن الكبيرة، ووقفت الطبقة الوسطى وكثير من المثقفين والمعارضة الداخلية وأغلب الشباب الواعي إلى جانبهما، بينما يحدث الحراك السوري في الأطراف، والمعارضة الخارجية هي المحركة له معتمدة بعض الأساليب غير المقبولة اجتماعياً، كالعنف والاستعانة وطلب التدخل الأجنبي!

وهو ما عبّر عنه جماعات في الداخل وأيده سياسيون عرب وأجانب بغاية إنجاح الحراك تمهيداً لتغيير المعطيات في سورية، وهو ذات التعبير الذي سرعان ما

ظهر بظهور حركات عربية أخرى، ولكن الحراك يُواجه بحراك مناقض ضار أو نافع. وهو ما تفعله أنظمة سياسية عربية مختلفة، كالتي تعتمد خطاباً مغلفاً بشعار: الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وبمجة مراعاة التقاليد والآداب العامة والقيم الدينية، والحفاظ على أمن الدولة. (46/القصاص) وهو حال أغلب الدول العربية، وخاصة النفطية منها (المتدبنة شكلاً) وراحت تُظهر وتُثير العداوات المذهبية الدينية، وتعمل على خلق احتجاجات في مجتمعات تتفق معها قومياً. ومن الصفات التي ثبتت على الواقع العربي برمته ومن غير استثناء، استسلامه لطغيان الأعراف الخاطئة، كما يقول حسن وجيه، في أكثر أماكن الوطن أهمية وحساسية، وبخاصة الاستسلام لطغيان الأعراف التي توارثناها حتى لو كانت مدمرة في ظل إيقاع حركة عالم اليوم، وهذه الأعراف تتعدد أشكالها وصورها وترسخ في حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يزيد من حجم مشاكلنا، إن لم يجعلها تتكاثر في اتجاهات لم تكن لتخطر على بالنا. (268/32)

الشكل أعلاه، اعتمده البعض من السياسيين ومحطات إعلامية لخلق ما سُمي ب: الحركات الاجتماعية في البلدان التي تخالفها سياسياً، كليبيا وسورية، وربما الجزائر مستقبلاً، وبرزت علناً تحت أهداف تتلخص بالشعارات الأمريكية: "الفوضى الخلاقة" محاربة الاستبداد، والسلام المدني، وحرية الشعوب، وحق تقرير المصير الفردي... وهي أكثر من غيرها حاجة لهكذا شعارات ومبادئ.

إن الأهداف المعلنة والمستوحاة ممن وراء الحراك، تُحدد الموقف منه سلطوياً واجتماعياً، كلياً أو جزئياً. إضافة إلى ملامحه السياسية العامة الداخلية والخارجية الدولية، ونوع المستفيدين والداعمين. ومن تحليل أولي لآثار الحراك التونسي يمكن القول: إن التونسيين كان لهم الدور الأساس فيه، وفي تحقيق أهم أهدافه، والتخلص من الاستبداد السياسي وسلطته. وما لاشك فيه أنه كان حاملاً لبعض أشكال المفاجأة نوعاً وتوقيتاً! نظراً لأن كل حركاته السابقة لمدى قرن تقريباً، كانت منضبطة إلى حد بعيد، بل، ومضبوطة من السلطة، وقد عملت بعض القوى العالمية كأمریکا لاستيعابه أولاً، ثم العمل على التحكم به ثانياً، وكان لها

بعض ما أرادت بالتعاون مع عدة بلدان عربية. وتابعت معها ومع دول أوروبية العمل لخلق ثورات على النظم المخالفة لها، وكانت سورية هدفاً باستخدام أساليب شتى: الفوران الشعبي، اشتباكات دموية وعنيفة، صدام بين المتظاهرين والمدافعين عن النظام السياسي بخلق فتن دينية ومذهبية وحتى عائلية وعشائرية وإثنية عرقية - محاولة إثارة حرب أهلية وبينية. وقد جندت لذلك حركات وقوى سياسية معارضة كان الأخوان المسلمون أولهم. وقد قبلهم الغرب بسبب من إعلانهم عملية اتجاهااتهم السياسية وإنسانيتها، وأن "إسرائيل ليس عدواً لهم، إنما عدوهم الحقيقي هو الأنظمة السياسية العربية الحاكمة. وهم فعلاً كذلك في أدياتهم السياسية، لأنهم ينظرون إلى الوراثة دائماً لا إلى الأمام، كحنين إلى مثال ذي مقاييس إسلامية طوباوية. ولذلك ظل تفكيرهم السياسي غربياً عن الواقع والوضع الاجتماعي العربي العام، وقاصراً عن فهم الواقع المعاصر. وذلك ما كان له دور بتوافر الإجراءات الأمريكية الأوروبية للعناصر والحركات السلفية الأخوانية عامة. وقد بدأت بوادر الانزلاق في تحركاتهم وبالتوسع في الحراك ضد الأنظمة السياسية العربية كما في مصر وتونس وسورية. وكان للجهود التركية لدى الدول الغربية دور في القبول بذوي الاتجاهات الإسلامية كحليف مؤقت. وبعد أن كان السلفيون يرفضون الغرب من موقع عقيدتي مغلق، انتقلوا سريعاً إلى أحضان الغرب نفسه بعد أن كان بالنسبة لهم دار حرب؛ فتحوّل إلى دار سلام ومنطلق حرب على أنظمة الحكم في دول عربية إسلامية! بالتحالف مع دول عربية إسلامية. وذلك ما حذر منه الإعلامي المعروف محمد حسنين هيكل، كي لا يدخل العرب بها لأنها موطن السلام، ودار الحرب على النظم والمجتمعات العربية.

الحرب التي دُفع الأخوان إليها، ومعهم النظم السياسية الخليجية، هي حرب ستؤدي إلى كوارث لاحقة علائقها في اليمن والبحرين، وانتقد بشدة عدم استيعاب الأخوان المسلمين لما يحدث، مرجعاً ذلك لنشوة الاعتراف الغربي بشرعيتهم، ولم يعطوا فرصة كافية لدراسة دواعي الاعتراف، كما قال هيكل إن: الاعتراف الأمريكي والغربي بالأخوان المسلمين لم يأت قبولاً بحق لهم، ولا تقديراً تجلّت دواعيه فجأة أمام المعترفين، ولا إعجاباً ولا حكمة، لكنه جاء قبولاً ولو جزئياً - بنصيحة مفكرين أوروبيين وأمريكيين كـ "برنارد لويس" الداعي لخلق مدد

لاستكمال عزل إيران عالمياً، ومحاصرتها ومن ثم القضاء على نفوذها في العالمين :
العربي والإسلامي بواسطة الفتنة المذهبية. (هيكل* 34 - المركز) إن ما تبدو طلائعه
هو "سايكس بيكو" جديد، مرغوب غربياً، ومعد له منهجياً، وما أعد ليس مودةً
بالشعوب العربية وأملاً بخلاصها كما تكرر وسائل الإعلام وسياسيين غربيين
وعرب، وإنما تنفيذاً لخطط وتصورات توافق عليها بعض الغرب أولاً، ومناسبة
لإسرائيل ثانياً. وذلك ما تمثّل بالمحاولات الغربية الناعمة لاحتواء الحركات العربية،
كما في مصر وتونس، وخاصة بعد ظهور التحالفات الآنية بين الأخوان المسلمين
والغرب، والفجة مع دول عربية مثل قطر، وقيام الغرب بتقديم مساعدات مالية
مباشرة لتغيير بوصلة الحراك في بعض الدول العربية إلى الاتجاه الذي يحدده الغرب
نفسه! ففي ليبيا كان التدخل العسكري للسيطرة على ثروتها النفطية قبل أي هدف
آخر، بينما في البحرين تدخلت دول الخليج عسكرياً لقمع المعارضة تحت عذر
الفتنة المذهبية، فنفظها وأرضها كما قطر والإمارات والسعودية تحت التصرف
الغربي في أي زمان، وفي المغرب والأردن تدخل الغرب ودول الخليج معه
بالنصيحة والدعم للحكام وإدانة المحكوم، وبالنسبة لليمن بقي الغرب بعيداً عنها
تاركاً أمرها لدول الخليج الخليفة. ومن يتابع القنوات الفضائية كالجريدة العربية
الأكثر تغطية إعلامية وتأييداً لبعض الحركات العربية، يجد أنها كانت تقلل حجم
الحراك حيناً وتضخمه حيناً متبعة مواقف سلطاتها المتحولة والساعية كثيراً
لاستيعاب الأحداث وحجرها داخل حدودها استبعاداً لأثارها، بينما كانت تلك
المحطات تظهر نفسها كفاعل المستحيل في مصر وليبيا. فما يسجل على سياسيي دول
الخليج العربي أنهم كانوا ومعهم بلادهم للأسف (إمعة) ولا حقة للغرب المتطرف.
ولهذا الغرض ولمعرفة صدق الأوضاع العامة للثورات عند الإنسان العربي أجرينا
الاستبيان الذي عرضناه ونتائجه في الفصل السابق، نرجو العودة إليه.

*المركز العربي للدراسات المستقبلية - قال محمد حسنين هيكل : ما يحدث الآن ليس "ربيعاً" وإنما
"سايكس بيكو" جديد لتقسيم العرب - أكتوبر - 26 - 2011

والمفارقة المفجعة، أن هناك من نجح في دفع بعض المساهمين في الحراك العربي سواءً في ليبيا التي كان للجامعة العربية الدور الأول في الاستنجااد بالدول الغربية للتدخل المباشر بعد استصدار قرارات عن مجلس الأمن. أما بالنسبة لسورية فالجامعة بتركيبتها النوعية الحالية (حيث تسيطر عليها دول الخليج العربي) تعمل بطرق مواربة لطلب التدخل عبر مبادرات واجتماعات كثيفة لتحقيق الهدف الليبي ذاته، والدول الأخرى كالجزائر والسودان بقيتا الأضعف في الجامعة، بعد أن صارت "كتلة الربيع الدموي" مهيمنة على عمل الجامعة العربية. وتوقع استخدام سيناريو مشابه، من دون تدخل عسكري مباشر، فرما يكتفي الغرب وحلفاؤه العرب بحصار شبه كامل. وما الوقوف العلني المؤيد للمعارضة السورية، واللاهثة وراء التدخل الخارجي الدولي إلا مقدمات تدل على ذلك!

المذكور توأ، يُظهر لدارس واقع العرب السياسي تناقضات كبيرة تمارسها دول عربية عدة، تحاصر وتضطهد شعوبها وتقمعها أمنياً – سياسياً بالضد من كل منطلق، وتؤيد الدعوة لحرية الشعوب الأخرى من أجل التحرر السياسي والاقتصادي! (34/النايلسي) فكيف يُعقل من حكومات تدعو إلى الحرية، وتدعم احتلال أوطان الغير؟ وكيف تنادي دول بحق تقرير المصير وتقوم باحتلال بلدان أخرى. هذه التساؤلات تأتي إجابتها من أمريكا والدول الأوروبية الغربية كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، بأنهم يسعون لتحرير الشعوب من استبداد حكامها حتى تستطيع ممارسة حرياتها. والغرض الحقيقي فتح أبواب العمل لشركاتها، وخاصة شركات صناعة الأسلحة، وتدريب الجنود في حروب فعلية و... واختبار الأسلحة. وإشارة الاستفهام الكبيرة ظاهرة في العراق وليبيا.

ورغم كل ما جرى حتى الآن، فإن أشكال التغيير التي ظهرت ملامحها الأولى، فإنها غالباً ستخضع للتبدل قريباً بعد فترة قليلة من استلام المعارضة المنصورة بالآخر. وما لا مندوحة منه أن الحراك التونسي كان صاحب الصورة الأكثر تأثيراً في تشكّل الحركات الأخرى بدءاً من مصر ثم ليبيا، ومن بعد في سورية. أما السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي طبيعة التأثير؟ والجواب الذي يفرض نفسه إن التشابه بين الشعوب العربية الجمهورية النظام الحاكم كمصر وسورية،

والتشابه والتقارب في مستويات الوعي السياسي وأشكاله المتعددة، وهو سورية! وإذا كنا لا ننكر أن حراكى تونس ومصر كانا مؤثرين على الحراك العربي عموماً والسوري منه خصوصاً.

إن المحلل المدقق يجد أن الداعين لحق تقرير المصير، والسلم الاجتماعي والأمن وممارسة الديمقراطية... وتدعم بكل السبل ممارسة القتل والتخريب في بلدان كسورية واليمن وليبيا بحجة تأمين الحرية والحياة المستقرة والرخاء المادي! من أقطاب مختلفة في النظام السياسي ومتناقضة، فمنها نظامها ديمقراطي فعلاً، والأخرى استبدادية بامتياز، فلا مؤسسات ولا مجالس شعبية لديها.

ما سبق، يُشير أن لكل أهدافه، سواءً للداخل أو للخارج. وأهداف الخارج ليست واحدة، وغالباً لا تتفق مع مصالح الداخل كله، وإنما تتفق مع مصالح شريحة داخلية، وإذا جاءت بعضها وطنية أحياناً، فلحسب الداخل وإغرائه بالظاهر الوطني لإغوائه؛ لتحقيق مصالح الخارج وتلك الشريحة معاً. وهو ما سُمي بالربيع العربي؛ الذي تقمص اسم الشرق الأوسط الجديد، ولم يحمل معه الحرية ولا الديمقراطية. (39/ المتنبي - البناء) فالخارج لا ينظر إلى مصالح الداخل المتحرك بعين أبناء الداخل أنفسهم، بل بما يتوافق معه، ولذلك يعمل على تدوير أهدافهم لتتفق مع أهدافه التي تخدم مصالحه قبل كل شيء. وبالوقت ذاته، فإن أهداف الخارج بأنواعه وجنسياته ليست واحدة بكل صفاتها، فمنها ما هو هجومي، ومنها ما هو دفاعي، ومنها ما يتفق مع الداخل لتطابق المصالح في الحراك وفي التغيير!

إن ما سُمي في الغرب بالثورات "المخملية" كان انعكاساً لنمط جديد من التدخل الدولي وصفه الكاتب الغربي "بونتكورفو" بسياسة الزعزعة الديمقراطية وتقوم هذه السياسة بالارتكاز إلى قطاعات من المجتمع المدني تطالب بالتغيير، ودعم تحركاتها من خلال تعبئة الإعلام المحلي والدولي، واختراع أبطال موحدين لحركة الاعتراض، وتعزيز الضغط الدولي على السلطات القائمة. (34/ المركز العربي)

إذن، تحقيق الأهداف الأوروبية / الأمريكية سيتم عبر "سياسة الزعزعة" التي تسمى عندنا بالحراك، ولكنه حراك محددة أنواعه وسبله كما ورد أعلاه، وتظهر

كل أحواله وفق ما يُسيّر لها، لتحقيق مصالح الغرب كما ذكر "بونتكورفو". وما وقوف الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي عموماً إلى جانب المعارضة الليبية، إلا للوصول إلى أهداف كبرى إضافة للأهداف التي كانت متحققة سابقاً، وكان لوقوف أطراف أخرى مع تلك الدول كقطر، تنفيذاً لرغبة الخارج، وبالمكان اللذان حددهما، وبالطريقة التي يراها "المزعزع" الغربي مناسبة، وبالوقت نفسه، أملاً في إبعاد أي شكل من أشكال الحراك لديه، وأن يكون ذلك بالاتفاق مع أطراف عربية كي تتمكن من توجيه اهتمام وانتباه أبنائها ورعاياها إلى الأحداث الخارجية، وإلى دور بلدهم غير المحمود فيها لإلهائهم عن سلوكات السلطة المالكة، وعن التناقضات الداخلية، وهو فعل دول عربية كالسعودية وقطر والإمارات المتحدة المؤيدة للانتفاضات، أو ما سُمي بالثورات، ونحن إذا ذهبنا إلى داخلها وجدناها تدعم ما هو مفقود لديها اجتماعياً وسياسياً، وغير مرغوب منها أصلاً، تدعم التغيير الجاري خارجها، وتتواصل مع قادته دعماً وتأييداً وصل حد التحالف وترسخ الجمود داخلها، تدعم وتحض على الحراك باتجاه الديمقراطية - والليبرالية في بلدان عربية أخرى، وتؤيد كثيراً من الممارسات الحادثة خارج أسوارها وتمدها مادياً. (34/المركز العربي)

وقد أكدت وسائل الإعلام الغربية وجهات نظر وآراء القوميين العرب، فقد كشف تقرير مفصل لجريدة "ميدل إيست أونلاين"، أن "الثورات" التي يشهدها العالم العربي، أو بعضه، هي نتيجة لمخطط غربي لاستخدام أدوات محلية؛ من أجل إتاحة الفرصة لقوى خارجية قررت فرض إرادتها على المنطقة كلها في هذه المرحلة. ومن التحضيرات لإحداث تغييرات لصالح الغرب عموماً، ولصالح الولايات المتحدة خصوصاً، انتقال بعض مواقع التخطيط إلى المنطقة العربية لإحداث القلائل والمشاكل للدول العربية وأنظمتها، ففي الدوحة في شباط (فبراير) 2006م عُقد منتدى سُمي "منتدى المستقبل" وسط اهتمام كبير من جانب الحكومتين الأمريكية والقطرية، وكان هدفه إطلاق "الثورات" في منطقة الشرق الأوسط. تحت عناوين: الحرية والديموقراطية... وقد ركز تقرير المنتدى المذكور على مصطلحات: الديمقراطية والليبرالية، التغيير، حرية التعبير، التحفيز، السلام الاجتماعي، المساواة، الاستبداد، والهدف كان واضحاً. وهو، العمل على دعم

الراغبين في تغيير الأنظمة. وصارت هذه الكلمات كثيرة التداول في أجهزة الإعلام منذ ذلك المنتدى، وكثرت الندوات والنقاشات، وكانت أجهزة الإعلام، وبخاصة الجزيرة تكرر إجراء لقاءات حول تلك الكلمات مع مختصين ومفكرين وسياسيين، بقدر ملفت للانتباه قدر حصّه على التفكير عن كيفية تطبيق كل هذه المسميات الجميلة لدى أي راغب في الإصلاح.

ومن شارك في ذلك المنتدى "بيل كلينتون" الرئيس الأمريكي الأسبق وابنته، ووزيرة خارجيته حينها "كونداليزا رايس". وقد قولوا بحفاوة قلّ نظيرها، وكان أولئك ومن رافقهم يحضون على الخروج بأفكار جيدة ومنتجة تجاه المنطقة. وتطورت الأفكار سريعاً، وبدأ العمل جدياً لنشرها عملياً. وإن كانت مهمة الإعلان للتغيير في المنطقة العربية انحصرت بطرفين هما: والولايات المتحدة وقطر. وبدأ الصدام بأشكاله الأولى منذ حرب جنوب لبنان وغزة، وظهرت الممانعة من قبل دول متعددة، ومقاومة شرسة من دول أخرى منذ أن وضح أن هناك مشروعاً للتغيير تمت صياغته في لقاءات متعددة ضمن "منتدى المستقبل" أو خارجه بحضور مسؤولين ونشطاء لدول متعددة، أو فقط بحضور مسؤولين قطريين وأميركيين كان وزير الدفاع الأمريكي أحدهم، وبعد جهد طويل خرج ما أطلق عليه "مشروع مستقبل التغيير في العالم العربي" وتم توزيع المهام كما يلي: قطر تعمل على جانب الإسلاميين، وأميركا على جانب آخر، جانب الشباب الليبراليين المنفتح. هذا التعاون أثمر كثيراً في تحفيز الشباب على قيادة التغيير باستعمال أدوات الإعلام الحديث والاتصال الإلكتروني، من فيسبوك وتويترو ويوتيوب ومحطات تلفزيونية، وغيرها، ومن البنود أو المهام التي أُكلت لقطر، ورقة "الأخوان المسلمون" لاستيعابهم وتوجيه حركتهم المستقبلية الداخلية القطرية والخارجية. (34/ المركز العربي) وأدخلت تركيا في الخطة لاحقاً.

وإذا كانت الاتفاقات السرية التي كُلفت بتنفيذها الحكومة القطرية لم تُعلن في حينها من أي من الأطراف الملتزمة بها، فقد عبرت عنها الأحداث العربية الراهنة بدءاً من جنوب لبنان فحرب غزة فتونس مروراً بمصر ثم اليمن، فليبيا، وفي سورية الآن. ومن تحليل لما يدور وتظهر ملامحه وترسم خارج أروقة الغرف السرية، وما

يُعلن أحياناً، والويكيلكس و... يمكن قراءة الدور القطري خصوصاً، وبعض دول الخليج العربي كالسعودية بوضوح، وبخاصة بعض أفراد العائلة المالكة كبندر بن سلطان (السفير السعودي في واشنطن).

ونحن حين نعود إلى ما قاله الكاتب "أليستر كروك" لصحيفة "الغارديان" البريطانية أن تغيير النظام في سورية هدف أهم من أي شيء آخر يسعى الغرب لتحقيقه، وهذا الهدف يفيد السعودية ومصالحها، لأنه سيضعف إيران التي هي مركز محور الشر بالنسبة لأمريكا وبعض الدول الأوروبية الغربية، وتأتي سورية لاحقاً في المحور، وأولاً في الاهتمام. وذلك ما تشير إليه "حياة البدرى" قائلة: إن شعوب المنطقة أعطت الولايات المتحدة فرصة على طبق من ذهب، واستثمرت جيداً جداً ربيع الثورات العربية بما يساعدها على تنفيذ نفس الاستراتيجيات والمشاريع الموضوعة منذ فترة للمنطقة، وأضافت البدرى، إن رحيل "الأسد" الابن في هذا الوقت سيساعد الخطط الأمريكية الرامية إلى سرعة عقد اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية. (47/ البدرى) وذلك لن يتحقق من غير تشكيل (مجلس وطني) لتمثيل الشعب السوري، ودعم المسلحين المعارضين داخل سوريا، وفرض عقوبات تؤلم الطبقة المتوسطة، وشن حملة إعلامية تقلل من أي إصلاحات يعلنها النظام السوري، والسعي للتحريض على إحداث انشقاق بين الجيش والنخبة؛ بغاية إسقاط الرئيس، ولتحقيق هذا الهدف أشهرت المعارضة الأسلحة المتنوعة، ولم تكف تلك المجموعات عن توتير الوضع الأمني بإيعاز خارجي. (36/ الديار - مشعلاني) ولم تكن الولايات المتحدة الوحيدة التي كان لها هذا الموقف، إنما كانت هناك دول أخرى تقف ذات الموقف، الأمر الذي بينه "أليستر كروك" في مقال في صحيفة "الغارديان" بأن بعض دول الخليج ترى أن تغيير النظام في سورية يعتبر هدفاً استراتيجياً، ولهذا تسعى السعودية والغرب لتحقيقه، وأن الملك السعودي يعتقد أن التغيير في سورية سيفيد المصالح السعودية فلا شيء يضعف إيران أكثر من خسارتها سورية، اللعبة التالية للعبة ليبيا الناجحة والغاية التوجه نحو نموذج ثقافي غربي. وهو ما أدركته إيران التي تدافع عن سوريه قدر استطاعتها، وتتحالف معها لأسباب أهمها: أن سورية أشبه بخط دفاع أمامي لإيران. والتي تدرك أكثر من غيرها أن المحاولات ستستمر لخلق حركات متنوعة داخلها تمهيداً لإضعافها ومن ثم

تقسيمها بعد تمزيقها. ولن تكون إيران الهدف النهائي ، فهناك تركيز يبدو واضح المعالم على إبقاء الباكستان غير هادئة وفي حالة من العداء مع الهند ، إضافة لخلق عدو جديد في أفغانستان وفي شمالها من الدول السوفيتية السابقة التي ستوكل إليها ، أو أوكلت مهمة خلق المشاكل مع روسيا الاتحادية ، هذا ناهيك عن التنين الصيني الذي تريد أمريكا وأوروبا أن يبقى نائماً ولا حول له ولا ثقلاً عالمياً. وأظن أن روسيا والصين لن يتخليا عن سورية بسبب مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة ، والتي إن سيطر الغرب على سياستها سيفقدون الكثير من المواقع واستمرار تأمين مصالحهما في المنطقة ، وما نتوقه أن الوضع في سورية سيعيد العالم إلى معسكرين تكون روسيا والصين في موقع سياسي عالمي في مواجهة دول الأطلسي. وهناك الكثير من المفكرين والسياسيين من ذهب إلى موقف آخر ، فرأوا أن الرؤية الأوروبية ستتتصر. ومما قاله الكاتب كروك في هذا المنحى : إن معظم الناس في المنطقة يعتقدون أنه إذا دُفعت سوريا إلى مزيد من الصراعات الأهلية ، فستكون النتيجة عنفاً طائفيًا في لبنان والعراق ، وكشف أن فكرة "إسقاط الأسد" سبقت الثورات العربية ، وتعود إلى فشل إسرائيل في حرب 2006 ، وهو ما كان بنداً من بنود منتدى الدوحة في العام المذكور ، وأكدت أميركا أن سوريا خارجة عن الطوق منذ احتلال العراق ، أوهي "كعب أخيل" حزب الله المقلق لإسرائيل والغرب وعدة أنظمة عربية ، ورأها قناة ضعيفة تربط الحزب بإيران. واستناداً لذلك وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) من خلال تصريح صحفي نقلته وكالات الأنباء طلبت فيه من المعارضة السورية عدم تسليم أسلحتها استجابة لما طلبته الحكومة السورية. ورأي كروك تعبير عن الرغبة الأوروبية.

والغالب أن التنسيق بين السياسة الأمريكية وبين بعض الدول العربية وساسة منها مستمر ، وهناك اشتراك في بعض الأهداف الرئيسة. فقد بين "الليستر" أن الأمير السعودي "بندر بن سلطان" فاجأ الأميركيين ، بأن الحل يتمثل في تسخير السلفيين الإسلاميين ، وبخاصة الإخوان المسلمين بحضهم على الأنظمة السياسية في بلادهم من خلال التواصل معهم . ولكنهم (الأمريكيون) ترددوا في البداية من التعامل مع هؤلاء الناس ، ليعود بندر طالباً ترك الأمر له بالتنسيق مع دولة قطر ؛ ليظهر الإسلاميون كحليف فيما بعد ، ويجتهد في العمل شريكاً ضد (العدو) الإيراني

المشترك. وذلك كله ما يؤيد وجهات نظر وآراء كثير من السوريين واللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين.

أما المرحلة التالية، فهي دخول الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على الخط، لتلعب فرنسا دوراً كبيراً ضد سورية، وتصبح المقر المبدئي للمجلس الانتقالي السوري المعارض، وتتحرك دولياً لحصار سورية سياسياً واقتصادياً، كما أن الرئيس الأميركي "باراك أوباما" أقنع رئيس الوزراء التركي "أردوغان" بدعم المجلس الانتقالي السوري المعلن عنه. (34) المركز العربي) وسمي ب: مجلس استانبول لتأخذ تركيا دوراً متقدماً في الأزمة السورية بعد أن مارست دوراً مقبولاً من الغرب وأمريكا في ليبيا. وقد بدأ يتجاوز الدور القطري والسعودي معاً انطلاقاً من ليبيا، وظهر مترافقاً مع خلفية إثبات الأتراك إخلاصهم؛ وغايتهم التمكن من دخول المنظومة الاقتصادية الأوروبية، وليس البقاء فقط كجهة منفذة في حلف الأطلسي. ولكن إيران أولاً، ودول مثل العراق والجزائر، ومصر بدرجة خجولة إلى حد بعيد، تسعى لإحباط الجهود الخليجية ضد سوريا داخل الجامعة العربية ومع سورية نفسها، ولكنها ستتراجع غالباً بسبب طبيعة المصالح التي تربطها بدول الخليج العربي، وبخاصة قطر والسعودية اللتان تريدان إنهاء النظام في سورية، وإيجاد نظام جديد يكون معهم في نفس الدائرة المتحالفة مع أمريكا والغرب، والمهادنة على أقل تقدير لإسرائيل، إن لم نقل: المتحالفين معها، كما يعتقد الكثير من العرب، وتنتهي تلك الساسة الممانعة والقومية المؤرقة لهم!

إن تلك الأهداف التي يعلن عنها كمطالب شعبية عربية محقة في أكثرها. ولكن من الضروري للمواطن العربي كما يذهب بعض السياسيين أن يتساءل: متى كان الغرب يسعى لخير العرب؟ وكان السبب بالوقت عينه في وجود أكثر السلطات الحاكمة التي جرى الحراك ضدها، ولكنه تخلص عنها بعد أن استنزفها وأفتضح دورها، ولم تعد قادرة على تلبية مطالبه وسياساته. فهو من احتل أرضهم مدداً طويلة، والتساؤل الذي يطرحه الإنسان العربي: من كان أكثر من حسني مبارك وبن علي إخلاصاً للغرب ومصالحه، وألم يكن القذافي والأمراء والملوك متفقين معهما في كل شيء ولم يختلفوا إلا في المظهر الخارجي! وفي طرق تنفيذهم لإرادة الغرب! وجميعهم وصل إلى نرجسية عالية نتيجة استمرارية سيطرتهم على

شعوبهم واستبدادهم بها طويلاً، ولكن صار ضرورياً الاستغناء عن بعضهم واستبدالهم بعد أن سئمتهم شعوبهم وثار عليهم؛ لينتبه الغرب لمصالحه الجديدة ويؤيد الانتفاضات الشعبية لاستيعابها أولاً بظهورها بمظهر الداعم لمطالب الشعوب، ومن ثم العودة للسيطرة من جديد على الأوطان التي قامت بانتفاضاتها؛ بعدما أعلنت الحجج الرنانة التقليدية من قبيل: إلغاء الاستبداد ونشر الحريات وتحقيق حرية الإنسان و...!

إن التغيير دائم، والحراك له مشروع ولازم، ولا بد أن يستمر بأشكاله المختلفة ليصل إلى نهايته إما بالنجاح أو بالإجهاض مهما كان نوعه، سواء كان لصالح أكثر المواطنين، أو ضدهم، فالمهم أن يكون لصالحهم وصالح الغرب عموماً. وإذا نظرنا إلى النظم السياسية العربية عموماً منذ الاستقلال وحتى زمننا، نجد أنها كانت السبب الأول في تشكّل المعارضات لها؛ لتأت على هيئة تحد للدولة، ولكن دون رغبة أو إرادة منها (النظم). وبخاصة بعد أن اتجهت بعض الدول إلى الانفتاح الاقتصادي؛ لتنشأ علاقة جديدة بينها وبين الهياكل الطبقيّة المتشكلة في ظلها، وتظل متحكّمة في الاقتصاد والمجتمع، ولكن مع تغيير الممارسات والتحالفات، فعناصر الطبقة الوسطى التي تسلّمت السلطة (جزئياً) صارت بعد قرابة عقدين طبقة عليا في كل شيء، وتتمتع إلى جانب نفوذها السياسي بمزايا اقتصادية ووجاهة اجتماعية كبيرة، وبالوقت نفسه، أخذت بفك تحالفها مع الطبقة العليا القديمة، وفتحت الأبواب للاستثمارات وللشركات متعددة الجنسيات، وظهرت شركات داخلية كبيرة بشكل سريع جداً، وظهر تجار ورجال أعمال واسعي الثراء. (14 / 273) وهو ما حدث في مصر وتونس بشكل علني صاخب، وحدث في سورية والعراق والجزائر بشكل أقل علانية.

كذلك، فإن تلك الاستثمارات لا تُمنح للشركات إلا عبر السلطة نفسها، أو من خلال وكلائها، كما أن أصحاب الشركات المحدثّة والتجار ورجال الأعمال الجدد ووكلاء الشركات العالمية. كوّنوا علاقات واسعة مع السلطات وصار لهم تأثير كبير عليها، وذلك ما جعل الأنظمة العربية بمختلف أنواعها تتعاون وتنسق مع تلك الشركات بأشكال متعددة؛ فتقدم لها التسهيلات اللازمة مقابل ما يُخصّص لأعضاء منها من ريع، أو حصص من عوائد تلك الاستثمارات من غير إعلان. وفي

الوصف الوارد أمثلة حية كثيرة حدثت وتحديث مع الأنظمة العربية كافة، وليست بعض النظم ذات الاسم الجمهوري بأفضل من الملكية والأميرية، بل ربما كانت ممارساتها السيئة أوسع وأخطر. وذلك ما كان من الحجج القوية التي ساهمت في ظهور الحركات والانتفاضات الاجتماعية في بلاد كمصر وتونس وليبيا، وأظهرت انفجارات شعوبهم ضدهم فسادهم الكبير، وضخامة الأرصدية التي بحوزة رؤسائهم السابقين، وأسرههم وأقربائهم وحواشيهم ومقربيههم والمتحالفين معهم. وتأثراً بحراكي تونس ومصر اللذان تبعهما الحراك الليبي مع اختلاف كبير نوعاً وشكلاً وبخاصة صفته الدموية والعسكرية المفرطة. وتقليداً للحراكين الأولين ظهرت عدة احتجاجات وانتفاضات في دول أخرى من دون تخطيط وتنظيم مسبقين، مع أن بعض المقومات قائمة؛ كإحساس مشترك وشبه عام لدي الجماهير بأن النخب العربية الحاكمة صارت تمارس الوظيفة التي كان يمارسها الأجانب أثناء الاحتلال، وهي امتصاص فائض القيمة وتوصيله إلى الرأسمالية الصناعية الخارجية، مقابل اقتطاع جزء من هذا الفائض لنفسها مقابل الحراسة كعمولة وسمسرة، أو الحراسة لخطوط الاستغلال التي كان يقوم بها جنود الاستعمار مباشرة. (215/14)

إن من يراقب الوضع العربي يجد أن التضخيم للحركات صار ظاهرة واضحة الخطوط والمعالم، فهناك من رأى الثورة التونسية ثورة عالمية ويعتقد الكثير أنها حققت أهم أهدافها، وهو استعادة التونسيين كرامتهم، وهم بتفجيرهم للثورة؛ ليسوا على وعي بدورهم التاريخي الخطير، ولا بأبعاد هذا الحدث المفصلي التاريخي المعاصر، وقد يكون تعود على سياسات أبعده عن تمثل حقيقة موقعه من الواقع العربي خصوصاً، والعالمي بصفة عامة، وحقيقة موقعه الاستراتيجي من هذه الخريطة المشحونة بتعقيدات أزمت الهوية الثقافية والعلاقات الاقتصادية والجيوسياسية. (48/فريسة - جريدة الصباح) تلك التعقيدات عاشها التونسيون خمسة عقود، بدءاً من أوائل الستينيات عندما انقلب الرئيس بورقيبة على الحياة الديمقراطية وعلى شركائه في الوطن.

الفصل السادس

(الاتفاق والاختلاف)

بين الحركات العربية والحراك السوري)

عندما نجري مقارنة بين تونس ومصر وسورية نجد أن الفوارق كبيرة تاريخياً. فمصر وتونس عرفتا التكوين السياسي كدولة قبل سورية، وهما لم يخضعا في العصر الحديث ما خضعت له بلاد الشام والرافدين من تقسيم وسيطرة استعمارية متنوعة كانت وراء وجود الدول الحالية من خلال سايكس بيكو، والشيء الثاني أن هذه الدول تحتوي تنوعاً في كل شيء، من التنوع العرقي إلى التنوع الديني، إلى الغنى في الفئات العمرية، إلى الغنى والتنوع الثقافي، إلى، حتى، الغنى الجغرافي. وكل ذلك ما زود الإنسان السوري بشكل عام بثقة عالية واعتزازاً بنفسه وبالذات الانتمائية الوطنية.

وعندما بدأ الحراك الاجتماعي التونسي بالإعلان عن نفسه، كانت المفاجأة كبيرة للغرب قبل الشرق، وفي ظني أن التونسيين أنفسهم لم يكونوا يتوقعون أن حادثة حرق المواطن "بوعزيزي" لنفسه احتجاجاً على قهره بممارسات السلطات ضده، ستكون الهزة الأولى المؤدية إلى انفجار ثورة الشعب التونسي، ذلك الشعب الذي مضى عليه سنين طويلة زادت عن خمسة عقود يعامل سلطته السياسية باحترام ووقار، ولكن تلك السلطة استمرت ذلك السلوك واطمأنت إلى سيطرتها عليه، فحوّلت احترام الشعب لها إلى احتقار واستصغار منها له، ووصل ذلك الاستصغار إلى درجة النظر إليه كتابع وليس شريكاً، حرمة من أكثر حقوقه. وأظن أن شعور السلطة بالصغر والضعف أمام الغرب، فرضته على شعبها لتفرغه فيه، وذلك ما كوّن أفكاراً مشتركة عند الشعب وصلت إلى حد الوعي الواحد بوجود الخلاص مما هو فيه من استصغار وإفقار واستبداد، ولم تكن حادثة "بوعزيزي" إلا حركة مفتاحية قلبت صفحة الوعي المشترك إلى صفحة الحراك المشترك أيضاً، كما كان لبعض المثقفين في الداخل دور في ذاك الحراك، ومنهم "عبد المجيد الشرفي ويوسف الصديق ومحمد الطالبي" وغيرهم كثير، ولكن حجم الحضور الثقافي، لا يقاس بحجم الحضور السياسي وما يمثله من سياسيين وحقوقيين ورؤساء أحزاب.

وكذا كان الحال في مصر. (48/قريسة) أما بالنسبة للفاعلين في الحراك، فإن الشباب المتعلم العاطل أغلبه عن العمل كان له الدور الأكبر وشاركه بقية الشباب. أما المثقفون التونسيون وبخاصة ممن يعملون في الحقل الإعلامي فكان حضورهم باهتاً وضعيفاً في بدء الثورة، ولكن ذلك الحضور يعتبر جيداً إذا ما قارناه بمحجم الحضور السياسي ورموزه من السياسيين والحقوقيين ورؤساء الأحزاب الذين بدت أصواتهم / وما تزال / هي الأكثر ارتفاعاً والأعلى في ضجيج هذا الحراك. (49/ زغلامي - إرشف الصباح) إن هذا الحراك التونسي يقودنا إلى المقارنة بينه، وبين أنواع من الحركات العربية الأخرى اللاحقة له، وبخاصة السوري منها، من أجل معرفة مدى الأثر الذي كان له عليها، فإذا ما قارناه بالحراك المصري أولاً، وجدنا الكثير من العناصر المشتركة والأساليب المتشابهة بينهما، ففي البلدين تشابه كبير في الوضع الاقتصادي، ونسبة الفقراء والمعدمين تكاد تكون متطابقة، واستغلال السلطة والشركات الاستثمارية متشابه كثيراً جداً. أما الرؤية الشعبية للحكم وأدواته والمواقف منهما، ومن مواقفهما وممارساتهما الداخلية والخارجية العربية والدولية فواحدة تقريباً، وذلك مما أدى إلى تحريك الثورتين ضد نظامي الحكم التونسي والمصري. وعندما نذهب إلى اليمن فسنجد آثار الحراكين التونسي والمصري قد تساقطت عليها من شعارات وأساليب وأدوات، ويمكن على حد قول جمال باروت أن تفسر نظرية "تساقط الآثار" تلك، أن بعض عوامل الأحداث التي تشهدها سورية فيها نماذج من تلك الآثار، ولكن لهذه النظرية حدودها في التفسير، وكذلك محاذيرها في التعميم أيضاً، إذ لا يمكن أن تتساقط الآثار من دون سياق داخلي يقبلها ويتفاعل معها. وفضلاً عن أن نظرية "تساقط الآثار" يجب أن نلاحظ تشابه النظم الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية التسلطية العربية الذي يضيف على تلك الآثار تساقطها بل وتشابهاً في بعض الأحيان، ويعني ذلك أن تساقط الآثار لا يعدو عن كونه من قبيل تحفيز التشابهات القائمة، وكان للشبكة العنكبوتية وأدوات التواصل الأخرى دور فاعل في انطلاق ونجاح الثورتين. (48/زغلامي) ووفق هذه النظرية كان للأحزاب السياسية، وبعض رجال الثقافة تماثل في الأدوار، وكان الشباب عنصر الحراكين الأساسي، والعنصر المهم جداً والمشارك بينهما أيضاً، كما أن النظام السياسي في البلدين كانا أشبه بعدوين لأمتهم

وقضاياها الوطنية والقومية، وبخاصة قضية فلسطين، وتابعين للخارج الأمريكي والأوروبي الغربي، وبخاصة فرنسا التي تحاول بشخص رئيسها "ساركوزي" وحكومته ممارسة سياسة القوة لفرض قوة سياستها، وهو ما بدا علنياً في ليبيا، وتحاوله الآن مع سورية.

وإذا عدنا لقراءة الحراك: التونسي والمصري والسوري، واليميني جزئياً، وقمنا بمقارنة عميقة بينها بنويماً، فإننا سنجد نقاط الافتراق والاختلاف أكثر من نقاط الالتقاء والتشابه في تركيبتهما الاجتماعية والسياسية، ولكن هناك ميزة تكاد تتفرد بها تونس، إذ يكاد ينعدم الشبيه الكامل للتركيبية الاجتماعية التونسية عقائدياً ودينيّاً في البلاد العربية الأخرى، والاختلاف واضح وجلي بين تونس وسورية، ومصر ليس غريبة التركيب عن تونس كثيراً، فكل السكان من العرب وليس فيها غير عقيدتين دينيتين، وهي كما تونس وسورية محكومة بنظام حكم متشابه شكلاً وهو النظام الجمهوري الذي يتمحور حول الحزب الواحد؛ رغم وجود بعض الأحزاب الأخرى المحدودة الفاعلية سياسياً واجتماعياً في المجتمع، وفقدت كثيراً من أدوارها، وتحول أكثرها إلى نسخ مموخة عن الحزب الحاكم الذي قُزم دوره لصالح أركان في النظام الحاكم. وصارت ممارسات كثير من قيادات الأحزاب انتهازية السلوك وانهازمية. ولم يعد لأكثرها قواعد شعبية. حتى أن بعضها صار يُنظر إليها كأحزاب أشخاص يرغبون الوصول إلى مواقع ومناصب سياسية وإدارية. وليست اليمن أكثر اختلافاً، بل أكثر شبيهاً فيما ذكرناه. (37/باروت) إلا أننا سنشهد خلاف ذلك الاتفاق نقاط اختلاف كثيرة، فتركيبية البناء الاجتماعي والخطوط الرئيسية وعلاقاته وأنواعها في سورية، وفي كل من وتونس ومصر واليمن تختلف كثيراً، فنحن لا نكاد نجد في الوطن العربي مجتمعاً غنياً بتنوعه كالمجتمع السوري، إلا المجتمعين: العراقي بنسبة كبيرة واللبناني بنسبة أقل قليلاً، فمن حيث الجنس تحتوي سورية على أجناس كثيرة منها: العرب والأكراد والأفغان والترك والأرناؤوط والسريان والأذريين والأوزبك وغيرهم، وإن كان الكثير من أبناء الأجناس غير العربية قد استعربت بمضي الزمن، فإن كثيراً منهم أيضاً، ما يزال يحافظ على انتمائه الأصلي؛ كالأكراد والأرمن والشركس والأتراك (التركمان). مع أنهم جميعاً أصبحوا مواطنين يشعرون بعمق انتسابهم بجنسيتهم لسورية كوطن.

وأما الاعتقادات الدينية عند السوريين، فمتعددة أيضاً بخلاف المصريين والتونسيين واليمنيين، فمن قراءة أولية للواقع الاجتماعي العقيدي، نجد تعدد الاعتقادات الدينية، وهو ما يشير إلى حالة سلم اجتماعي يعيشها السوريون منذ زمن طويل، فهم: المسلمون والمسيحيون واليزيديون والمرشديون والموحدون (الدروز) واليهود والأحمديون (القاديانيون). إضافة لبعض العقائد السيا/دينية المحدودة الأتباع، كالماسونيون وشهود يهوه والبهائيون. ومعلوم أن المسلمين والمسيحيين يخضعون للتعدد والتنوع المذهبي تاريخياً. فالمسلمون ثمانية مذاهب تقريباً: الأحناف، والمالكيون، والشافعيون، والشيعة، والعلويون، والحنابلة، والوهابيون، والإسماعيليون. والمسيحيون أيضاً مذاهب عدة: والأرثوذكس الكاثوليك بشرقيهم وغربيهم (المذهبي) من سريان وآشوريين وأرمن وموارنة وبروتستانت وإنجيليين... وهذا، عدا اللادنيين.

ورغم هذا التنوع العقيدي الكبير في سورية لا تجد انتشاراً؛ ولا تعميماً لفقهِ الأكثرية ولا الأقلية الدينية، وذلك ما يأتي انسجاماً مع ثقافة المواطن السوري العامة؛ التي تكونت عبر سنين طويلة باستثناء بعض التنظيمات السياسية/الدينية، وأولهم "الأخوان المسلمون" الذين وضعوا الوطن في قاع اهتماماتهم، وكفروا من يخالفهم، ويوافقون من يخالف الوطن، ومؤشر ذلك سلوكهم الأخير في مصر وتونس وسورية! وإن كانوا في تونس يختلفون قليلاً عنهم في مصر وسورية. ورغم ذلك، فإن التنوع والتعدد المشار إليه فوق، لم يكن لولا موقع سورية الجغرافي الذي جعل منها مركزاً استراتيجياً لالتقاء حضارات متنافسة تاريخياً، رغبة من جانب، وطمعاً من جانب آخر، وصراعاً من جانب ثالث منذ وجودها حتى الآن. وهو ما ساهم في تكوين وعي وثقافة متنوعين وتميزين تاريخياً عند السوريين.

إن ما أشرنا إلى بعضه من تنوع وغنى عقيدي، كونه لدى أكثر السوريين وعياً جعلهم يعيشون حياة العلمانيين، فصاروا ينظرون إلى بعضهم نظرة تسامح لا يداخلها حقد أو صراع إلا عندما يتدخل الخارج ليساهم بخلقهما. وتلك النظرة سائدة منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن، إذ أصبحوا يعتبرون المعاملة العامة والبيئية للشخص مع الآخرين، وسلوكه العام، المقياس الرئيس للتقييم. فهم مثلاً يفخرون

بأنهم أول من عرف رئيساً للجمهورية مسيحي العقيدة، وطني السلوك. وذلك دلالة على لا طائفيتهم، وهم الأكثرية المسلمة. وإن حدث بعض التراجع مؤخراً، عندما نص دستورهم على أن: دين رئيس الجمهورية الإسلام، لكنهم أبقوا على جانب واسع من الطبيعة العلمانية في ذلك حين لم يؤكدوا على مذهبه الديني.

كذلك عاش السوريون عقوداً من التوافق الداخلي؛ رافقها عقود من الصراع مع (إسرائيل). ومع العاملين السابقين عامل مهم، هو وقوف سورية في وجه المطامع الخارجية في المنطقة العربية عموماً، وذلك مما مائز السوريين عن غيرهم بثقافة قومية الطابع إنسانية الاتجاه، وحولت سلوكهم إلى حياة مشتركة بعيدة عن التأثيرات الدينية والمذهبية. وذلك وغيره حداً بالرئيس السوري في مقابلة مع "وول ستريت جورنال" في 2011/01/31 مع اندلاع (الثورات العربية) في أواخر عام 2010 وبداية 2011م، أن يشدد على استثنائية سورية ووضعها، من منطلق وعي السوريين، وهم "ورقة الممانعة" في وجه (إسرائيل) والداعمين لها، وهو ما يؤمن حصانة سورية ونظامها السياسي، وأن ذلك كفيل بتأمين الغطاء اللازم في الداخل السوري. بل، بدا الرئيس السوري واثقاً جداً من عدم حصول احتجاجات في الداخل السوري فقال: لا يمكن مقارنة الوضع هنا بمصر، إذا أردت ذلك فعليك أن تنظر من زاوية مختلفة سورية مستقرة، لماذا؟ لأننا قريبون من الناس ومرتبون بشكل وثيق جداً بمعتقدات المواطنين... على الرغم من أن وضعنا صعب بسبب الحظر، وعلى الرغم من أن الناس تنقصهم كثير من الاحتياجات الأساسية، إلا أنك لا تجدهم يخرجون في انتفاضة. (50 وزارة الإعلام السورية)

إن السوريين كانوا / وأكثرهم ما يزال / معجبين بالثورتين المصرية والتونسية (نقول الثورتين تجاوزاً) تفاعلاً بعودتهما إلى موقعهما القومي لدعم القضايا العربية الأساسية، ولكنهم وجدوا أنفسهم داخل المعمة فجأة، حيث صاروا يشهدون بعض حالات الاحتجاج التي تطورت سريعاً إلى ممارسات دموية، مع أن رئيسهم كان الزعيم العربي الأكثر شعبية بشهادة استطلاع أجرته جامعة "ميريلاند" بالمشاركة مع مؤسسة زغبي الدولية لاستطلاع الرأي، شملت الدراسة عينات من مجتمعات مصر (زمن مبارك) والأردن ولبنان والسعودية والإمارات العربية والمغرب.

(34/ المركز العربي للدراسات) وجاءت نتيجة الدراسة التي كانت مع عينة كبيرة تمثل المجتمعات المدروسة، لتعكس رضى أغلب الشارع العربي عن مواقف الرئيس السوري القومية والممانعة، القريبة من نبض الشارع العربي وآماله الوطنية والقومية. وهذا ما ألحنا إليه آنفاً ونورده الآن لغرض البحث.

ومع أن للناس بعدد رؤوسهم آراء، فإن كثيراً من العرب توافق مع مواقف الرئيس السوري المنسجمة مع انتماء الشعب السوري، فلا تخرج عن إرادة المواطن السوري وذلك ما لا يروق لأمريكا والغرب، الذين عملوا على توظيف الانتماءات الإثنية والدينية لإثارة الفتن والفوضى، وأظهرت كمطالب أولاً، وكان لكل انتماء مطالبه الخاصة، فالدروز بدأوا تحركهم عقب استلام "بشار الأسد" الحكم عام 2000، والأكراد عقب احتلال العراق، والآشوريون انطلقت شرارة احتجاجاتهم من مناطق فيها تواجد آشوري، والعلويون المنشقون على النظام، انطلقت حركتهم أيام حافظ الأسد، وعادت للظهور لاحقاً، وفي المقابل كانت هناك حركات عنيفة خاضت مواجهات عسكرية لتحقيق أهدافها، ولعل أوسعها حرك الأخوان المسلمين مطلع الثمانينيات، و / 2010 / لإحداث تغييرات جذرية فيها تطابق مع الأجندة الأمريكية. وهو ما خططت له الإدارة الأمريكية، وتعمل له مع حلفائها العرب لتنفيذه. (34/المركز العربي) الأمر الذي أوضح احتمالاته المحلل الأمريكي "روبرت ساتلوف" * (مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) وكان السباق في تحريض الأميركيين والأوروبيين، للتنسيق لفرض عقوبات قاسية تطل قطاع الطاقة في سوريا، مبيناً أن البديل القادر على الحل محل النظام هم: حركة الأخوان المسلمين، ولكنه بديل غير مناسب للمصالح الأمريكية.

يقول "ساتلوف": إن أمريكا لا مصلحة لها ببقاء نظام الأسد (الأقلوي) القائم على مرتكزين هشين هما: الخوف والترهيب، ويمكن أن تتحول اهتزازات النظام إلى تفسخات وإلى هزة أرضية (القول لساتلوف) تركز على أولويات ثلاث:

* يعتبر ساتلوف من الأعضاء الفاعلين في اللوبي اليهودي الأمريكي لصالح إسرائيل

- 1 - تجميع أكبر عدد من المعلومات حول الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و"الاثنية" الداخلية حول سوريا.
- 2 - خوض معركة حول شعارات كالديموقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون.

3 - عدم توفير فرصة للنجاة أمام النظام السوري، إلا إذا أبدى الرئيس "بشار الأسد" استعداده لزيارة (إسرائيل) في إطار مبادرة للسلام، أو إذا طرد من الأراضي السورية جميع المنظمات المناهضة لإسرائيل، وتخلّى علناً عن العنف أو "الكفاح المسلح والمقاومة الوطنية باللغة المحلية"، والمطلوب إجراء مصالحة مطلقة مع إسرائيل. (51/ الانتقاد - حماية)

ما قاله "ساتلوف" عن سورية، كان متحققاً لأمریکا وإسرائيل من نظامي حكم مصر وتونس، ومع ذلك لم تقف أميركة معهم، بل تخلّت عنهم بغاية تكوين البدلاء، فكيف يمكن للنظام السياسي السوري ما لا يمكنه لا بذاته ولا نيابة عن شعبه، وكلاهما متفقان على عدم تقديم المستحيل، لأن المستحيل المقابل لن يتحقق بسبب البنية الفكرية العامة والتصورات السياسية للمواطن السوري، أضف إلى ذلك، أن الموقع الجغرافي لتونس ومواقفها لا تهمّ أميركة، بالقدر الذي يهّمها سورية ومواقفها وموقعها، وبخاصة وجودها على حدود حليفتها الأولى في العالم (إسرائيل). ولذلك تريد أن تصبح سورية واحدة من الدول المعتدلة (الخاضعة) كما دول الاعتدال العربية، وتتخلى عن اتجاهات شعبها السياسية وقيمه الوطنية!

وإذن، فإن في سورية حراك كما كان في تونس حراك، ولكن الحراكين إن اتفقا في المفهوم، فإنهما اختلفا في التكوين والسلوك والنوع، الحراك التونسي ذاتي وشامل في مجمله (ويستحق اسم الفعل: حراك) سلمية في مساره، وطني في كل صفاته. لأنه لم يُحرك من الخارج مباشرة، ونشأ في المدن التونسية الأكبر كبنزرت وتونس، ولم يتلق الدعم المادي بالمال والسلاح، ولم تكن له قيادة خارج الحدود يوجهونه؛ وإن كان له مؤيدين في الخارج. أما الحراك الحاصل في سورية فكان ذو مصدر خارجي غالباً، وظهر في المناطق الحدودية مع الخارج، وجزئي، عنيف

وتدميري في سياقه، لا وطني في أكثر صفاته، وتلقى الدعم المادي والمعنوي بالعتاد والمال والسلاح من الخارج! وهذا ما شوه صورة الحراك في سورية، ويبتعد عنه المواطنون السوريون بشكل عام، ولم يجد من يتعاطف معه إلا القليل بحسابات مختلفة!

مما سبق يمكننا التفريق بين ما جرى في مصر وتونس وما يجري في سورية، ففيهما كان الحراك في مراكز المدن الكبيرة، ووقفت الطبقة الوسطى وكثير من المثقفين، والمعارضة الداخلية، وأغلب الشباب الواعي إلى جانبه بنسبة كبيرة، بينما الحراك الجاري في سورية، يحدث في الأطراف وليس من المدن الكبيرة، والشريحة الوسطى، والبورجوازية وأكثر المثقفين، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي، وزعماء العشائر والقبائل، وطلبة الجامعات ومعهم أكثر الشباب المتعلم، وجزء واسع من المعارضة الداخلية، بعيدين من الحراك المتصور خارجياً لسورية. وقد حدثت فصولها الأعتف في المدن الـ "طرفية" ولاسيما في درعا ثم في دوما، والتي تعاني في مجملها، ولاسيما محافظة درعا ومحافظة ريف دمشق، التهميش المتعدد الأبعاد، وتعتسف السلطات المحلية وسلطاتها "الكبيرة" الاعتبارية غالباً، ومحدودية تساقط آثار عملية النمو الاقتصادي عليها، وتدني مؤشرات تنميتها البشرية، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع أعباء الإعاقة العمرية والاقتصادية فيها، لكن ما يجمعها إلى حركات الشباب الانفعالية في مدينة دمشق، هو أن قوامها البشري ينتمي إلى الشريحة العمرية الشابة العاطل كثير منها عن العمل بتعريفها النمطي (15 - 24 سنة) أو الموسع (15 - 35 سنة) التي تعتبر أكثر الفئات حساسية وقابلية للمبادرة، والقبول بما يدغدغ آمالها وعواطفها، والتي تنتشر في صفوفها أعلى معدلات البطالة، كما ينتمي قسم منها إلى شريحة شابة عصرية متفاعلة مع "رياح الثورات" في البلدان العربية الأخرى، وبخاصة في مصر وتونس. (37/باروت) ولكن المؤكد أن المشاركين لا يشكلون من الشرائح المذكورة إلا بنسبة لا تزيد عن نسبة معدل البطالة المقدر بـ 12% من الشباب.

أما المعارضة السورية الخارجية فقد أظهرت مواقفها المتصلبة، وتوافقت مع الرؤية الغربية للوضع السوري، وعملت لإسقاط النظام بكل السبل، السياسية في

الخارج، والعنفية في الداخل من خلال مؤيديها، وتحالفت مع القوى الغربية لتحقيق أهدافها، وساعدها في ذلك دول عربية كقطر التي التزمت مع الغرب بإشعال الفتن ونشر الفوضى في المنطقة العربية لتتزعزعا ومن ذلك، إصرار رئيس وزراء قطر على تولي الدوحة رئاسة الدورة الحالية للجامعة العربية في وقت تتراأس فيه الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ليظهر للعالم ان قطر تقود الأمة العربية، وأنها انتقلت من الدولة الصغيرة الى الإمساك بالدور العربي في المنطقة الداعم للسياسة الأمريكية، و بأنه أي حمد بن جاسم هو الحاكم بأمره في المنطقة، بعد أن وقفت الولايات المتحدة معه في صراعه مع حاكم قطر "حمد آل ثاني". (52/الخميس) وأكد خبراء وسياسيون ودول، منها روسيا، أن الدول العربية ارتكبت خطأ كبيراً، ليس فقط لدورها فيما يدور في سورية، وإنما قبل ذلك، منذ أن بدأ القطريون يظهرن كالعمالق! فلم يعد الحديث عن الانتفاخ القطري رمزياً بعد دخول قطر على خط الفعل التأثيري المدمر في العديد من الدول العربية بعد دورها في ليبيا، ومن قبله دورها في مصر، إذ إنه وعلى خلاف الظاهر، كان دعم أمير وحكومة قطر وقناة الجزيرة للثورة المصرية مجرد سيرورة انتقامية شخصية من رئيس النظام السابق، ومن المعلوم أن مبارك كان صديقاً ودوداً لأب الأمير القطري الحالي الابن "حمد" الذي انقلب على أبيه وطرده خارج قطر، ولم يك الدعم لمصر وحراكها بدوافع ديمقراطية أو "شعاراتية" أو حتى "براغماتية".

وفد صدرت تصريحات تؤكد الدعم المباشر من أمير قطر للجماعات المناهضة للنظام اليمني، صدرت بتصريح لنائب وزير الإعلام اليمني يوم 2011/12/5 وقبل ذلك صرح بنفس المنحى عضو المجلس الليبي وآخرون كثر، وبعدهم جاء الرئيس اليمني علي صالح في 2011/12/21 ليؤكد أن قطر ومحطته الجزيرة يقفان وراء أحداث اليمن ومن المثير أن قطر تستببح الانقلاب على سياساتها المعلنة وعلى كل أصدقائها، فبموجب سلم القيم الأخلاقية العربية، أن من لا يخلص لوالديه، لا يمكن أن يكون مخلصاً لأحد، وتمارس المراوحة مع أعدائها وغيرهم، وذلك من علائم النمط السلوكي السياسي الذي يحتاج إلى ما لا يقل عن قوة الولايات المتحدة للموافقة عليه وتميره دون محاسبات، ولعل قناة الجزيرة ومستوى تأثيرها قبل انحرافات الإمارة السياسية، هي السبب الرئيس لجنون العظمة الذي يحتاج

مسؤولي الإمارة من صغيرها لغاية أميرها، فمع أن قطر لا تملك قدرة الدفاع عن موافقها، ولا قدرة الثبات في تحالفاتها، فإنها توظف ما تملكه لتغطية انقلاباتها، بدءاً من الأموال النفطية وبعض رجال الدين المجنسين قطرياً، والمكلفين بتعويم السياسة القطرية شرعياً على أوسع مساحة اجتماعية عربية، كالشيخ "يوسف القرضاوي" صاحب الفتاوى الشهيرة بأنه لا مشكلة في موت جزء من الشعب حتى يعيش الباقي، وأباح القتل و... كان عنصراً من عناصر التلون السياسي المتعدد، فمرة آسيوي، ومرة إنساني، وأخرى خليجي، وغيرها قومي عربي، فهي تضطر دائماً لقلب موافقها؛ الأمر الذي يحول دون إقامتها علاقات استراتيجية ثابتة، وهو ما يجعل العلاقات الإقليمية والدولية مع قطر علاقات عابرة وسريّة وغير شرعية، وهو ما ينطبق على علاقات قطر مع جوارها العربي والخليجي، كما ينطبق على علاقاتها مع تل أبيب وواشنطن واسطنبول وطهران. بهذا تحولت الدبلوماسية القطرية إلى سلسلة من الزيجات غير الشرعية مع الأطراف المتناقضة المتصارعة على امتداد طريق الحرير الجديد الممتد من الحدود الأفغانية. (38/المركز العربي – البحوث)

ومن القوى الإقليمية الداخلة سلبياً على خط الأزمة السورية، تركيا التي غيرت موقعها فتغير موقفها. وتركيا بمظلتها الغربية، "عشيقة" تتمنع، أو تغادر فراش عشيقها الصهيوني، لتصبح حصان طروادة غربي وسط الأمة العربية، وتوصف علاقة أنقرة بتل أبيب بـ "عشيقة ترفض الزواج" تعبيراً لخطته الرئيس الإسرائيلي "بيريز"، الذي يفضل "أردوغان" التعامل معه، ومنه تلقى الشكر، هو و"داود أوغلو" (وزير الخارجية) على دوريهما في العمل على إطلاق سراح "جلعاد شاليط" من سجنه في غزة، فبحسب "ميلليت" "أردوغان" ... بطلهم، نموذج ناجح لدولته، ونموذج لحزب يجيد اللعب مع الغرب لمصلحة أمته، و"نحن" (يقصد اليهود) مجرد "أوراق لعبهم". (53/الأخبار – طعيمة) إذ مع ضعف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الراهن بسبب الأزمة المالية، كان خيارهما توكيل تركيا بما لا يقدران هما عليه، وهو ما قبلته أنقرة بسرعة لتصبح جزءاً من السياسات الغربية في المنطقة. وبالطبع تركيا من خلال حكومتها، فعلت ذلك لحسابات تعتقد أنها تفيدها أكثر. والقبول التركي مرتبط بهدفين: الأول تخفيف

الانتقادات الأوروبية لتركيا، وهو ما يساهم في تعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. والثاني هو كسب واشنطن في معركة تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، ولا يرتبط هذا التحول بالربيع العربي أبداً، ويقول الكاتب التركي "باغجي" إن الغرب يستخدم تركيا أداة في سياساته في الاتجاه الذي يريده، ويشبه تركيا "بطابة التنس" حيث يمسك اللاعب الأميركي بالمضرب و"يطجطج" الطابة على المضرب في تصعيد تدريجي إلى أعلى، ثم يقذف الطابة بقوة إلى هدفه. وسوريا كانت أحد الأهداف الأساسية في إطار استخدام الغرب للطابة التركية. (54/ السفير)

وتركيا التي أوقفت الصادرات إلى حلب كخطوة اقتصادية أولى للضغط على الطبقة الوسطى لتثور وتؤيد المعارضة، وبالوقت نفسه لإظهار نوع من قدرتها على التأثير على سورية. ولكن الطبقة الوسطى في "حلب" التي هي العاصمة الاقتصادية لسورية خيبت أمل الحكومة التركية، وهي أساساً من حاولت المحافظة على علاقات مميزة مع سورية وحكومتها، وبادلتها سورية الموقف ذاته. ولكن منذ أواخر عام 2010م، بدا واضحاً أن دور بعض الدول العربية، وبخاصة الخليجية منها، وأولها قطر، يأتي منسجماً مع الرغبة الإسرائيلية كأنه يؤدي الدور نيابة عنها، وهو ما أطلق عليه الباحثون مصطلح "الأسرلة" فقطر تمارس دوراً سياسياً في المنطقة العربية، هو نفس الدور يريح إسرائيل، ويعد واحداً من المهمات التي أكدت عليها الصهيونية العالمية وأعلنت عنها في مجلتها الفصلية "كيفونيم" وتكفلت أصوات عربية سياسية والبعض من المعارضة السورية في الخارج العمل له نيابة عن الصهيونية العالمية وإسرائيل؛ بالدعوة لجلب التدخل عسكري لاحتلال سورية تمهيداً لتفتيتها؛ بالرغم من أن فعاليات الحراك السوري استمرت بشكلها المحدود / بحسب ورقة "جيفري وايت" *، وهي برغم الضجة الإعلامية / الدبلوماسية المرتفعة الشدة؛ ظلت احتجاجات منخفضة الشدة، ولم تصل حتى الآن إلى ربع مستوى الاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا واليمن أو حتى

* يستعمل جيفري القول: الهروب إلى الأمام كإشارة لرغبة الغرب الملحة باحتلال سورية.

البحرين. (36/الديار) وبرغم ذلك ظلت هناك أطراف تسعى لجهة الهروب إلى الأمام، والمضي قدماً في عملية البناء التصعيدي، ويتابع "جيفري" فيقول: والآن، وعلى خلفية التحليل المقارن للتماثلات واللاتماثلات الواردة في تصريحات رموز من المعارضة السورية، وتوجهات رموز اللوبي الإسرائيلي، نلاحظ أن اندفاع رموز من المعارضة السورية (ما يجب تأكيده أنه ليست كل المعارضة ككل واحد، فالداخلية منها رفضت طلب التدخل الأجنبي مع تأكيدها على الإصلاح) اللهجة المطالبة بالتدخل العسكري الدولي، يقابلها من الناحية الموازية اندفاع رموز جماعات اللوبي الإسرائيلي في أوروبا وأمريكا لجهة المطالبة بالتدخل العسكري الدولي الهادف لاحتلال سورية ووضعها لفترة طويلة تحت الاحتلال، وتحت مبررات حماية المدنيين. وذلك ما يفيد إسرائيل فائدة عظيمة، ويريح بعض النظم السياسية العربية المتوافقة معها، والتي ساهمت بدعم المعارضة المسلحة في سورية بالمال والسلاح والتسويق الإعلامي، وهو ما أكدته مفتش أول سابق في وكالة الطاقة الذرية. (55/سري) وقد أكدته السلطات السورية بعد قبضها على عناصر من المعارضة السورية بحوزتها أسلحة إسرائيلية الصنع، وقامت بعرضهم على أجهزة الإعلام السورية وإلى مندوبي وكالات الأنباء، الأمر الذي يدل بأن العمل المسلح قد صار أداة أساسية من أدوات المعارضة، ويؤكد في على ارتفاع مستويات الشدة في العنف السياسي، وما برهن على ذلك تواتر فعاليات المسلحين وعمليات القتل والخطف التي ظهرت، ولكن المعارضين وأجهزة إعلام عديدة تنسبه للسلطة، والتساؤل الذي يطرح؟ هل السلطة في أي مكان مضطرة لإذكاء الفتن أم لإخمادها؟ ولكن وراء الأكمة ما وراءها! لأنه غالباً ما يولد العنف الفردي عنفاً اجتماعياً أكبر كالتأثر والانتقام. وإذا كان الاقتصاد السوري ضعيف، وانعكاساته البادية كبيرة من فقر وبطالة، وتراجع في المساعدات الاقتصادية المشروطة سياسياً. وكما يتلزم هذا الضعف الاقتصادي مع المستوى المعيشي؛ يقابله عدم الارتهان السوري للقروض الدولية وشروطها، أو متابعة استمرار تحصين سوريا العسكري في وجه المغامرات الإسرائيلية المحتملة والمتحولة راهناً إلى مرجحة. وكلها ظروف تنعكس على مستوى رفاهية المواطن السوري العادي وعلى حياته اليومية؛ بما يبرر حساسية هذا المواطن أمام الفساد الذي يفترس بعض تضحياته بنسبة قابلة

للتضخيم في ظروف الانفعالات الحالية. وهكذا نجد أن الظروف الاقتصادية السيئة والضغوط السياسية المتعددة الصُّعد والاتجاهات، تختصر جميعها بأن سوريا وشعبها تدفع ثمن ممانعتها. (36/ الديار) ومع عدم وجود ثروات هائلة في سورية كالنفط الليبي باستثناء ثروة وجودها الإقليمي، فإن ذلك لن يثني الغرب عن محاولة التدخل العسكري بأساليب مختلفة، فسيحاول على الأقل تحجيم إيران، وتغطية الانسحاب من العراق، وتلبية طلب إسرائيل بتخليصها من خطر تشكّل سورية مركزه الأساسي. ولذلك ستبقى موضوع ابتزاز للتنازل عن هذه الممانعة. أما إذا تنازلت وسلمت أراق اعتمادها لأمريكا واللوبي اليهودي، فستتلقى مقابل ذلك وعود الانفتاح على طريقة الانفتاح المصري أيام الرئيس السادات، أو على طريقة التخلي عن العروبة التي مارسها الرئيس حسني مبارك.

واستناداً للإشارات المذكورة أعلاه حول طبيعة الحراك الجاري في سورية، فإن كل من يساهم في الحركة السورية الحالية، يستحسن منه أن يقرأ نتائج ذلك الانفتاح المصري منذ عام 1971، وإلى جانبه الانفتاح التونسي منذ بورقيبة، والانفتاح المصري منذ السادات للتبصر. وليتأمل الشروط التي تطرحها الثورة المصرية وفي صدارتها:

- 1 - المطالبة بعودة مصر إلى الممانعة العربية عبر مطالبات وقف اتفاقية الغاز مع إسرائيل وسلسلة مطالبات تصل لغاية الدعوة لإلغاء اتفاقية كامب ديفيد.
- 2 - رفض الشخصيات التي تحوم حولها شبهات الارتباط بالخارج بما فيها شخصيات من الدرجة الأولى، وبعضها تنوي المنافسة في انتخابات الرئاسة. مع وضع "فيتو" قاطع على الشخصيات المرتبطة بعلاقات من أي نوع كان.
- 3 - مراقبة سلوك قادة المرحلة الانتقالية التي تجريها الثورة المصرية والمراجعات في صفوفها على صعيد القوى الشعبية، وحول مجموعات شاركت في الثورة، وتبين أن لديها التمويل الخارجي اللازم، أو أي ارتباطات تقتضي المراجعة للمرحلة السابقة لإعادة التقييم كلياً.
- 4 - المحافظة على الشعارات الوطنية الجامعة ورفض كل ما يهدد الوحدة الوطنية وأمن المواطن المصري على كافة الصُّعد؛ بما يستتبع الإصرار على السلمية في الاعتراضات ضد السلطة. (34/ المركز العربي للدراسات)

ومما لا شك فيه أن مطالب الحركة المصرية تتوافق تماماً مع مطالب كل إنسان عربي ذي اتجاه قومي ووطني عربي. وعلى الرغم من استخدام السلطة الأمنية أساليب عنيفة وقاسية جداً لإجهاض الثورة إلا أنها نجحت جزئياً. وأظن أن كثيراً من الأهداف التي قامت الثورة لأجلها ستدجن ثم تُنسى بمرور الوقت. لأن هناك قوى رسمية حكومية وحزبية وعسكرية وشعبية لها ارتباطاتها الخارجية، وربما التزاماتها غير العلنية بأن لا تتحقق كل مطالب الحراك، وفي مقدم هؤلاء مجموعات من العسكريين ومن الإخوان المسلمين ومن الأحزاب السياسية والسياسيين؛ من الذين استمروا على خطاب السلام مع إسرائيل وما يتصل به من العلاقات الدولية. والمراقب لسير الحركات العربية لا يعثر على شعارات قومية أبداً، كما يفقد الدعوات والذكر لقضايا وطنية كبرى، ويلحظ تركزها فقط على قلب السلطة الحاكمة والقضايا المعيشية اليومية، الأمر الذي يشير إلى حدوث تجويف ممنهج للحركات حتى إذا نجحت يتم الإعلان عن السرائر السياسية. وهو ما بدأ من تونس نفسها بعد نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات وإعلانهم أن إسرائيل ليست عدوة لتونس، وغالباً سيكون الحال في مصر مثابهاً. أما في سورية فقد دخلت قيادات المعارضة في السباق، فأعلنت كالليبية والتونسية ورموز من المصرية شوقها للعيش مع العدو الغاصب "إسرائيل" وتصفية كل أشكال التعاون مع يجارها من دول ومقاومات!.

ومع أن الشارع العربي صامت في أغلبه، أو مصمّت في أكثره عما يجري في سورية يدل على شعور قديم جديد عند العربي، بعدم الجدوى من قيامه بسلوك فيه تأييد لسورية؛ إلا في بعض البلدان العربية كلبنان وفلسطين والعراق جزئياً، خاصة بعد تكرار الاستهداف الأميركي للنظام السوري وسورية، وتنامي دور الإعلام الذي يتناول الملف السوري من زوايا ضيقة جداً؛ مدروسة ومفبركة تفتح الأبواب عريضة أمام تضخيم الأخبار وإبراز الشائعات والدعايات على حساب القضايا الأساسية كما تفعل قناتي الجزيرة والعربية ومثيلاتهما، ومن ذلك الكثير: استقالة ضباط في الجيش السوري، انشقاق في الجيش السوري، استقالة أعضاء من حزب البعث الحاكم، انفجار ضخيم في معسكر؟ الشبيحة تقتل، الجيش يقصف؟

الأمن السوري يقتل (؟) فكيف يمكن تفسير هذا التركيز من غير الصفة الاستخبارية الممهدة لنشر الشائعات والتهئية لحضانتها؟ والشائع أن الشارع العربي ما يزال يتصف بالمزاجية بسبب الثقافة التي تربى عليها ورسخها حكّامه منذ نكسة 1967، وما تزال مهيمنة كإحساس بالهزيمة والهوان، والأمثلة كثيرة، كموقفه خلال حرب تموز الإسرائيلية ضد لبنان وحرب غزة، اللتان ترقبهما الشارع العربي صامتاً حتى ظهرت بوادر العجز الإسرائيلي، وظهرت قدرة المقاومين على مواجهة رغم عدم تكافؤ القوى؛ خرج العربي إلى الشوارع مؤيداً المقاومة غير آبه بسلطات بلاده؛ حتى تلك التي ربما كانت مشاركة في دعم إسرائيل. وإذا كان موقف الإنسان العربي في أكثره كذلك. فإنّ سؤالاً كبيراً يقف متحدياً هذا الإنسان يقول: كيف سيكون المستقبل العربي، دولاً ومجتمعات؟

وأخيراً يمكن القول: إن الرؤية الغربية للإعلام تفرض نفسها عالمياً، فهو عبارة عن أدوات لتحقيق الأرباح، وللتحكم في الوعي الاجتماعي. والنظام الإعلامي في الدول النامية يواصل الدور بمساندة الشركات المتعددة الجنسية خدمة لمصالح أصحاب تلك الرؤية وكما يقول "لورد نسترن": إن وسائل الإعلام في الدول النامية تعبّر عن مصالح النخب الحاكمة، وصارت بلادها أسواقاً للمنتجات الإعلامية لدول الغرب الرأسمالي. حيث قام بتصدير قيمه وتناقضاته والترويج لسلعه ومنتجاته. وصار الإعلام يتدفق من الحكام المسيطرين على وسائل الإعلام إلى الجماهير، ولم يعد أداة لعرض اتجاهات الرأي العام، بل لخدمة الأغراض التجارية والرقابة السياسية، وتنفيذ رغبات السلطة الحاكمة. (38 - 35/20) الذي عرضناه حول دور الإعلام والاتصالات كان محاولة غير مكتملة، نأمل متابعتها للوقوف على جوانبها كافة، خاصة أن هناك ما يكشف بفعل فاعل تكون مصلحته فيما يكشف عنه، كما في "الويكيلكس" التي أظهرت الكثير من الفضائح السياسية عن حسني مبارك وبن علي والقذافي والسلطة الفلسطينية، ولم تطل فضائحتها، أو قل الإعلان بقرب انتهاء صلاحيتها. وأظن أن كل ذلك بعلم البنتاغون والإدارة الأمريكية في سياق خطط مدروسة!

تعرفنا فيما سبق على الحراك العربي بأنواعه وطبيعته وأشكاله الرئيسية في الوطن العربي، وتبين لنا أن المطلب الرئيس وراءها كان وجوب تحقيق الحرية والديمقراطية، والمعروف لكل الدارسين للفكر العربي وتاريخه أن الديمقراطية كشعار في الخطاب العربي تاريخاً أكثر خصوبة وصخباً من تاريخ العلمانية... فقد بدأ مع الشعارات الأساسية في الفكر النهضوي العربي. (84/17) وما يزال الخطاب يؤكد تنوع الخطاب السياسي العربي من أقصاه الماركسي إلى أقصاه الرأسمالي إلى ما بينهما، وبخاصة الإسلامي السياسي، ونجدته يتحدث عن الديمقراطية، ولكن كل من الموقع الاعتقادي الذي يمثله. حتى أننا وجدنا أن السلطات عموماً تتحدث عنها، ولكنه كان يأتي دائماً حديثاً مختلفاً عن حديث المطالبين بها من الجماهير، والديموقراطية كمفهوم وكممارسة ظلت تستهوي الناس، ولكنها عند بعض المثقفين كان استهواؤها مختلفاً؛ خاصة عندما يتفقون في التوجهات الأساسية لنظام استبدادي معين، مع أنها عند تحققها فعلاً قمينة بحماية البلاد من كثير من أشكال الأخطار الاجتماعية التي يمكن أن تحدث كالفساد وتسلط الأجهزة الأمنية، فالديمقراطية ليست هيكلًا للحكم فقط، بل هي تغيير لهيكل النظام والظروف الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراءه والملازمة له، وهناك من يعتقدون أن الديمقراطية والنضال من أجلها هي فرصتهم الوحيدة لتوسيع قاعدتهم السياسية والظفر بالسلطة في النهاية. كما هو حال بعض أفراد المعارضة العربية. (49/16)

تلك هي أوجه الاتفاق والاختلاف ما بين الحركات العربية بخطوطها الرئيسية وبين الحراك السوري، وهناك بعض التفصيلات الثانوية من وجهة نظرنا، أثرنا أن لا نذكرها هنا لاعتقادنا أن الكل شبه عالم بها كالتركيبة القبلية للكثير من البلاد العربية، والتفاوتات في مستويات التعليم والمعرفة، وفي المستويات الحضارية، وغير ذلك مما يحتاج إلى بحث وجهد معرفي جديدين.

الفصل السابع

(تصورات ونتائج محتملة)

عديدة هي الاحتمالات الممكن حدوثها، وعلى غرار ما حدث ويحدث في البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير الدموي، فإن الشباب الذين شكّلوا عماد هذه الأحداث والتجمعات. يمكن أن ينالوا مستقبلاً بعض النتائج التي قاموا من أجلها وليس كلها، فقد بدأت هذه الأحداث من تونس وتبعها في مصر بشكل سلمي طارحةً مطالبَ ديمقراطية في حالة اعتصامات الشباب العصري، أو جامعةً مطالبَ تنمية وديمقراطية، وطنية ومحلية، وهو ما عبر عنه رمزياً شعار: "حرية"، بينما كان بعض هذه المطالب ثقافياً محافظاً. ولكن التظاهرات كلها كانت تُجمع على الحرية، كما كان أنصارها والمتعاطفين معها يصفونها بالسلمية، فكثيراً ما كانت الشعارات تطفح بشعارات: حرية - سلمية - ديمقراطية - لا للظلم - لا للحكم... ولكن لم تُطرح مشاريع سوى الكلمات الشعاراتية، والمشروع الذي بدأت ملامحه تظهر بوضوح هو: المصالحة مع إسرائيل وقطع كل أشكال التعاون مع المقاومين اللبنانيين والفلسطينية والعمل لاحتوائهما، وفتح الأبواب على الغرب والمتحالفين معه ضد الأنظمة السياسية الحالية، فأحزاب الإخوان التي وصلت إلى المقدمة السياسية في مصر وتونس أعلنت أنها لن تعادي إسرائيل، وبذلك تتابع عمل الأنظمة السابقة، وكأنها لا تستطيع إلا ذلك.

إننا حين نتابع مصر وتونس بعد ثورتيهما نجد أن البطالة زادت عددياً، وأن معدلات الجريمة ارتفعت، والأسعار ازدادت، والاحتياجات الضرورية للمعيشة قلت، والأزمات في المواد الغذائية والمنزلية ظهرت بشكل شبه مفرج. وفي مصر ظهرت الفتنة الدينية بين المسلمين والأقباط بشكلها الممقوت... إلخ

إن الأكثر إمكانية في حدوثه هو تمكين موقع إسرائيل، كما رأى الكثير من السياسيين والمعلقين الإعلاميين والخبراء، ذلك أن أزمة سياسية ممتدة قد أخذت طريقها إلى المنطقة العربية، وقد تسفر في النهاية عن شطر حتى أكثر الجماعات القومية اندماجاً وتجانساً إلى هويات سياسية متقابلة أو متخاصمة. (145/29)

وستنتشر الفتن المذهبية الدينية والطائفية والقبلية والعشائرية حتى في الإقليم السياسي الواحد، ولن تحل مشاكل البطالة، بل ستزداد، ومن ثم ستعود الحراكات بأشكال مختلفة، فكل ذلك جاء تحت عنوان الخطاب الديمقراطي، حيث إن كل طرف يرفض الآخر، والديمقراطية الأفضل في أن تتحقق، هي تلك التي تكفل الممارسة الضامنة لحرية التعبير والتفكير التي ينبغي أن تتاح ضمن المجتمع العربي السائر في طريق صحيح للديمقراطية هي الحرية التي لا تتعدى الأهداف الأساسية للديمقراطية ولا تتناقض مع المبادئ الكبرى للحياة القومية. (17 / 93) وأعتقد أن هناك انقلابات كثيرة ستحدث باسم الديمقراطية قد تصل إلى مستويات غير مقبولة من أبناء أي إنسان. فقد تحدث ردات فعل احتجاجية من بعض حملة الاعتقاد الإسلامي من الموقع الإيماني إلى الموقع اللاتيني نتيجة للممارسات السيئة والبشعة باسم الدين، وربما أكثر، بسبب صور الإجرام والقتل التي يدعو إليها ويمارسها البعض تحت عنوان الإسلام والدين الإسلامي، كما ظهر من "العرعور" (وهو معارض سياسي ومذهبي ديني سوري) و"القرضاوي" المقيم في قطر، ومن يلتزم بما يدعون إليه من طائفية وعداء ديني. بالوقت نفسه فإن الضائقة الاقتصادية وضغوطها ستتفرغ سيئاتها على البعد الاعتقادي عند الكثير ممن لا يستطيعون قراءة الواقع من خلال أسبابه، وأظن أن النزعة الاستهلاكية ستصل إلى جانبها المفجع بانتشار الجرائم الاجتماعية الاقتصادية، وقد أخذنا نلاحظ ذلك مترافقاً مع الحراكات بوتائر تتسارع بشكل "درامي" ومفجع كاشفاً عن حجم "الاحتقان" العام المتراكم. وغالباً ما سيرد ذلك إلى الحكم ونظامه، وأنه السبب بتكون الوضع الاجتماعي "المكبوت" والمتفجر الآن. وهذا الوضع هو ما يريد قادة الحراك الجديد في المنطقة العربية كلها الخروج منه بتحقيق الديمقراطية بأساليب استخدامها الغربية. وليس ذلك فقط، بل هناك أكبر من ذلك بكثير، فمن وراء التفجير الاجتماعي العربي عموماً يقف الهدف الصهيوني لتفتيت الأقطار العربية، وهو ما تركز عليه وتهدف له الصهيونية، فمن توصيات منظماتها ضمان أمن إسرائيل أولاً، وقد ذكرنا في بداية البحث بعض توصيات المنظمة التي وردت في مجلة "كيفونيم" والتي قالت: إن ضمان أمن إسرائيل في المنطقة بتفتيت الدول العربية الذي هو ضمان الأمن والسلام في المنطقة بأسرها. ففي العصر النووي لا يمكن بقاء إسرائيل إلا بمثل

هذا التفكيك (وركزت المنظمة على الأقليات) فقالت : إن هذه الأقليات هي شريكة إسرائيل في المصير، ولا بد أن تقف مع إسرائيل في مواجهة الإسلام والقومية العربية، أو تبدي استعداداً لمحاربتها أو مقاومتها، فهي حليف وقوة لإسرائيل. (17/23) وللأسف هناك من يلبس العباءة الدينية والكوفية العربية ويقوم بالدور المطلوب!

إن الوضع العربي عموماً والسوري منه على وجه الخصوص، سيبقى منفحاً من وجهة نظر البعض على احتمالاتٍ شتى، وستنوس بين المخرج الوطني التوحيدي نحو التحول الديمقراطي، والإصلاح المؤسسي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، والتمزق الإثني الأقوامي والطائفي والحزبي، وفي مستوى معين من تطور الأحداث ربما يتدخل لاعبون خارجيون في مجرى التطورات بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهداف أخرى لا صلة لها بتطلعات حركات الشباب ومن هم في الموقع المعارض للسلطة سياسياً والداعون إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية. وقد تواصل عمليات تصفية الحسابات الجيو - سياسية مع النظام السياسي السوري، ومع دوره الإقليمي، واحتمالات أخرى غير مرصودة الآن (37/باروت) بسبب اتساع مساحة عدم "التيقن" منها. علاوة على حصة "المفاجآت" في مثل هذه الحالات.

ومن الاحتمالات الممكن حصولها في سورية، هو استمرار ما يسمى بالحراك قرابة السنتين من بدايتها، وتجربة سورية في الثمانينيات تتكرر بصورة جديدة، وسينتج عنها خسائر بشرية واقتصادية كبيرة جداً يكون المواطن هو الأكثر تضرراً بها. وفي الجانب السياسي سيحدث تحول كبير يمكن أن يكون محتوياً احتمالات على فئات ثلاث، الأولى دولية، والثانية والثالثة داخلية من قسمين. ومن هذين القسمين قسم يتحقق فيه الصالح الاجتماعي العام وتدخل تحت بند التعمير، وقسم يمكن أن يستمر فيه التدمير. وكل ذلك وفق ما يلي :

أولاً- على الصعيد الدولي:

إن التدخل الدولي المباشر، وبخاصة على الطريقة التي حدثت في ليبيا، لن يتم بسبب من العلاقات الدولية وصداماتها المصلحية وليس المبدئية، وبسبب من أن الوضع الجغرافي لسورية بجوار إسرائيل التي هي الأهم للغرب من كل شيء، لأن الهجوم عسكرياً على سورية سيشتعل الحرب على الحليفة الودود، وسيخرج (عربها) كثيراً، وهو ما يؤكده القوميون العرب. وبسبب رقعة المصالح التي دفعت سياسيين وعسكريين كبار منهم الرئيس الروسي ووزير خارجيته وساسة صينيون يعملون سراً وعلانية لمنع سيطرة الغرب وحلفائه على الوضع السوري. وأكد سياسيون ومحللون غربيون ومنتفدون أطلسيون، بأنهم لا يريدون التدخل في سورية عسكرياً لتقديرهم المخاطر الجمة التي ستنتج على أرواح عسكريهم وعلى إسرائيل، وبسبب المعارضة الروسية - الصينية، وليس بسبب العقابيل المالية التي لم يأخذوها بالحسبان رغم تعهد أمير قطر بتحملها جميعاً. فالغربيون يبنون حرصهم في المحافظة على أرواح أبنائهم، وأمير قطر يساهم بهدر دم السوريين ويريد متابعة ذلك مهما كلفه من أثمان غاز ونفط. ومن دلائل ذلك محتويات لقاء لمحطة الجزيرة مع "ديفيد شنكر" اليهودي الأمريكي المنتفد في السياسات الأمريكية بتاريخ 2011/11/23 أن مذيعه المحطة تكرر عليه موضوع إسقاط النظام السوري بأسئلة مثل: متى تتوقع سقوط النظام، وكيف لأمركا التدخل لإسقاط النظام، ومما قاله "ديفيد" إن لدى الإدارة الأمريكية برامج سرية لإحداث التغيير في سورية، ومعلوم أن البرامج السرية تحتوي خططاً لا يمكن الإعلان عنها كاستخدام المرتزقة والاختيالات والتفجيرات بالواسطة أدوات لتنفيذها، هذا عدا التعاون مع دول وقوى وأفراد من الداخل لتنفيذها وأشار إلى الاغتيالات. (57) وهذا الكلام يدل على شهية الدول الغربية وأمريكة لاحتلال أماكن غير ليبيا، وفتحت الشهوة القطرية للأسرلة فاندفعت لتوريط الجامعة العربية في الأزمة السورية، وقادت قطر وتقود حملة التوريط لتسود سياسة حافة الهاوية، وهي سياسة مفتوحة على كل الاحتمالات من عودة الاستقرار والأمن إلى الدولة السورية لغاية التدخل الأطلسي على الأرض السورية بطرق مستحدثة وتختلف عن التدخل الذي حدث في ليبيا.

وقد بلغ الجنون القطري مرحلة تخطى فيها سذاجة المواقف السياسية التي يملئها الخارج إلى الإجرام الصريح. وأظن أن الساسة القطريون سيبدلون كل الجهد لتنفيذ رغبتهم في إسقاط النظام السياسي السوري كما فعلوا في كل من ليبيا وتونس ومصر. لكن الأغلب أنهم سيفشلون، لأن شرائح كبيرة من المجتمع السوري تأنف عن اتباع القطريين، وهو الأمر الذي سينبه الشعوب العربية إلى لعب قطر دوراً غير محمود شعبياً عربياً قومياً، فقد أخذ الكثير من العرب مع طول مدة الحركات العربية يكتشفون الدور القطري السيء في المنطقة العربية لصالح غير العرب، ومن المؤكد أن الاتجاه العام في بعض الدول العربية كقطر، والسعودية بشكل أقل سيتعالى الموقف من معارضة النظام إلى دفع سورية نحو حرب أهلية لا تذر ولا تبقى وبأي ثمن! وهو ما يؤكد كل المحللين المتخصصين بالشأن السوري. أما على صعيد المعلومات، فإن الإجرام القطري يتخطى الموقف السياسي إلى مرحلة الإجرام الممارس عبر تمويل قطر لتفجيرات إرهابية واسعة في الداخل السوري، وهو تمويل يضاف إلى التمويل السياسي القطري لبعض أجنحة المعارضة السورية الموجودة في الخارج، وللجهات اللبنانية الحزبية المعادية لسورية والشعب السوري. (38/ المركز العربي) وكذلك بإمداد الجناح المعارض داخل سورية بما يمكن إيصاله من مال وعتاد وربما عناصر مرتزقة، بل وحتى عناصر من تنظيم القاعدة، فالظن كبير أن لحكومة قطر علاقة متينة مع التنظيمات السياسية الإسلامية، والقاعدة واحد منها؟

ثانياً - الاحتمالات على الصعيد الداخلي.

كنا قد بينا في بداية البحث أن كل فرد أو جماعة يتحددان بهوياتهم، والهوية لها من الصفات الكثيرة المرتبطة بطبيعة النشاط سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ولها تأثيرات سلبية وإيجابية على الذات وعلى الآخر، وعلى مر التاريخ رأينا أن هناك من حاول إلغاء هوية الآخر، وبالوقت عينه يدافع صاحب الهوية عنها، وتكون هناك في كل الأحيان تغيرات من داخل الهوية ذاتها، وبخاصة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحراك الحالي في سورية سيحدث بعض التغيرات في نوعية الهوية الاجتماعية - الاقتصادية السورية، وسيستيع ذلك تحول

وتغير في سمات وصفات الهويات الفردية لأعضاء كثيرين في المجتمع السوري ،
ويمكن أن تكون احتمالاتها على الشكل التالي :

1 - عودة الأحزاب السورية التاريخية إلى استلام قيادة الدولة والمجتمع كالبعث
والقومي السوري والناصرين والشيوعي ، وبجانبهم بعض السلفيين
القربيين من الإخوان المسلمين بعد انتخابات مفتوحة ، ويشكلون ما يمكن
تسميته : حكومة وحدة وطنية.

2 - ظهور أحزاب سياسية جديدة قُطرية محلية تركز على البعد الوطني اجتماعياً
واقتصادياً ، وتقودها البرجوازية السورية ، ويكون من أعضائها كثير من
عناصر حزب البعث والأحزاب الأخرى المتحالفة معه. وضمور كمها
العددي إلى أقل من ربع أعداد المسجلين فيها حالياً.

3 - إجراء انتخابات حرة تماماً للمجالس باختلاف تسمياتها من نقابية ومحلية
ومجلس الشعب ، بعد ظهور دستور جديد ينظمها ومعها الانتخابات
الرئاسية.

4 - تعديل واسع في العلاقات الإقليمية و بروز أكبر للدور السوري ، وازداد
وزنها السياسي العالمي ، والاتجاه للشرق الروسي - الصيني سياسياً
واقتصادياً.

5 - ستظهر صحف ومجلات وقنوات تلفزيونية خاصة كثيرة ، دينية وسياسية
 واجتماعية تنطق باسم أصحابها ومؤسسيها.

6 - انتشار الخطاب الديني بأنواعه كافة بأبعاده الإيجابية منها والسلبية.

ومن المؤكد أن تطال التغيرات والتحويلات المنطقة العربية كلها ، ويمكن أن
تؤدي إلى انهيار الشخصية العربية حسبما هو متاح لها من رصيد ثقافي وأخلاقي ،
ومن مرونة تنظيمية. (29 / 204) والتحويلات المحتملة يمكن أن تأتي إيجابية السمات
وتساهم في نشوء حالة تأقلم جديدة مع الأهداف الوطنية والقومية ، ولكنها لن
تبدو واضحة بشكل مباشر ، لأنها تحتاج إلى بضع سنوات ليتم نضجها.

وإلى جانب ما سبق توقعه ، يمكن أن يرافق ذلك عدة سنوات حالات سلبية

منها :

- 1 - ظهور أحزاب سياسية تضع مصالحها فوق مصلحة الوطن ، وتكون دينية وطائفية على الطريقة اللبنانية. ويكون بعض قادتها من بين أعضاء الأحزاب السياسية المعروفة كالبعث والاتحاد الاشتراكي.
- 2 - ضعف شديد في الاقتصاد السوري ، يرافقه فرز طبقي واضح يؤثر على الحياة العامة ويساهم في انتشار الجريمة الاقتصادية في المجتمع.
- 3 - انغلاق السوريين على أنفسهم ، وإبراز وطنيتهم القطرية ، والابتعاد عن المنظور القومي العربي مدة لا تقل عن عقد من الزمن ، كرد فعل على ما تعرض له بلدهم من الأخوة العرب. ويتصرف السوريون من منظور إقليمي لا يتعدى بلاد الشام والرافدين.
- 4 - انتشار الفتنة بأشكالها المختلفة ، وعدم قدرة سلطة الدول الجديدة على ضبطها ، وانتشار الدعوات الطائفية والدينية الضيقة.
- 5 - ازدياد نسبة البطالة وازدياد عدد المفقرين في سورية ، حيث سيسرح الكثير من عناصر الجيش والأمن وموظفي الدولة ، ولن يستقر وضع العمالة قبل خمس سنوات على الأقل لتعود معدلات البطالة إلى ما كانت عليه قبل انتهاء الحراك ، ويرافق ذلك ارتفاع معدلات الجريمة.
- 6 - فقدان سورية جزءاً من دورها الإقليمي لصالح إسرائيل ، وتصبح غير قادرة على القيام بأي سلوك دبلوماسي وسياسي دولي إذا لم تحصل على الموافقة الخارجية.
- 7 - إمساك الشركات المتعددة بالاقتصاد السوري من مواقع الإنتاج حتى الأسواق.
- 8 - ستزداد حالات التناقض العقيدي الديني والمذهبي والقبلي العشائري ، وسي تراجع السلوك العلماني إلى أدنى حالاته. وبخاصة إذا سيطر السلفيون المتعصبون ومعهم أحزاب سياسية دينية على نظام الحكم ، وستظهر حالات العنف تكرارياً كنوع من الدفاع عن الذات لحمايتها ، وسيكون السلوك طائفي الصفة ، وسيكون عاماً ويؤدي إلى أنواع من التمزق والعداء الاجتماعي واسعة الطيف ، وستحدث حالات من الهجرة الخارجية لمعتنقي الديانات والمذاهب الدينية ذوي الأعداد الأقل من غيرهم. كما حدث في العراق بعد

تعرضه للاحتلال الغربي - الأمريكي ، وظهرت أزمات اجتماعية ضخمة وظهرت معها أزمة سياسية عالمية غير واضحة في خطوطها العامة. وفي كل الأحوال فإن دول الوطن العربي هي التي دفعت الثمن الأكبر، وستدفع أكثر، لأنه من المرجح أن تتجمع العوامل السلبية في التحولات الراهنة على الصعيد العالمي بحيث تدفع أكثر المتغيرات الجديدة في الساحة العربية ذاتها نحو اضمحلال النظام العربي. (207/29)

الذي أوردناه في النقاط السابقة عبارة عن احتمالات قد يتحقق بعضها ، من الإيجابية والسلبية على حد سواء ، وأول الاحتمالات التي لا يمكن أن تتحقق كلياً في سورية ، هي أن الحركات الدينية لا يمكن لها أن تحكم سورية على شاكلة مصر وتونس ، لأسباب عديدة ، أولها أن في سورية رفض شبه شامل للحكم ذي اللبوس الديني. أما بعض الحالات الاقتصادية السيئة فستحدث حكماً ، بسبب الخسائر الضخمة التي تعرض لها الاقتصاد السوري جراء الحراك الذي طال زمنه نسبياً ، إضافة لأسباب أخرى كانت من أسباب الحراك. أما الاحتمالات بشأن الإعلام فأظنها ستتحقق كلياً ، وكذلك بالنسبة لمعدلات الجريمة بأنواعها التي سترتفع كنتيجة لما جرى أثناء الحراك وللوضع الاقتصادي غير المريح للوطن والمواطن معاً.

ويتفق الكثير من الباحثين على أن الغرب عموماً وأمريكا على وجه الخصوص لهم أهدافهم بتقويض الأمن في المنطقة من المشرق إلى المغرب وحتى الصين وروسيا ، لفرض التراجع على هاتين الدولتين اقتصادياً وتحجيمهما سياسياً. وهذا ما أكده خبراء في مجال الجيوبوليتيك ، ومنهم رئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية "ليونيد إيفاشوف" على أن حلم الأمريكيين هو رؤية العالم الإسلامي غارق في الفتن الداخلية ، وفي النزاعات الخارجية. ولتحقيق هذه الحلم يعمل الأمريكيون على تهيئة الأوضاع ، بطريقة تضمن استمرار دوي الانفجارات في المنطقة ، إن ما تريده الولايات المتحدة هو أن تبقى سماء العالم الإسلامي ملبدة بدخان الحروب من دول البلقان وحتى باكستان ، لأن هذه المنطقة تقع على مقربة من الصين. وبعبارة أخرى ، فإن ما هو مطلوب أمريكياً من هذه المنطقة ، هو أن

تكون مصدرا دائما للقلق والاضطرابات. وهنا لا بد من التساؤل: ما هو الهدف الذي تتوخاه أمريكا من وراء ذلك كله؟. (56/ مركز الأهرام)

وإذن، فإن ما ظهر في الأقطار العربية كلاً فيه الكثير من المطالب التي يجب أن يعمل لها كل من لديه صفة الوطنية أولاً، وصفة المسؤولية ثانياً. والذي بدا من عدد من الحركات العربية من تونس ومصر وليبيا؛ أنها قد تم تجميع الكثير من تلك المطالب، وتحويل اتجاه الأهداف لتصب في السلة الغربية الأمريكية وليس في سلال الشعوب، وأعتقد أن الحراك السوري لن يتحقق له ما يهدف إليه، لأن التغيير المرغوب شعبياً لن يتحقق من خلال المتحركين بعنفهم القاسي والدموي في كثير من صفاته كما ظهر، وإنما ستتوافق سلطته مع الغالبية الاجتماعية في تحقيقه. وإذا كانت الإملاءات والشروط الغربية قد كثرت بالنسبة لسورية، فأظن أنها ستتراجع تدريجياً مع تراجع واضمحلال طبيعة الحراك الدامي الصفة بغالبيتها. فسورية لديها القدرة على رفض الإملاءات والشروط الغربية لأسباب كثيرة منها السلوكي ومنها العملي، ولها تجربة ليست بعيدة تاريخياً، هي تجربة الثمانينيات من القرن العشرين. أما السلوكي فهو أن السوريين في أكثرهم علمانيي الفكر والسلوك، ولذلك لا يقبلون حكماً ذي مسوح دينية رغم أن غالبيتهم من المسلمين، وأكثرهم من أتباع المذهب السني، ولكنني أعتقد أن النسبة العظمى من هؤلاء (الأخيريون) لا يستطيعون التفريق بين المذاهب الإسلامية، لأنهم ورثوا تذهبهم الديني وراثته ولم يكتسبوه اكتساباً. وهذا ما ساهم في أن يكون السوريون في سلوكهم العملي متألفين ولا مذهبين أو طائفيين. وكذلك اشترك السوريون بموقف انتسابي وطني جعلهم يعتدّون بأنفسهم كثيراً، ويرفضون أي صيغة يحاول الآخر فرضها عليهم، فوطنيتهم عالية جداً ويرون في أنفسهم الأهلية القيادية في كل شيء تصل إلى حالة من حب الذات، ولذلك وجدناهم طوال السنين الخمسين الماضية يرون أنهم وأبناء الشرق العربي ومنه مصر أكثر وعياً وتقدماً من بقية الأخوة العرب، وبخاصة حين تجد التيارات الحزبية الإسلامية من وهابية وإخوان مهيمنة على التفكير العام في بعض الأقطار، وهذه التيارات تتعاون مع النقيض الاعتقادي للإسلام الحقيقي. ويرون هؤلاء الأخيريون ينفذون إملاءات الخارج دون إمكانية ليس الرفض، بل حتى الاعتذار عن الموافقة على توجهاته. ولا شك أن الأزمة المالية والاقتصادية

العالم - رأسمالية ترافقها محاولات لتكريس ثقافة الانتصار في النهاية على الأزمات ، وأن الليبرالية الرأسمالية قادرة على حل الأزمات وتجاوزها. (214/55- 218) ومن هنا جاء الضغط الأميركي المتزامن مع انتشار التحركات الاجتماعية العربية لقطع الطريق أمام تحالفات سوريا مع تركيا وقطر لإحكام الخناق الجيوبوليتيكي عليها عشية إطلاق التحرك الاجتماعي السوري. وهي ظروف تدفع للتشكيك بهذا التحرك ، وبكونه مبرمجاً على إيقاعات الضغوط الأمريكية والأوروبية الغربية على سوريا. (38/المركز العربي) وتلك التحالفات ربما كانت مقصودة ومؤطرة في خطة مسبقة ، وإلا لماذا حدث الانقلاب المفاجئ في سياسة البلدين اللذين كان لهما علاقات سياسية وثيقة مع سورية ، وكان لحكامهما علاقات أكثر من حسنة مع النظام الحاكم في سورية.

إن قطر وتركيا في الوقت الراهن تقودان الحملة الإعلامية على سورية فعلاً ، والسياسية ظاهراً وعلناً بمساهمتهما في تشكيل تحالفات سياسية في المنطقة تحت حجة نصره الشعب السوري ضد نظامه السياسي ، وستظهر في المستقبل دعوات سياسية قد تكون فجأة جداً يتوضح إثرها للإنسان العربي مدى الدور غير القومي وغير العربي ، إذ ستظهر الصورة السياسية القطرية واضحة المعالم بأنها تعبير عن المصالح الأوروبية / الأمريكية. والدور التركي في الفترة المعاصرة لن يستمر طويلاً وإن جاء بتطوراته شبيهاً بدورها السابق في ليبيا. وسيستمر تحالفها مع الغرب بشكل أوضح مما كان مع ليبيا ، لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية من أوروبا ، وما صار واضحاً أن تركيا المحكومة من الأخوان المسلمين الجدد ؛ تحاول خطب ود أمريكا والغرب في موقفها من سورية ، ولكنها لم تدرك أن مطامح ومطامع الغرب في ليبيا تختلف عن مطامعه في سورية ، فهي في الأولى اقتصادية قبل أي شيء آخر للتخفيف من أزمته المالية ، أما في سورية فهي سياسية بحت ، ولها علاقة بالمصالح الإسرائيلية قبل أي شيء آخر أيضاً. وهنا في المطمع الأخير يلتقي البلدان - تركيا وقطر - مع الغرب ويحاولان تشكيل محور سياسي يتألف من الأنظمة المتشكلة حديثاً في ليبيا وتونس ومصر إضافة لدول الخليج ، وهذا التحالف تشكل ليكون ضد الحلف المقابل المتمثل بإيران وسورية والمقاومتين اللبنانية والفلسطينية ، وجعل تدجين المقاومات وإسقاط النظام الحاكم في سورية هدفاً استراتيجياً وأولاً ، لأنهما العدو

الأول لهم وليس إسرائيل ، ومن ثم يصبح الجسر سالكاً إلى إيران بعد إنهاء حلفائها ، وأظن أن تركيا ستكون ، أو هكذا الجسر لانطلاقة الغرب إلى إيران ، وبخاصة بعد زرع القواعد العسكرية الأمريكية ؛ والاتفاقات التي عقدتها تركيا مع حلف الأطلسي وأمريكا على الخصوص بشأن الدرع الصاروخي المتعدد الأهداف من إيران إلى روسيا إلى الصين الشعبية. وأسلحتهم الناعمة الماضية هي : الإعلام أولاً؟ وإذكاء الشعور الطائفي المذهبي الدينين ثانياً ، وبث الفتى اللازمة لبعث العداة بأي شكل بين الدول المتجاورة ثالثاً.

خاتمة ورأي

إن الحراك العربي منذ انطلاسته الأولى في عام 2009 خلق مستويات أوسع من التفاوت الاجتماعي، ومثال ذلك ما حدث في مصر من صراعات دينية، وفي ليبيا من صراعات قبلية، والذي يلاحظ من سير الحركات العربية يشهد بروز التناقضات القبلية والإثنية والطبقية على مساحات واسعة، كما يشهد الطبيعة الغوغائية المرافقة لهذه الحركات، والتي أساءت للمجتمعات العربية بشكل كبير جداً، إضافة إلى سلبيات أخرى كثيرة على الشرائح الأكثر وعياً والعمل على علاجها للتخفيف من حدتها ومن ثم القضاء عليها. وما لاحظته المراقبون والمحللون أن بعض المحطات الفضائية تعمم ثقافات التناقض والعداء البيئي بين أبناء المجتمع الواحد كالثقافات المذهبية الدينية والإثنية. وعلى العموم فإن الإعلام كان للمثقفين كغيرهم من العرب يستقطب من يوالي ويدعم نظرة واتجاه هذه المحطة أو تلك، ولا يتعد بعض المثقفين السوريين عن هذه المسلمة. فمنهم الكثير ومعهم الأكثر من أبناء القطر السوري ما أقلقهم من حوادث الحركات العربية، وبخاصة الأوضاع التي يتعرض لها وطنهم، ولكن المثقفين لا يقلقون بنفس الطريقة والشكل الذي يعانيه السياسيون، فهؤلاء، غالباً، ما يكون قلقهم ذاتياً، ويتصف بالشخصية كثيراً في نتائجه، بينما يكون قلق المثقفين عاماً واجتماعياً في أسبابه ونتائجه. فالصورة عند السياسي تتوجه إلى عمله ودوره السياسي الوطني، أما عند المثقف فهي تتجه إلى الأوضاع الاجتماعية العامة التي تحتوي كل الحالات الإنسانية لمن يعيش معه وفيها. وهذا في ظني، هو الحال التي يعيشها ويعانيها أهل الفكر والثقافة السوريين، لأن أدوارهم تتجسد أساساً في خدمة مجتمعهم وتقديم الحلول الفكرية لأزماته. وفي عكس أوضاعهم فكراً وكشف مشاكلهم المشتركة الآنية، والمتوقع منها مستقبلياً،

ووضع تصورات لحلها، فالاثنان مشتركان في الهدف المتمثل في خدمة الوطن والمواطنين بالرغم من اختلاف السبل لتحقيق الهدف.

أن المثقف عموماً أشبه بالمراقب لما يحدث في المجتمع، وربما كان الأكثر تأثراً والأكثر تعبيراً عما يحدث، وأحياناً يكون ومعه الإعلامي المثقف أشبه بالمرآة عاكساً لما يدور في المجتمع. وهو في أغلب الأحوال تكون علاقاته العامة موزعة باتجاهات متعددة، الأول تجاه ذاته، مستقبلاً للحدث الاجتماعي راسماً لصورة ذهنية عنه، وهو اتجاه يشترك فيه مع كل إنسان. ويتعلق بكيفية بنائها، ويعمل على تطويرها وإغنائها.

والثاني، باتجاه المجتمع ومنه، باتجاهه من خلال إبداعاته التي يتصور أنها يمكن أن تفيد بناء وتنوير العقلية العامة الاجتماعية عبر أفرادها، والمساهمة في وضع الحلول المناسبة والأصلح لمشاكله. ومنه باستقاء واستلهاً لإبداعات جديدة من خلال دراسة مشاكله وقضاياها، والعمل من جديد لطرح حلول لها. أما الاتجاه الثالث والمؤرق للمثقف، فهو يتجلى نتيجة علاقته بالسلطة، وذلك ما يقود لطرح الإشكالية التقليدية حول علاقة المثقف بالسلطة وبالمجتمع، وهي ذات شجون ليس في سوريا فقط، بل في الدول العربية كافة، حتى أن هناك من يحملها مسؤولية بعض الظواهر السيئة في المجتمع، وكما يقول البعض: ارتضت القطيعة مع الجماهير والتعالي عليها، بل وناصبت الثقافة الوطنية العداء، واستلهمت في خطابها الثقافي في كل شيء إلا ثقافة الأمة ووجدان الجماهير، وأحياناً كانت تصل إلى حد المطالبة بقهر الجماهير على التخلي عن قناعاتها تحت شعار تحرير الجماهير كرهاً من التخلف والرجعية، وكانت في كل الأحوال عوناً للسلطة وغطاء لها، حتى ولو كانت سلطة مستبدة أو فاسدة، أو معادية للجماهير من حولها، أو متآمرة عليها... وتحولت الثقافة النخبوية إلى وظيفة اجتماعية للحصول على مكاسب فئوية، وأصبح الولوج إلى عالم المثقفين يحمل في حد ذاته رقيماً في السلم الاجتماعي ينبغي الحرص عليه والصراع من أجل ديمومته. (13/مورو)

والمثقف السوري في الظروف الراهنة؛ أظنه لم يفاجأ وقد وجد بلاده مستهدفة من عدة جهات ومطالبتها بدفع أثمان سياسية كبيرة، والمبرر عندهم قائم

وراءه شعارات مواربة في أكثر الأحيان، وغير قومية ولا حكيمة في كل الأحيان، وتبدو واضحة له من خلال تحريك الغرائز الدينية والمذهبية والعرقية، والتي هي من حيث الأساس، لا علاقة لها بالأهداف العملية لما يحاوله شعب من الشعوب الانتقال من حال هو عليها وغير مناسبة له ولا مقبولة، يصبح عليها، وبالوقت نفسه غير مناسبة وغير مقبولة، بل وأكثر سوءاً.

الصورة التي يراها المثقف العربي السوري ويعاني من كل ما فيها، جعلته الأكثر قلقاً بين مواطنيه، ومطلوب منه ذاتياً واجتماعياً وسلطوياً القيام بحراك يؤلف فيه بين كل ذلك وأن يكون وطنياً بامتياز بالوقت عينه، فإن المثقف السوري في مرمى البصر من الخارج العربي والدولي، سواءً من أقرانه، أو من الشعوب التي تراقب أوضاع بلاده، مثلما يراقبها السياسيون من زوايا مختلفة له وعليه، وكل بحسب أهدافه الخاصة ببلاده، بالوقت نفسه، يرى ويسمع مكابيل التهم الموجهة إليه من المعارضة الخارجية للسلطة السياسية، من التقصير حتى الخيانة العظمى! وهنا تزداد حالات القلق، ليحضر لديه السؤال اللينيني الشهير: ما العمل؟

ومن هنا، فإن السؤال الكبير يوجه إلى كل من لديه القدرة على أداء فعل وطني، ولكنه يوجه قبل أي كان إلى المثقف العربي عامة والسوري على وجه الخصوص، إذ على المثقف الانتقال من قراءة الواقع الكائن، إلى تصويره كما يجب أن يكون. ونحن مع قراءة الجابري للواقع العربي المنتظر في أن يكون للخطاب الديمقراطي العربي الحديث والمعاصر، كما كان تاريخياً أكثر خصوبة وصخباً من تاريخ العلمانية. (84/17) وفي كل الأحوال إن الديمقراطية تظل التعبير الصادق عن العلمانية. وإذا ما نظرنا للواقع العربي عموماً، فإننا نجد أن قراءته صارت مكررة في كثير بقاعه. أما الواقع والمستقبل الاجتماعي والوطني السوري، فإنه، غالباً، لن يتوافق مع مسارات الحراك الحالية، إلا إذا تحولت إلى مسارات وطنية.

إن الحراك الاجتماعي السوري سيكون وطنياً حقاً باتساع دائرة المتحركين وطنياً، وكما يكون كذلك، سيتواجد بعض الأفراد من المثقفين من عناصر الحراك السوري الحالي يتضامنون مع المثقفين الوطنيين. ولكن هناك من يهتمون المثقف

السوري بأنه بلا موقف، وهناك من يرى في ذلك جزءاً من الحقيقة، ولكن وراءها ما وراءها، حتى أن بعضاً من أفراد المعارضة الخارجية يصفونه بالعميل للسلطة والملحق بها، وذلك ليس حقاً. فالمثقف السوري تتوزعه الآن عدة آراء وأفكار حسب ظني، ومن هذه الآراء التي تجول لدى كثير من المثقفين السوريين وتمثل لهم حالة من القلق الوجداني، فهو ليس في مركز الحراك ولا في محيطه، وهو من كان يظن أنه مهمل في بعض الأحيان، واليوم هو المدعو لأن يساهم مع غيره في خلق مصالحة وطنية تؤدي إلى عودة السلام الاجتماعي، وعندها يتوقع أن ينظر إليه كتابع للسلطة، وبذلك قد يتحول إلى موقع السلبية المطلقة التي تجعله حاملاً لأفكار ومبادئ ووعاء لها ليس إلا، وعندها قد يتهم بمعارضته للحكم والنظام! والمؤكد أن المثقفين السوريين بصفة عامة؛ ليسوا شركاء ولا ذوي مناصب في الدولة، وإن كان بعض أفراد منهم كذلك، ولا هم فاسدين ولم يكونوا مفسدين، وإنما تجد الكثير ممن يدعون بأنهم من المعارضة كانوا من الفاسدين، بل من رؤوس الفساد، وتراهم اليوم يتحدثون عن الشرف المهني والوطني ومحاربة الفساد عبر دعواتهم لإسقاط النظام. وهم يدرون تماماً أن البدائل ستكون كارثية على الوطن والمواطن، وهؤلاء ليسوا أكثر من أولئك الذين يقومون بغسيل الأموال، يريدون غسل أنفسهم بتدمير وطنهم عبر تكوين إيديولوجية المستقبلين المتأثرين بالتكنولوجيا التي يمكن أن تلعب الشكل اللوعي الزائف، أو الانحراف بعيداً عن القضايا الجوهرية للحاضر. (207/26) وهذا الشكل انتشر بشكل ملحوظ في المنطقة العربية عموماً، من تقزيم الأمة داخل الوطنية، إلى إبراز المذهبية الدينية كتحجيم للعقيدة، إلى بعث الطائفية بين الأديان كتفتيت وشرذمة في الكينونة الإنسانية.

ونحن كواحد من الكتاب الحاملين لرؤى فكرية وثقافية أجبرتنا الأحداث على البحث فيها بدافع الوطنية أولاً، وبدافع التخصص كباحث اجتماعي ثانياً، وللمساهمة في إعادة الاستقرار الاجتماعي ثالثاً، والأهم من ذلك كله أداة للوطن في درء الخطر عن الوطن ومواطنيه برد المشروع الغربي الأمريكي الإسرائيلي المراد تنفيذه رابعاً.

ومن المهم جداً أن يجعل المثقف الإعلام أداة لنشر الثقافة والفكر، لا أن يكون هو أداة للإعلام. فالإعلام أداة لنشر وتعميم الثقافة وليس صانعاً لها. وإذا عدنا إلى التوافقات حول النظرة إلى الثقافة وتعريفاتها التي نشأ عليها المثقفون العرب من حيث هي: جملة من التراكمات الاعتقادية والفنية والجمالية واللغوية والرمزية والاجتماعية، وتكون على هيئة منظومة عامة، فإنها صارت تبدو مع زمن سيطرة الصورة - الكلمة (التلفزيون) صار للثقافة فهم آخر، على أنها: جملة المعلومات التي يتزود بها الفرد وتكون لديه قناعات تقود سلوكه دون أن تكون على صورة منظومية. وذلك لأنه حدث تداخل بين في مهمة توعية المجتمعات، ولكن صارت الثقافة الآن قائمة على التركيبيين: الاجتماعي والتكنولوجي. (264/29) وهذا لا يعني أن الثقافة ومثقفها باتوا في مستوى أعلى على الرغم من أن الوسائل التكنولوجية الحديثة تسرع الحصول على المعلومة بأقل جهد ممكن. وربما كان ذلك هو السبب في تدني قيمة الثقافة والمثقفين في المنطقة العربية لاعتقاد البعض أن تحصيلها صار في متناول الأيدي.

إننا الآن ونحن في خضم مشاكلنا الراهنة بأمس الحاجة لهدى ثقافتنا، وعلينا أن نتواصل بينياً ومع الإعلاميين العرب والسوريين أولاً؛ للمساهمة في خلق تدفق حر ووطني للمعلومات لبناء ديمقراطية صحيحة سلاحها الكلمة وعدوها عدو الوطن، الكلمة التي تبني ولا تهدم، التي تجعل السياسة أداة لا هدفاً والثقافة هدفاً لا أداة، وأن نسعى لأن تكون الموجه والرائد لنا في إنشاء علاقة تكاملية بين السلطة والمثقف والمواطن، بدلاً من وضعها في ذيل قائمة الأولويات باعتبارها أقل أهمية من العوامل والأعمال السياسية والاقتصادية والأمنية. وأن لا نتيح الفرصة للبعض ممن يتصفون بالثرثرة والتفهيق لتبوء أماكن ومواقع حساسة في وطننا العربي. (265 / 32)

إن طغيان السياسة على الساحة الثقافية، أضعف الثقافة والسياسة والمجتمع معهما حتى بات الكثير من المثقفين الآن يركزون على الثقافة النخبوية لا على الشعب. وغاب التناقض بين الحماسة للديمقراطية السياسية والعدل الاجتماعي ودمقرطة الثقافة. وكم هي متواضعة تلك الجهود المبذولة لنقل الجدل من

الصالونات إلى الساحات، وكم تعفّ جامعاتنا عن اقتحام المعارك الحقيقية، وتنظر بعيون باردة إلى أكثر القضايا التي يشغلي (303/29) بها الواقع الملتهب خارجها.

إن ما يضر من جانب قد ينفع من جانب آخر، فليس هناك من شر مطلق بالنسبة للإنسان، كما أنه ليس من خير مطلق. وبالتالي فإن الكثير من الرسائل الإعلامية التي سوّقت أهدافاً غير وطنية ولا قومية ولكنها أيقظت الأهداف الوطنية والقومية الحقيقية، كما ساهمت في إيقاظ الأنظمة السياسية للانعطاف إلى جانب شعوبهم والاندماج بها في حالة من التوافق الوطني سعياً لتحقيق مصالح أوطانهم في الديمقراطية وحق تقرير المصير والسلم والرفاه الاجتماعي، ولا تختلف القوى السياسية إلا لتلتقي عند مصلحة الوطن والمواطنين بكل أطرافهم السياسية والدينية.

وفي نهاية بحثنا ندعو كل إنسان إلى تحويل العقيدة إلى رأي. فبدلاً من الفكر المذهبي الطائفي والتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة، يجب فسخ المجال الحرية التفكير وبالتالي التحرر من سلطة الجماعة المغلقة، دينية كانت أو إيديولوجية حديثة (الحزب الواحد مثلاً). (182/8)

ويمكن القول: إن محصلة الظاهرة السياسية والاجتماعية إيجابية في عمومها، لأنها حركت الواقع الاستاتيكي، ونبهت إلى ضرورة التغيير والإصلاح. والحراك جاء دليلاً على صحوة أبناء العالم العربي، وأدمجهم في نقاش شامل يهتم حاضرهم ومستقبلهم كما يحدث في أي حراك. وعليه فإن على المفكرين العرب، والعرب السوريين على وجه الخصوص في الظروف الراهنة، عليهم إجراء تغذية راجعة لأنفسهم، والمساهمة في صنعها في المجتمع بوسائل أولها الإعلام العربي القومي والوطني من شاشات مرئية / مسموعة، ومسموعة فقط، ومقروءة. وهو الذي ستوسع آفاقه بازدياد نوافذه التي هي قيد التكوين والنشوء، خاصة وأن بعضها اكتسب ثقة الكثير من أبناء الشعب بأساليب ديمقراطية سليمة وسلمية حقاً، فلا يمكن ممارسة الحرية من دون أن تقبل الآخر، ولا يمكن أن تصبح ديمقراطياً إذا لم يكن سلوكك مع الآخر سلمياً وطنياً.

وأخر مقالنا: إن الإعلام يجب أن يكون شعبياً في خطابه ليصبح كذلك في هويته، وعندها يكون كذلك يكون وطنياً بعمق، أما إذا كان ناطقاً / غالباً / باسم السلطة، فإنه يصبح محدود الشعبية وإن كانت وطنيته تبقى بلا انفصال عن هويته.

وإنني لأتمنى بعد أن أُنجز هذا البحث أن تعود الكلمة المكتوبة أداة حراك وتحريك وتغيير، تحمل المعرفة من إنسان إلى آخر، فتتير أمامه سبلاً جديدة يفكر بها تحليلاً ونقداً، وتبعث دافعيته للقراءة والكتابة من جديد لتتوسع آفاق الحراك الثقافي باستمرار.

وكل عام وكل الأمة العربية، وكل سوري بخير وأمان وسلام

دمشق 2011/12/31

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن منظور - لسان العرب
- 1 - محمد عابد الجابري - مجلة المستقبل العربي - عدد نوفمبر/تشرين 2 - 1982
- 2 - إيان كريب - النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس - محمد حسين غلوم - مراجعة محمد عصفور - عالم المعرفة الكويتية - الكويت 1999.
- 3 - عبد الباسط عبد المعطي - اتجاهات نظرية في علم الاجتماع - عالم المعرفة الكويتية - الكويت 1981.
- 4 - ريمون بودوان - المطول في علم الاجتماع - جزآن - ت - وجيه أسعد - وزارة الثقافة السورية - دمشق 2007.
- 5 - أميتاي أزيوني - و - إيفا أزيوني - التغيير الاجتماعي - مصادره ، نماذجه ، نتائجه - ت - محمد أحمد حنونة - وزارة الثقافة السورية - دمشق 1984
- 6 - دوني كوش - مفهوم الثقافة في علم الاجتماع - ت قاسم المقداد - اتحاد الكتاب العرب - دمشق.
- 7 - موقع جريدة الصباح الإلكتروني - محمد بن عيسى - الحراك الاجتماعي العربي - تداعيات ومآله - عن موقع جريدة الصباح المغربية. ومآله
by abdouhakki@gmail.com 14 نوفمبر 2011 Posted on
- 8 - محمد عابد الجابري - إشكاليات الفكر العربي المعاصر - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ط2 - 1990.
- 9 - نديم البيطار - من التجزئة إلى الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ط5 - 1986.

- 10 - محمد عمارة - ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف - دار السلام للطباعة والنشر
القاهرة - 2011.
- 11 - مجلة المستقبل - العدد 390 - آب / أغسطس 2011 - السيد الحسيني - مفاهيم
في علم الاجتماع.
- 12 - عبد الباسط عبد المعطي - اتجاهات نظرية في علم الاجتماع - عالم المعرفة
الكويتية - الكويت. 1981.
- 13 - محمد مورو - جماعات اعنف 1958 - 1998 - من النشأة إلى مبادرة وقف
العنف WWW.Kotobarabia.com
- 14 - سعد الدين إبراهيم وآخرون - المجتمع والدولة في الوطن العربي - مركز
دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان 1988.
- 15 - مجلة المستقبل العربي - محمد عصام لعروسي عدد 393 تشرين / نوفمبر 2011
- 16 - سمير أمين - بعض قضايا للمستقبل - دار الفارابي - بيروت - لبنان 1990
- 17 - محمد عابد الجابري - الخطاب العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت
1994.
- 18 - محمد علي جمعه - حادثة العرب وعرب الحداثة - وزارة الثقافة السورية -
دمشق 2002.
- 19 - عواطف عبد الرحمن - قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث -
عالم المعرفة الكويتية - الكويت - 1984.
- 20 - محمد جمعه - التخلف والتبعية وأزمة الهوية - دار الشجرة - دمشق 1997.
- 21 - المنصف المرزوقي - هل نحن أهل للديمقراطية - دار الأهالي أوراب -
[Http://abuabdoalbagl.blogspot.com](http://abuabdoalbagl.blogspot.com)
- 22 - مجلة المستقبل العربي - فتحي العفيفي + محمد شلبي - العدد - 390
- 23 - محمد عمارة - الطائفية متى وكيف - نشر صحيفة المصريون.
[Http://www.almesryoon.com](http://www.almesryoon.com).
- 24 - حياة البدري - كتاب الإنترنت المغاربة. [Http://ueimarcains.com](http://ueimarcains.com).

- 25 - آر. إيه. بوكانان - الآلة قوة وسلطة - عالم المعرفة الكويتية - الكويت - ت - شوقي جلال - 2000.
- 26 - هيربرت آ. شيللر - المتلاعبون بالعقول - ت. عبد السلام رضوان - عالم المعرفة الكويتية - الكويت 1999.
- 27 - دراسات بإشراف محمد عابد الجابري - التواصل نظريات وتطبيقات - الكتاب الثالث - سلسلة فكر ونقد - الشركة العربية للأبحاث والنشر - منتدى مكتبة الاسكندرية - com.www.alexandra.ahlmontada
- 28 - لينه الجيوسي - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة. - 21 - 6 - 2011 .
- 29 - نبيل علي - العرب وعصر المعلومات - عالم المعرفة الكويتية - الكويت 1994
- 30 - موقع ألوكة نت الأليكتروني - فتاوى :
Http://www.alukah.net.Fatawacounsels -
- 31 - أحمد لطفي السيد - مشكلة الحريات في العالم العربي - دار الروائع - بيروت - 1959.
- 32 - حسن محمد وجيه - مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي - عالم المعرفة الكويتية - الكويت 1994.
- 33 - موقع عشتار الأليكتروني <http://ishtar.ana.blogspot.com>
- 34 - موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية - محمد أحمد النابلسي.
<http://www.mostakbaliat.com/?p=8509>
- + مقابلة حسنين هيكل - مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في 2011/10/28.
- 35 - فهمي هويدي - موقع الشروق - 18 - 10 - 2011.
- 36 - جريدة الديار اللبنانية 31 - 1 - 2011.
- 37 - محمد جمال باروت - العقد الأخير في تاريخ سورية /نقلاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 38 - موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية على شبكة الإنترنت - لجنة البحوث - 18 - 11 - 2011.
- 39 - إبراهيم المتنبني صحيفة البناء + محمد شمس الدين - تشرين 2 - 2011.

- 40 - موسى الشماس - جريدة الثورة السورية 2011/1/30.
- 41 - كريم مروة - مجلة النهج - عدد أيار 1985 : حركة تحرر وطني أم حركة.
- 42 - أحمد بن صالح - تونس - التنمية - المجتمع والسياسة - تونس - المجتمع والسياسة - حوار مع مارك ترفان - دار الكلمة - بيروت - لبنان 1980.
- 43 - العربي صديقي - ثورة بلا رأس - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011/7/25.
- 44 - المكتب المركزي السوري للإحصاء.
- 45 - موقع المركز العربي للدراسات الاستراتيجية الإلكتروني.
- 46 - مهدي محمد القصاص - الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة - دراسة حالة - ندوة أقيمت في جامعة دالي إبراهيم - الجزائر في 1/9 - 2006/.
- 47 - حياة البدري - مقابلة مع قناة روسيا اليوم - 2011/11/5 + موقع كتاب الإنترنت المغاربة 2008 [Http://ueimarcains.com](http://ueimarcains.com)
- 48 - نبيل خلدون قريسة - جريدة الصباح 25 أيلول 2011.
- 49 - محسن الزغلامي - إرشيف دار الصباح - 22 سبتمبر 2011.
- 50 - موقع وزارة الإعلام السورية + موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية + وكالة سانا السورية.
- 51 - جريدة الانتقاد اللبنانية - حسن حمية - 6 تشرين ثاني 2011.
- 52 - عبد الرحمن الخميس - مجلة وجهات نظر 2011/10/6 يوضح دور قطر منذ منتدى المستقبل في الدوحة 2006 في الإعداد للمؤتمرات على دول المنطقة ننصح بالعودة لها.
- 53 - محمد طعيمة - جريدة الأخبار اللبنانية - ت 2 - 2011.
- 54 - جريدة السفير اللبنانية - 4 تشرين 2 - 2011.
- 55 - سري أبو شادي - مفتش مصري أول سابق في هيئة الطاقة الذرية - لقاء مع قناة الجزيرة القطرية في 2011/11/13.
- 56 - الموقع الإلكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

السيد / السيدة الكرام: نأمل من حضراتكم الإجابة على التساؤلات الواردة أدناه في هذه الاستمارة دون ذكر الاسم أو ما يدل على شخصكم، معبرين عن آرائكم بصدق وموضوعية، علماً أن المعلومات المطلوبة ستكون لغرض البحث العلمي. ولن تستخدم في أي غرض آخر.

ونشكر لكم تجاوبكم وحسن تعاونكم.

- الجنس: ذكر () أنثى () / السن: () سنة
- العمل: مدرس () - معلم () - موظف إداري () - طبيب () مستخدم () - متعاقد ()

- 1- الوقت الذي أقضيه أمام شاشة التلفزيون () ساعة
- 2- أفضل البرامج التي أشاهدها بالترتيب: : سياسية () - منوعة () - الثقافية () - دينية ()
- 3- الوسيلة الثقافية الأفضّل لدي: التلفزيون () - الكتاب/المجلة/الجريدة () - المذياع / راديو ()
- 4- المحطة التي أتابعها أكثر، الرجاء ذكر اسم ثلاث محطات بالترتيب:
1- () 2- () 3- ()
- أثق بالأخبار التي تبثها المحطات الفضائية: الرجاء ذكر اسم ثلاث محطات بالترتيب 1- () 2- () 3- ()
- 5- المحطات الفضائية الأصدق في وصف أحداث مصر - ليبيا - تونس؟ ثلاث محطات بالترتيب 1- () 2- () 3- ()
- 6- النظام الإعلامي الأفضّل بالنسبة لي: الحر () - المشترك () - الرسمي الحكومي ()
- 7- أنا مرتاح لدور الإعلام في الوطن العربي: نعم () - لا () نوعاً ما ()

دمشق في 15 - 3 - 2011

الباحث

الملحق رقم (2)

الأخت / الأخ: نرجو من شخصكم الكريم النظر بدقة للعبارات التالية والإجابة عنها بصدق وموضوعية إزاء كل عبارة، حيث ستفيدنا أجوبتكم في بحث علمي حول دور الإعلام، مع التأكيد لحضراتكم أن المعلومات لن تستخدم إلا في البحث. ولكم احترامنا وشكرنا.

- السن: () - الجنس: أنثى () - ذكر ()
- العمل: مدرس () - معلم () - موظف إداري ()
- طيب () - مستخدم () - متعاقد ()
- الزمن الذي أقضيه على شاشة التلفزيون. () ساعة
- أحوز على حاسوب شخصي. نعم () لا ()
- البرامج التلفزيونية التي أهتم بمشاهدتها يومياً بالترتيب. 1- () 2- () 3- ()
- أزور مواقع مختلفة على الإنترنت. 1- () 2- () 3- ()
- المحطات التلفزيونية التي أشاهدها أكثر. 1- () 2- () 3- ()
- 3- () 4- ()
- المحطة التي أرى الأخبار فيها صادقة وموضوعية أكثر. 1- () 2- () 3- () 4- ()
- المحطات التلفزيونية التي أراها أداة لزرع الفتنة في سورية والمنطقة العربية. 1- () 2- () 3- () 4- ()
- القناة التلفزيونية السورية التي أثق بها. 1- () 2- () 3- ()
- الوسيلة الإعلامية الأفضل بالنسبة لي. 1- تلفزيون () 2- () كتاب، مجلة، صحيفة ()
- أعتقد أن للإعلام الدور الأكبر في استمرار الأحداث في سورية. 1- نعم () 2- لا () 3- إلى حد ما ()

دمشق 2011/9/20

الباحث

الكاتب والكتاب في سطور:

الدكتور محمد علي جمعه ، كاتب وباحث عربي سوري ، عضو في اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، مهتم بدراسة القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والتربوية ، له عدة كتب منها : **نظرية الدولة في الفكر العربي** ، . و: **التخلف والتبعية وأزمة الهوية في المجتمع العربي** ، الصادر بطبعتين ، . و: **حادثة العرب وعرب الحداثة** الصادر عن وزارة الثقافة. و: **مشكلات تربوية** . وسيصدر له قريباً ترجمة لكتاب : **علم الاجتماع وسيكولوجية الإرهاب** ، للكاتب الأمريكي أ.ريكس هدسون .

وفي هذا الكتاب يحاول الكاتب إلقاء ضوء معرفي يرى أنه يمكن أن يكون مقدمة يتم من خلالها ومعها ؛ متابعة البحث في الحراك الاجتماعي بعامه والسوري منه بخاصة ، مبيناً أن مصطلح الحراك حديث النشأة لا يزيد عمره عن ثلاثة عقود ، وهو يطلق على أي نشاط إنساني اقتصادي وثقافي واجتماعي فردي أو جماعي هادف ، وأبان أنه قد غلبت عليه الصفة السياسية في المنطقة العربية أكثر من غيرها من الصفات الأخرى ؛ بسبب الدور من الكبير الذي يقوم به الإعلام بأنواعه المختلفة في تغطية وتسويق الأحداث الاجتماعية مساهماً في توجيهها الاتجاه المناسب مع اتجاهاته السياسية بأنواعها المتعددة أصلاً .

وكما قال الباحث فإن في هذا الكتاب محاولة للكشف عن طبيعة الحراك الاجتماعي العربي وأنواعه واتجاهاته وصفاً وتحليلاً ، وكان محوره الرئيس الحراك الاجتماعي في سورية ، وقد بين إلى حد ما مدى تأثير الحراك السوري بالحركات العربية الأخرى كالتونسي والمصري والليبي ، وبالوقت ذاته ركز على دور الإعلام في هذه الحركات ، وأن له دور في بعث بعض أشكال الحراك وتغذيتها . واستعان الباحث لبيان ذلك بجانب بحثي ميداني ؛ بعد أن فصل في أن الحراك هو الأداة العملية للتغيير ، وأنه يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً ، فردي الممارسة أو جماعية ، صحيح أو خاطئ ، يتصف قيمياً بالشرية أو الخيرية ؛ منتهياً إلى الآفاق المحتملة للحراك في سورية .

الفهرس

5		
7	:	
9		-
11		-
17	:	
19		-
22		-
30		-
33	:	
35		-
39		-
55	:	
101	:	
129	:	
147	:	
152	:	-
153		
161		
169		
173		